مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development For studies and Research
(JSD)

ISSN: 2709-1635

المجلد الثالث، العدد التاسع، 2022
Volume 3, Issue 9, 2022

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

Volume 3, Issue 9, 2022 المجلد الثالث، العدد التاسع،

مجلة علمية محكمة دولية تعني بنشر الدراسات والبحوث والأوراق البحثية والمقالات العلمية باللغتين العربية والانجليزية، في العلوم الإنسانية والإجتماعية والإدارية والتكنولوجيا، فصلية تصدر كل ثلاثة اشهر، ميإشراف هيئة علمية وإستشارية دولية.

تصدر عن أكاديمية التطوير العلمي

بمجموعة سما دروب للدراسات والإستشارات والتطوير العلمي.

A scientific journal that publishes studies and research in Arabic and English in the Humanities, Social sciences, Administrative and Technology, Quarterly issued every three months, Supervision of an international scientific and advisory body.

By Scientific Development Academy

Sama Doruob Group for Studies، Consultancy and Scientific Development

الرقم التسلسلي المعياري الدولي International Standard Serial Number

ISSN: 2709-1635

https://orcid.org/0000-0003-3964-8085

الهاتف : 962779116272+

E-mail:

jsd@sdevelopment4.com

sfdevelopment4@gmail.com

Website:

www.jsd.sdevelopment4.com

لطلب النسخة الورقية من المجلة

للنشر والتوزيع الوراق

www.alwaraq-pub.com

تطلب أبحاث المجلة من

مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

العنوان :الاردن ، عمان ، شارع الجامعة الأردنية – عمارة العساف – مقابل كلية الزراعة -

هاتف : تلفاكس (0096265337798)–ص.ب (1527) تلاع العلي – عمان (11953) الأردن

الايميل : info@alwaraq-pub.com ، halwaraq@hotmail.com ،

موقع المؤتمر بقواعد البيانات العالمية:

قاعدة بيانات بوابة الكتاب العلمي : www.thelearnbook.com

ادارة المجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة في أعدادها، ومسؤوليتها فقط في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية.

التعريف بالمجلة:

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث(JSD)
Journal of Scientific Development for Studies and Research

مجلة أكاديمية دورية علمية محكمة دولية، على موقعها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فصلية تصدر كل ثلاثة اشهر، مهتمة بنشر البحوث في العلوم الإنسانية والإجتماعية والإدارية والتكنولوجيا، تنشر البحوث والدراسات باللغة العربية أو اللغة الانجليزية، وتحرص المجلة على نشر البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والجِدَّة والمنهجية العلمية، وتمثل إضافة نوعية في التخصصات المختلفة.

Indexed In

Chief- Editor

Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Maamari

Editorial Board

Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.
Dr. Abdulbaset Mohammed Abdulwhab Alhattami، Sana'a University – Yemen.
Dr. Taha Naji Mohmmed Alawbali، Ibb University - Yemen.
Dr. Adnan Tulfah Mohammed Al-Doori، University of Samarra -Iraq.
Dr. Abdul-Kader Mohammed Ali – Lebanon
Dr. Abdulrahman Abdullah Ahmed Al- Maamari – Malaysia.
Dr. Ahmad Saifo al Saifo – Lebanon.
Dr. Majida Khalaf Khaleel Al-Sbou-Jordan.

Advisory Board

Prof.Dr. Dawood AL-Hidabi، Professor of Education، International Islamic University – Malaysia
Prof. Dr. Akram trad Alfayez، Isra University – Jordan.
Prof. Dr. Yasmin Mohammed Meligy Shahin، Tanta University- Egypt.
Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.
Dr. Sattar Ayyed Badi, Ministry of Education, Iraq.
Dr. Ikhlass Mohammed Abdulrhman Hajmusa، Aljazeera University – Sudan.
Dr. Manal Mohamed Ahmed Ayed، Sohag University- Egypt.
Dr. Tadj Bettir، University of Mascara – Algeria.
Dr. Nesreen Mohamed Elsaid، Food Technology Research Institute – Egypt.
Dr. Alawi Ali Alsharefi، Law – Yemen.
Dr. Abdulkhaleq Saleh Abdullah Moozab، Sana'a University – Yemen.
Dr. Randa Moustafa El-Deeb، Tanta University- Egypt.
Dr. Eman Younis Ebraheem Al Obady، Al-Mustansiriya University – Iraq.
Dr. Adnan Mohammed Aqeel، Taibah University - Saudi Arabia.
Dr. Derbal Siham, University Center - Maghnia, Algeria.
Prof. Dr. Mohammed Harb، Sabahattin Zaim University - Turkey.
Prof. Dr. Abdulhakim Mohsen Atroosh، Zarqa University – Jordan
Prof. Dr. Montaser Salah omar soliman، Sohag University- Egypt.
Dr. Rami Mahmoud Ismail Ababneh، University of Hail - Saudi Arabia.
Dr. Hany Gawda Mosbah Abu Khurais، Fayoum University - Egypt.
Dr. Fahd Saleh Qasem Maghrabah، Imran University-Yemen.
Dr. Fisal Mohammed AbdEl BariToto، Alneelain University – Sudan.
Dr. khaled naser musleh، Ummah University – Gaza.
Dr. Mohamed Al Saho، Al-Furat University، Syria.
Dr. Zouaouid Lazhari، University of Ghardaia، Algeria.
Dr. Tariq Khalaf Fahad AL-Hadadd, Imam A'Adham University College, Iraq.
Dr. Boutera Ali, Abbas Lagour University - Khenchela, Algeria.
Dr. Nadia Fadil Abbas Fadhle..Alshamary, University of Baghdad, Iraq.
Dr. Aisha Abiza, Amar Telidji University of Laghouat, Algeria.
Dr. Tareq Zeyad Mohammed, Ministry of Education / Hill College, Iraq.

Dr. Yasser Mahmoud Wahib Al-Makdami, University of Diyala, Iraq.
Dr. Abbas Mubark Mohamed Kalafalla Alkanzy، Alzaim Al-Azhari University, Sudan.
Dr. zainab hussien kassem al mohana, Imam Al-Kadhum University College, Iraq.
Dr.Ahmed Hamdy Abudief Zaid, Ministry of Education and Technical Education, Egypt.
Dr. Baddar Maher, University of Souk Ahras, Algeria.
Dr.sadeq omair..Jalood, University of Sumer, Iraq.
Dr. Nervana Hussein Mohamed Elsabry, Higher Institute of Languages - Ministry of Higher Education Egypt.
Dr. Hanan Abdul Ghaffar Attia Ebrahim، Ph.D. in Kindergarten Education – Egypt.
Dr. Nassredine Cheikh Bouhenni, University of Hail, KSA.
Dr. Rahma Hamdi Bushra Tahameed, El Imam El Mahdi University, Sudan.

ميثاق أخلاقيات النشر

تنشر مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) البحوث العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير بحوث ودراسات علمية بجودة عالية من خلال الإلتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة، وتصنف المدونة ضمن لجنة أخلاقيات النشر (COPE Committee on Publication Ethics)، وهي الأساس المرشد للباحثين والمؤلفين والمراجعين والناشرين، والتي تسعى من خلالها المجلات لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وترغب في أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية، وبذلك فمجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) ملتزمة تماماً بالحرص على تطبيقها من خلال القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف.

أولاً: مسؤولية المجلة:

قرار النشر: تلتزم المجلة بمراعاة حقوق الطبع وحقوق الإقتباس عن الأعمال العلمية السابقة؛ بهدف حفظ حقوق الآخرين عند نشر البحوث والدراسات بالمجلة، ورئيس التحرير هو المسؤول عن قرار النشر استناداً إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتعدي أو الإساءة للغير أو انتهاك الحقوق الفكرية لهم، ويمكن لرئيس التحرير استشارة اعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

النزاهة: يلتزم الباحثون بأخلاقيات البحث والنشر العلمي، ولا يقبل أي مقال لا يلتزم بأخلاقيات النشر، ويضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الإعتقاد الديني، المواطنة أو الإنتماء السياسي للمؤلف.

موضوعية التقييم: لضمان تحقيق الموضوعية في التقييم لا يتم اختيار مراجع على علاقة او مصلحة مع كاتب المقالة أو أحد الكتاب أو المؤسسات او الهيئة التي ينتمي اليها الكاتب وفي كل الاحوال تعتمد المراجعة العمياء.

حقوق النشر: المقال المرسل من الباحث مرفق بطلب النشر ينقل حقوق الطبع والنشر للمقالة إلى المجلة، وفي حال قبول المقالة للنشر فإنه يتم توزيعها بموجب ترخيص Creative Commons Attribution License والذي يسمح بالاستخدام غير المقيد والتوزيع والاستنساخ في أي وسيط بشرط ذكر كل ورقة وتوثيقها بشكل صحيح وعزوها إلى مصدرها.

ثانياً: مسؤولية المُحكم (المراجع):

المساهمة في قرار النشر: يساعد المحكم (المراجع) رئيس وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر، وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين البحث وتصويبه، في حال توفر الشروط الساسية المطلوبة في البحث للقبول.

سرعة الخدمة والتقيد بالآجال: على المحكم المبادرة والسرعة في القيام بتقييم البحث المرسل إليه للتقييم والتقيد بالآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد القيام بالدراسة الأولية للبحث، عليه أن يبلغ رئيس التحرير بأن موضوع البحث خارج نطاق تخصص المحكم، أو بسبب ضيق الوقت للتحكيم أو غير ذلك.

السرية: يلتزم المحكم بالمحافظة على سرية معلومات البحث وأن لا يقوم بالإفصاح عنها أو مناقشة محتواها مع أي طرف بإستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

تعارض المصالح: على المحكم عدم تحكيم البحوث لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم البحوث التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يُلاحظ فيها علاقات شخصية.

ثالثاً: مسؤولية المؤلف:

معايير الإعداد: على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات البحوث المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون، وذلك وفق معايير وقواعد النشر في المجلة، وعليه أن يقوم ببيان المعطيات والفرضيات بشكل سليم، والتوثيق والإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في البحث؛ وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، والمعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الإقتباس في البحث.

الأصالة والقرصنة: على المؤلف إثبات اصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات الآخرين يجب الإشارة إلى مصدره في الهامش بطريقة صحيحة؛ والمجلة تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة ونسبة الإقتباس للأعمال المقدمة للنشر.

إعادة النشر: لا يحق للمؤلف تقديم العمل نفسه (البحث) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

مؤلفي البحث: ينبغي حصر مؤلفي البحث في أولئك المساهمين فقط بشكل فعلي وكبير في البحث وواضح، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن البحث وهو الذي يؤدي دوراً كبيراً في إعداد البحث والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يُذكرون أيضاً في البحث على أنهم مساهمون فيه فعلاً، ويجب أن تكون اسماؤهم موجودة فيه فعلاً مع المعلومات الخاصة بهم، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للبحث؛ كما يجب أن يطلع المؤلفون جميعاً على البحث جيداً، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره وفق قواعد النشر المعمول بها في المجلة.

الإحالات والمراجع: يلتزم المؤلف بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية، وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في متن البحث.

الإبلاغ عن الأخطاء: على المؤلف إذا تنبه أو أكتشف وجود خطأ جوهرياً في بحثه أن يُشعر فوراً رئيس تحرير المجلة أو الناشر، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

إجراءات ومراحل التقديم والنشر

التقديم:

- يرسل البحث وفق القالب المعتمد للبحوث المتوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة.
- يرفق البحث بمختصر السيرة العلمية للباحث.
- يتم تقديم البحوث إلكترونياً من خلال موقع المجلة أو بريدها الإلكتروني:

www.jsd.sdevelopment4.com

jsd@sdevelopment4.com

Sfdevelopment4@gmail.com

المراجعة :

الفحص الأولي:

- تقوم هيئة التحرير بفحص الورقة العلمية مبدئياً للنظر في مدى مطابقتها لقواعد النشر الأساسية وصلاحيتها للتحكيم من حيث: ملاءمة الموضوع للمجلة، توفر القواعد الاساسية للبحث العلمي، سلامة اللغة، دقة التوثيق، والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمي.
- يتم إبلا غ المؤلف باستلام الورقة البحثية وهل هي مقبولة للتحكيم أم لا.

التحكيم:

- تخضع المقالات المنشورة فيها للتحكيم العلمي للتأكد من أصالته وجِدَّته وأهميته للمجال، وفق الاصول المتبعة في المجلات العلمية.
- يبلغ المؤلف بتقرير متضمن خلاصة ملاحظات هيئة التحرير والمراجعين والتعديلات المطلوبة إن وجدت بدون ذكر أسماء المراجعين في التقرير الذي يرسل الى المؤلف.
- يقوم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على الورقة البحثية استناداً الى نتائج التحكيم ويعيد ارسال الورقة البحثية الى المجلة، مع إظهار التعديلات (Track Changes).

القبول والرفض:

- يبين المؤلف في ملف مستقل يرفقه مع الورقة البحثية المعدلة أجوبته على جميع النقاط التي أثيرت في رسالة هيئة التحرير والتقارير التي وضعها المراجعون.
- تحتفظ المجلة بحق القبول والرفض استناداً الى التزام المؤلف بقواعد النشر وبتوجيهات هيئة تحرير المجلة.

شـروط النشــر

- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة.
- يجب تحرير المقال وفق منهجية علمية صحيحة دون تجريح أو إساءة أو تمييز و إحترام الأفكار المتناولة في متن المقال.
- يلتزم الباحث بالموضوعية العلمية و الأصالة في إعداد بحثه.
- يلتزم الباحث بالأمانة العلمية في تحرير مقال وإحترام حقوق الملكية الفكرية.
- يلتزم الباحث بإحترام قالب المجلة تحت طائلة رفض المقال شكلياً إذا لم يتطابق مع الشروط الشكلية وتحريره وفق أبعاد الصفحة بدقة .

- يكون نوع الخط في المتن للبحوث باللغة العربية (Traditional Arabic) بحجم (14)، والعناوين (Bold) بحجم(14).

- يكون نوع الخط في المتن للبحوث باللغة الإنجليزية (Times New Roman)، والعناوين بنفس الخط (Bold)، بحجم (12).

- يكون نوع الخط في الجداول العربية (Traditional Arabic) بحجم (12)، والجداول باللغة الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (10).
- يكون ترقيم صفحات البحث في أسفل الصفحة.
- تستخدم الأرقام (1 – 2 – 3 .....) في جميع ثنايا البحث.
- يراعى في كتابة البحث عدم إيراد إسم الباحث أو الباحثين في متن البحث صراحة، وتستخدم كلمة (الباحث أو الباحثين) بدلاً عن الإسم، سواء في المتن، أو في قائمة المراجع.
- على الباحث أن يتأكد من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية، وسلامة الترجمة من اللغات الأجنبية.
- **التهميش** : يعتمد الباحث في كتابة المقال مجموعة من المصادر والمراجع البيبليوغلرافية وللامانة العلمية يجب تهميشها بطريقة منهجية علمية صحيحة، وتهمش بطريقة آلية ضمن آخر صفحة من المقال بطريقة أتوماتيكية ((References))، وتكتب : (الخط: Traditional Arabic، حجم الخط 12، تباعد أسطر 1.0).
- يتم ترتيب قائمة المراجع وفق الطريقة المنهجية الصحيحة بعد تحرير الخاتمة :

()- **الكتب**: المؤلّف/ المؤلّفين: عنوان الكتاب، الناشر، البلد، الطبعة (ط)، السنة، الجزء (ج)/ المجلد (مج)، الصفحة(ص).

()-**الرسائل والأطروحات الجامعية**: الإسم الكامل للباحث (مُؤَلّف الرسالة/ الأطروحة): عنوان الرسالة/ الأطروحة، رسالة ماجستير/ أطروحة دكتوراء غير منشورة، التخصص، الكلية والجامعة، التاريخ، الجزء (ج)، الصفحة (ص).

()-**المقالات**: المؤلّف/ المؤلّفين: عنوان المقال، اسم المجلة، الجهة المصْدِرة، المجلد، العدد، السنة،الصفحة (ص).

()-**أعمال ملتقى أو مؤتمر**: المؤَلِّف/ المؤَلِّفين: عنوان المداخلة، عنوان الملتقى/ المؤتمر، مكان الانعقاد، التاريخ، الصفحة (ص).

()-**الوثائق القانونية**: المادة/ المواد (xx): نوع الوثيقة (الاتفاقيات الدولية، الدستور، القانون العضوي،القانون العادي، الأوامر، المراسيم، اللوائح والتعليمات...)، رقم الوثيقة، تاريخ الوثيقة، مضمون الوثيقة، الجريدة الرسمية (ج.ر)، العددوالتاريخ الذي صدرت فيه، الصفحة (ص) / الصفحات (ص ص).

()-**الأحكام والقرارات القضائية**: ذكر الجهة القضائية المصْدِرة للحكم/ القرار، الغرفة صاحبة الاختصاص (الغرفة الاجتماعية، الجنائية، المدنية)...، رقم الملف، تاريخ الحكم/ القرار، ذكر أطراف النزاع، مصدر القرار (عنوان المجلة، رقم العدد وتاريخه)، الصفحة (ص).

()-**المواقع الإلكترونية**: اسم الكاتب، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل (عنوان الموقع URL)، تاريخ التصفح: (اليوم، الشهر، الساعة، الدقيقة).

- https:// address complete .(consulted on day/ month/ year) at…h….(time).

– يعتمــد نظام رابطة السـيكولوجيين الأمريكان (APA) American Psychological Association الإصدار السادس لأغراض التوثيق للمراجع بالإنجليزية والاقتباس واخراج الأشكال والجداول وأخلاقيات البحث وغيرها من عناصر تقرير البحث شكلاً ومضموناً، وعلى الباحث أن لا يعتمد على المصادر الثانوية غير الموثوقة في هذا المجال.

رسوم النشر:

رسوم التقديم للمتابعة فقط: (50 دولار أمريكي).

ملحوظة: الرسوم غير قابلة للاسترداد سواء تم قبول البحث لورقة النشر أم لا.

رعاية:

المجلة برعاية: أكاديمية التطوير العلمي، مجموعة سما دروب للدراسات والاستشارات والتطوير العلمي.

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 9 (2022)، Volume 3, Issue 9

محتويات العدد

رقم البحث	عنوان البحث	الصفحة
0049	مستقبل الوحدة الوطنية في السودن- تحليل أنثروبولوجي للعلاقات الاثنوثقافية د. أشرف محمد آدم أدهم، د. جعفر علي فضل، د. فيصل محمد عبد الباري توتو	12
0050	تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية دراسة حالة فلسطين مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2021_2010) أ.د. سمير سليمان الجمل، الباحثة: رانيا يوسف محمود الشعراوي	39
0051	الرقابة القضائية على سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة الباحثة: هديل حاتم ضيف الله الفلاحات	66
0052	الإطار القانوني لطبيعة السفينة وحالتها المدنية في ضوء التشريع الأردني الباحث: محمد نايل أبو قلبين، أ.د. عبدالوهاب عبدالله المعمري	86
0053	الأوضاع الاقتصادية وآثارها على الحياة الاجتماعية في دارفور د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن	102
0054	جماليات التصميم في الفن البيئي الايكولوجي د. سامرة فاضل محمد علي	121
0055	Improving the model of the European Foundation for Quality Management by applying the radar and fuzzy logic approaches Mr. Miami Hamid Khalif, Mr.Karim Rady Hassan	143

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 9 (2022)، Volume 3, Issue 9

مستقبل الوحدة الوطنية في السودن– تحليل أنثروبولوجي للعلاقات الاثنوثقافية (12–38)

[1]د.أشرف محمد آدم أدهم* ، [2]د.جعفر علي فضل [3]د.فيصل محمد عبد الباري توتو
[1]جامعة النيلين– قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (الخرطوم – السودان) amaadham@yahoo.com
2جامعة نيالا– مدير مركز تراث دارفور الثقافي (نيالا – السودان) shash0000yahoo.com
3جامعة النيلين– قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا (السودان) fisalbari@yahoo.com

The future of national unity in Sudan: anthropological analysis of Ethno-cultural relations

[1] Dr. Ashraf Muhammad Adam Adham (Sudan) amaadham@yahoo.com
[2] Dr. Jaafar Ali Fadl (Sudan) shash0000yahoo.com
[3] Dr. Fisal Mohamed AbdElbari Toto (Sudan) fisalbari@yahoo.com

ملخص:

انطلق هذا البحث من تساؤل مركب عن الوحدة الوطنية في السودان مفاده: كيف كانت؟ ما هو واقعها الحالي؟ كيف يمكن أن يكون مستقبلها؟ من خلال ربط العلاقة بين الحقب التاريخية التي مر بها السودان، والممارسات السياسية والاجتماعية. استخدم المنهج التاريخي بتحليل الوقائع والأحداث التاريخية ذات العلاقة بموضوع البحث، كما استخدم المنهج الوصفي للواقع الحالي، وتحليل المسيرة التاريخية والواقع للوصول إلى استشراف المستقبل.

من أهم النتائج أنه في ظل عدم اهتمام الحكومات السودانية مدنية كانت أم عسكرية بحماية مواطنية بوقف التمييز والتطهير العرقي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحقيق المواطنة دون تمييز، فإن الوحدة الوطنية الإثنوثقافية لن تتحقق قريباً في السودان. لكن من خلال قراءة تاريخ الصراعات في المجتمعات المختلفة، فإن حتمية التوافق سوف تفرض نفسها من خلال الميكانزمات الداخلية للمجتمع كحب البقاء والاستقرار، العوامل الخارجية كالقوانين الدولية لحقوق الإنسان والأمن الإنساني.

كلمات مفتاحية: الوحدة الوطنية. مستقبل. إثنوثقافية. السودان. الصراعات القبلية. حكومات عسكرية.

Abstract:

This research stems from a complex question about national unity in Sudan: How was it? What is its current situation? How could its future be? By linking the relationship between the historical periods that Sudan has gone through, and the political and social practices.

The historical method was use by analyzing the historical facts and events related to the topic of the research, as well as using the descriptive approach to the current reality, and analyzing the historical process and reality to reach future anticipation. One of the most important results is that in light of the Sudanese governments' lack of interest,

whether civilian or military, to protect citizens by stopping discrimination and ethnic cleansing, achieving social, economic and political justice, and achieving citizenship without discrimination, National ethno-cultural unity will not be achieved soon in Sudan.

However, by reading the history of conflicts in different societies, the inevitability of compatibility will impose itself through the internal mechanisms of society, such as the love of survival and stability, and external factors such as international human rights laws and human security.

Keywords: National unity. Future. Ethno-cultural. Sudan. Tribal conflicts. Military governments.

مقدمة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تناول موضوع الوحدة الوطنية السودانية وتحليلها من خلال أبعادها التاريخية، وقراءة حاضرها لاستشراف مستقبلها.

تمثلت مشكلة البحث في أن السودان على امتداد تاريخه الاجتماعي والسياسي، تنازعته الصراعات الجدلية وأحياناً المسلحة حول مشكلات أساسية منها الهُوية، المواطنة، الحقوق الأساسية، المشاركة، والتي من شأنها أن تعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية في حال التعامل معها إيجابياً. عندما نقول وحدة هذا يعني أن هناك تنوع، ومعلوم أن السودان بلد تميز بالتنوع الإثنوثقافي والسياسي والعقدي.

تعتبر الوحدة الوطنية إحدى المعايير الاجتماعية المهمة، حيث أنه بتحقيقها وتطبيقاها وفق المعايير التي يرتضيها مجتمع ما، تعمل على ترابط هذا المجتمع وتوجد نوع من أنواع التوازن والتقليل من الصراعات.

في هذا الإطار يتم تناول الوحدة الوطنية من حيث التعريفات والمفاهيم، وحالة الوحدة الوطنية في السودان عبر تسلسل تاريخي في إطار تحليلي، سعياً لفهم ملامح الوحدة الوطنية في السودان من منظور استيعاب التعددية الإثنوثقافية في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وليس فقط من منظور توحد الجماعات كالأحزاب والتنظيمات السياسية للعمل معاً في الإطار السياسي كما يذهب الكثير من الكتاب والقادة السياسيين لتجسيد الوحدة الوطنية من خلال الائتلافات السياسية.

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي

لقد تعدد تفسيرات مفاهيم الوحدة الوطنية بين المفكرين والباحثين في هذا الشأن، ويرى مدثر عبد الرحيم أنه على الرغم من أن الوطنية تعتبر ظاهرة مهمة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في مختلف أنحاء العالم لتعريف مفهومها، إلا أنه استحال الوصول إلى تعريف جامع مانع وذلك لسببين: الأول أنه رغم التعرف على عدد من مكوناتها المشتركة الرئيسية كاللغة والدين والتقاليد الاجتماعية، إلا أنها ليست لها شكل ثابت، وتختلف شكلاً وتركيباً من حيث العناصر المكونة لها. الثاني أن الحركات القومية والوطنية صبغت الوطنية بألوان متباينة من التوجهات الفكرية والسياسات العلمية مما ألبسها أشكالاً متناقضة من الأحكام السلبية والايجابية حسب وجهات النظر المختلفة [1].

في محاولة لتفسير مصطلح الوحدة الوطنية نجد أن رابطة الوطنية إنما تنبثق أصلاً عن الولاء لرقعة من الأرض هي الوطن المعني بحدوده الجغرافية والسياسية المعروفة، بينما تقوم القومية على الارتباط بجماعة من البشر ربما احتواها الوطن كلها، وربما انحصرت سكناها في جزء منه بينما ساكنتها فيه جماعات أخرى، وربما تمتد عبره إلى عدة أوطان.

تعتبر ظاهرة اتخاذ الرابطة الوطنية أساساً للولاء السياسي بدلاً من القبلية والجهوية والأممية (المسيحية والإسلامية) ظاهرة حديثة مع بداية العصر الحديث، حيث ظهرت أولا في إنجلترا وفرنسا ثم انتشرت في أنحاء أوروبا والأمريكتين، ثم امتدت إلى آسيا وإفريقيا حيث أصبحت عماد الحركات التحررية التي أدت إلى استقلال معظم الدول الآسيوية والإفريقية[2]. ولعل أقرب تعريفات الوحدة الوطنية التي تنشدها الدول الحديثة العهد بالاستقلال بأنها عملية اجتماعية شاملة تستهدف التقريب بين أفراد المجتمع أو الدولة [3].

لتفسير مفهوم الوحدة الوطنية هناك رأي يقول بأنها نقيض الفردانية. وهي رؤية عادة ما ينظر إليها في إطار الجماعة على أنها تجمع وحّدته ظروف حاجة أفراد المجتمع للتوحد لإشباع حاجاتهم وتحقيق العيش معاً[4]، ومن خلال وجهة النظر هذه يتكون مفهوم الوحدة الوطنية من ثلاثة عناصر جوهرية هي المادة، الفكر، والأخلاق. تلك العناصر تتطابق مع ثلاثة عناصر في الإنسان وهي الجسد، العقل، والشخصية. لذلك الوحدة الوطنية تتطلب وحدة فردية أو وحدة الشخصية، بمعني أن وحدة الجسم والعقل والشخصية على مستوى الفرد تتطلب وحدة أوسع يعبر عنها من خلال الوحدة الوطنية أي الوحدة الجماعية[5] .

وحول طبيعة الوحدة الوطنية عندما نتحدث عنها فإن مصطلح (وحدة) يعد مهماً للغاية، فيمكن أن تكون هناك وحدة إلى حد ما بين شعوب لها ديانات، لغات، طبقات مختلفة. لذلك فإن السؤال الجوهري هو ما هو نوع الوحدة الوطنية المطلوبة وعلى أي أساس تقوم؟

إلا أنه من الصعب تقديم تعريف محدد للإجابة على هذا السؤال، وذلك لأننا من الصعب أن نجد تعريفاً عالمياً مقبولً لمفهوم الوحدة الوطنية. كما أن هذه الوحدة يمكن أن تتسبب في خلقها عدة عوامل، كما أن معظم مواطني دولة بعينها من الضروري أن يكون لهم مفهوم حول ماهية الوحدة الوطنية التي يرغبون في المحافظة عليها والارتقاء بها.

فعندما يستوطن عدد من شعوب صغيرة أو كبير في منطقة جغرافية محددة . والتي تعرف "بدولة" أو "أمة" . بحيث تعيش في انسجام بين بعضها البعض، وتحاول الارتقاء بالبقاء المشترك بكل معاني التعاون، يمكننا أن نقول إن هنالك

وحدة وطنية للشعوب، فهؤلاء الشعوب يرتبطون مع بعضهم البعض بعدة عوامل ويشعرون بالتضامن بينهم، وهذا الإحساس بالتضامن يفصلهم عن مواطني "الدول" أو "الأمم" الأخرى.

وإذا سلمنا جدلاً بصحة هذا المفهوم للوحدة الوطنية فيمكننا القول، إن عوامل التنوع في الديانات واللغات والطبقات ليست من الضروري أن تكون مهدد للوحدة الوطنية. ذلك

لأن معظم شعوب أمة بعينها يظلون متوحدين بالرغم من التنوع، وإذا كان هناك تأكيد أكثر على الاختلافات القائمة على أساس الدين واللغة بين هذه الشعوب، وإذا لم تتوفر قوة متينة كرابط بين الشعوب بعضها ببعض، فإن هذا التنوع يتعرض للخطر بصورة كبيرة، أو تدمير مفهوم الوحدة الوطنية، وبالتالي من الضروري إيجاد بعض السبل للحفاظ على الوحدة الوطنية بين كافة شعوب القطر أو الدولة الواحدة[6]، على أساس المواطنة.

باعتبار أن المواطنة هي العضوية الدائمة في المجتمع السياسي، وهي اسم للحقوق التي لا يتمتع بها الغرباء والأجانب، كما أنها رابطة شخصية بين الفرد والدولة بمعني أنها اسم لعضوية دائمة في المجتمع السياسي. بمعنى آخر فهي تعني كامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غير تقصير. وبالنسبة لممارسة الحريات العامة وهي الركيزة الثانية للمواطنة بالنسبة للمواطنين بعد الفرص الاقتصادية، فإن الشعور بالظلم أو الغبن أو التمييز أو هضم الحقوق، تكون لها نتائج سلبية فيما يخص العلاقة بين المواطن والدولة[7]، الدولة التي تعني المجتمع، وكذلك بينه وبين الحكومة التي تدير الدولة. على هذا الأساس تعتبر المواطنة إحدى الآليات التي يتم من خلالها الاستيعاب الإثنوثقافي داخل المجتمع المتعدد الثقافات لتحقيق الوحدة الوطنية المبنية على أساس عدم التمييز بين أفراد المجتمع نتيجة لانتماءاتهم الدينية، العرقية، الثقافية أو الإثنية تفادياً لضياع الوحدة الوطنية بسبب الصراعات التي تنشأ نتيجة لذلك.

من خلال رؤية أخرى فإن مفهوم الوحدة الوطنية ليس من الضروري أن ينطبق أو ينسجم مع حقيقة الحياة السياسية، فمن أبرز سمات الدولة متعددة القوميات هو أنها تشتمل على مختلف الإثنيات التي تعرف هُويتها كمجموعة سياسية منفصلة من خلال العادات الدينية والثقافية، على الرغم من أن فكرة الهُوية الثقافية المنفصلة يمكن تجاوزها بمرور الزمن من خلال تشكيل الأمة، (من خلال كفالة حقوق المواطنة). لذلك إذا ضعفت أو اختفت حقوق المواطنة، فإنه عادة ما تشير مجموعة إثنية أو دينية أو وطنية إلى مجموعة أخرى مماثلة لها سياسياً، اقتصادياً، أو ثقافياً. حيث نجد أن المجموعات الإثنية الخاصة بدولة ما تشعر أحياناً أنها أقرب إلى مجموعات إثنية أخرى موجودة في دولة مجاورة، وبالتالي فإن هذا الشعور يهدم مفهوم الوحدة الوطنية ومن ثم الولاء للدولة الأم (حالة جنوب السودان قبل الانفصال) والنتيجة الحتمية لذلك هو ظهور مناخ متبادل من عدم الثقة يؤدي إلى تدهور العلاقات ونمو الضغينة[8] .

لقد لعبت مجموعة من العوامل التي من ضمنها الاستعمار دوراً في زعزعة الوحدة الوطنية في كثير من المجتمعات، حيث أن التأثير الاستعماري في عدم دمج الأقليات (الإثنيات) وتركها في إطار سياسي غير ناضج، أدى إلى تهميشها من النواحي التعليمية والتوظيفية والتنموية، مما خلق شعور بضياع الهُوية وعدم الانتماء والولاء للدولة. على سبيل المثال الصراع الجهوي بين الجنوب والشمال في نيجيريا أي بين المسيحيين والمسلمين، هو تكريس لهذا النمط المذكور، ويمكن أن يقاس على ذلك الوضع في السودان والعديد من الدول الإفريقية[9].

المبحث الثاني

حالة الوحدة الوطنية في السودان

لقد عرفت الدولة في السودان منذ العصور القديمة ابتداء بالحضارة الكوشية ومروراً بمملكة مروي والممالك التي تلتها، وفي العصر الحديث سلطنة الداجو من القرن الثاني إلى الرابع عشر، ثم سلطنتي التنجر والفور. لا شك أن شعوب تلك الدول لم تكن مكونة من مجموعة قبلية واحدة أو عنصر إثني واحد، لابد أنها كانت تضم مجموعات إثنية متنوعة .

ولنا أن نتصور أن دولة قوية مثل مملكة كوش، والتي استطاعت أن تصل بجيوشها إلى سوريا والشام وتفرض سيطرتها في تلك المناطق، هذا يعني أن تعداد سكانها كان كبيراً، ويمكن أن نستنتج أن الكثافة السكانية تشير إلى تنوع في التركيبة السكانية، فقد تكون مجموعات قبائل أو مجموعات عشائر على الأقل .

إلا أن شح أو انعدام المصادر التاريخية التي تصف حالة التركيبة الإثنية لتلك الحقب تجعل من العسير التعرف على ملامح الوحدة الوطنية المبنية على أساس تشارك الإثنيات المتعدد في المجالات السياسية في المقام الأول، ثم الاقتصادية وجميع نواحي الحياة من خلال مفهوم الوحدة الوطنية.

كذلك يمكن أن نستنتج أن سلطنات الداجو والتنجر والفور كانت تضم مجموعات إثنية قد تكون بينها صلات القرابة، إلا أن التنوع النسبي في الثقافة واللغات يشير إلى وجود تعددية سكانية قائمة على التعددية ثقافية، غير أن هناك ملاحظة أن تلك السلطنات اتخذت اسمها من أسماء القبائل الأساسية التي كونت الأغلبية وحكمت البلاد، ولا نعلم إن كانت هذه التسمية جاءت عبر المؤرخين أم أن أصحاب هذه السلطنات أطلقوا على سلطناتهم هذه المسميات، إلا أنه من المعلوم من المصادر التاريخية أن هذه السلطنات الثلاثة حكمت البلاد ما لا يقل عن ألف سنة متتالية، بدءت بالداجو في القرن الحادي عشر، وانتهت بالفور الذين استشهاد سلطانهم السلطان على دينار الذي قتله جيش الاستعمار البريطاني سنة 1916م، ويمكن القول بأن طول فترة الحكم هي مؤشر لوجود نوع من الرضاء الوطني الذي يمكن أن يفسر على أنه وحدة وطنية.

ولعل المصادر التاريخية التي تتحدث عن التركيبة الإثنية تبدأ بصورة ما من دولة الفونج، فإبان سيادة الممالك المسيحية الثلاثة النوبات، المقرة، وعلوه التي قامت بعد مروي 530م، قد شهدت تلك الفترة الوافدين العرب الذين أقاموا في تلك الممالك قبل الإسلام، وبإزالة مملكتي النوبات والمقرة بعد الإسلام، تحول ضيوف ورعايا تلك الممالك من والوافدين العرب إلى حكام وأصبح النوبه رعايا السلطة العربية المسلمة.

كذلك الحال عندما أزيلت مملكة علوه لتصير أمور الحكم في يد عرب وفونج 1504م، حيث تبين هذه الفترة نوع من الوحدة الوطنية في السلطة وبقية نواحي الحياة بين سكان أصليين وعرب وافدين أصبح أحفادهم يشكلون سكاناً أصليين ذوي أجداد وافدين، فيما عرف بالسلطنة الزرقاء أو مملكة سنار[10].

تعد دولة الفونج تصميماً أولياً للكيان السوداني الحالي بانطباق مفهوم الدولة المعدل سودانياً عليها، والتي تميزت بتركيبة الوحدة المتنوعة في الهُوية القومية أو الوطنية التي نمت وتأصلت بسبب الاستقرار والتوحيد النسبيين، والتي استمرت لفترة طويلة حوالي ثلاثة قرون مع الأخذ في الاعتبار إمكانيات التداخل بينها وبين غرب السودان وجنوبه، وذلك بسبب سهولة الحدود السياسية في ذلك الوقت آخذين في الاعتبار أن ممالك غرب السودان فور، تقلي، ومسبعات كانت من

حيث التنوع القومي والديني امتداد لدولة الفونج إلى درجة ما، وكذلك العلاقة الجنوبية مع الشمال رغم وجود سلبيات واقعية أو مصطنعة فقد برزت فيها توجهات توحد طوعي ربما تعود جذوره إلى عهد سابق.

ولتصور كيفية نشؤ الدولة، بالضرورة الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية حول ماهية الفونج، حيث سبقت قيام الدولة هجرات عربية كثيفة إلى وادي النيل مرتبطة بالتوسع في التجارة والثروة حيث كانت الثروة الرئيسية هي الذهب والرقيق من التلال الجنوبية في النيل الأزرق.

لذلك هناك اعتقاد بأن هذا الحراك السكاني أدى إلى صعود شعب جديد ينتمي جزئياً إلى الجنوب مختلط عرقياً يتحدث العربية وذو قيادة سياسية مسلمة، ويُفسر هذا الاعتقاد بأن مجتمعات محلية وثنية قطنت على أطراف حضارات النيل مكتفية ذاتياً إلى درجة ما ظلت لقرون عديدة تستخدم كلمة Fuin والتي حرفت إلى كلمة فونج في اللغة العربية والتي تعني الأجانب لوصف شعب الشمال ذو اللون الأقل سواداً ويدخل ضمن هذا التصنيف جميع المنتمين إلى هذه المجموعة الوثنية الذين فقدوا روابطهم القبلية من خلال الاستخدام أو الاسترقاق أو التزاوج مع هؤلاء الأعراب[11].

ولعل هذا الاتجاه لدي بعض المؤرخين والدارسين يحاول أن يؤكد على وجود نوع ما من الوحدة الوطنية في دولة الفونج، حيث أن هناك مقولة بأنها تألفت من انتماء اختياري لمجموعات من الممالك الصغيرة المستقلة التي انتشرت في الأقاليم المجاورة لنهر النيل أهمها مملكة العبدلاب في أربجي والجعليين في شندي والرباطاب في أبو حمد والمريفاب في بربر والمناصير في سلامات والشايقية في مروي حيث كانت هذه الممالك تدين بالولاء لمملكة الفونج[12].

إلا أن بعض الباحثين الأكاديميين في مجال التاريخ السوداني يرون رأياً آخراً من خلال قراءة تشكيل دولة السودان الحديثة في عهد محمد علي باشا فيما عرف باسم السودان المصري، حيث يرون أنها تشكلت من ثلاثة كيانات ولكل كيان شخصيته الاعتبارية وتاريخه وتكوينه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص، هذه الكيانات هي سلطنة الفونج والتي تمثلت عاصمتها السياسية والاقتصادية والإدارية في سنار، ومملكة العبدلاب التي حملت أعباء حركة الدعوة والفكر والثقافة في قري شمال الخرطوم، وسلطنة الفور في دارفور وسلطنة دار مساليت، بينما ظلت قبائل الجنوب في شبه استقلال ذاتي حتى عام 1839م. فقد تم دمج هذه الكيانات الثلاثة فيما عرف بالسودان المصري كما ذكر آنفاً، وبذلك برزت الدولة السودانية قبل بروز الأمة أو الهُوية الموحدة، وقد ظل هذا الدمج صورياً نسبة لعدم استمرار التجربة وانقطاعها بسبب الحروب في فترة المهدية[13].

المطلب الأول

الطرق الصوفية في السودان وملامح الوحدة الوطنية

من المعروف أن الطرق الصوفية هي عبارة عن مؤسسات دينية تعنى بشؤون العبادة وتهذيب النفس والتزام الطريق إلى الله تعالى وفق منهج الإسلام الحنيف، وعلى الرغم من أن هناك انطباع بأن الطرق الصوفية تعد ملاذاً يضم معظم التعددية الثقافية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع السوداني باعتبار أن الناس متساوين أمام الله تعالى، إلا أن الأمر كان غير ذلك حيث أن الطرق الصوفية المشهورة في السودان استمدت مكانتها من خلال التغذية الجهوية التبادلية، حيث عرف بأن معظم الشمال والشرق وأجزاء من وسط السودان يتبع لطائفة الختمية، بينما يتبع الغرب وأجزاء أخرى

من الوسط والنيل الأزرق (ربما بسبب هجرة العديد من أهل الغرب إلى الجزيرة وسنار) إلى طائفة الأنصار (أنصار الإمام محمد أحمد المهدي).

من ناحية أخرى تحولت هذه الطرق الصوفية إلى طوائف دينية سياسية عندما حاولت أن تستمد بعض النفوذ من رضاء السلطة الحاكمة عنها أو دخولها في الممارسة السياسية من خلال دعم أو مساندة أو تبني أحزاب سياسية فيما بعد، جماهيرها هم مريدي هذه الطرق الصوفية.

وقد ورد أن وصول السيد محمد عثمان الميرغني (الأب) زعيم طائفة الختمية إلى السودان كان متزامناً إلى حد كبير مع الغزو التركي المصري للسودان، وأن طائفة الختمية قد ازدهرت بصورة ملحوظة بعد أن استقر النظام التركي المصري في السودان، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أن السودانيين عامة وزعماء الطرق الصوفية خاصة، كانوا في حالة استياء من تحيز النظام التركي المصري وتقريبه للمراغنة (نسبة لآل الميرغني) مما أدى إلى زيادة أتباعهم. وهناك رأي يرى أن أسباب تقريب السلطة للمراغنة هو التقارب في أسلوب الحياة والمعيشة بينهم وبين المراغنة الذين وفدوا أصلاً من مكة المكرمة، ويرى البعض أنه لنفس هذه الأسباب انتمى معظم أفراد قبيلة الشايقية للطريقة الميرغنية (الختمية)، ولأسباب أخرى وهي أنهم كانوا قريبين من الطبقة الحاكمة. وقد أدى تزايد نفوذ خلفاء الختمية إلى التعالي على بقية زعماء الطرق الصوفية مما أدى إلى فقدان الود بين الجانبين[14].

هذه الصورة التي تبيّن أن الطرق الصوفية التي كان يمكن أن تعبر عن بعض ملامح الوحدة الوطنية بين السودانيين بوصفها مؤسسة دينية تجمع العددية الإثنوثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وربما تساعد على خلق توازن على هذا الصعيد، إلا أنها وفي ظل الاستقطاب أو ميل زعمائها لتحقيق النفوذ الطائفي الديني والسياسي جعلها إحدى الآليات التي كرست للجهوية والتي تعني ضمنياً القبلية والتمييز الإثني من ناحية، ومن ناحية أخري عملت على أدلجة العلاقات الإثنوثقافية والإثنوسياسية، مما جعلها آلية داعمة لتفتيت الوحدة الوطنية بدلاً من أن تكون آلية وحدة.

توضح الوثائق التاريخية علاقات التعاون الوثيقة بين العديد من الزعماء الدينيين مع حكومة الاستعمار البريطانية، وعلى رأسهم زعماء الطائفية الثلاثة وهم علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي ويوسف الهندي، وكيف عملت هذه القوى الطائفية على اجهاض الحركات الوطنية السودانية المطالبة بالاستقلال[15].

المطلب الثاني

الثورة المهدية والوحدة الوطنية في السودان

ربما تكون عمليات التفاعل والتأثير والتأثر المتبادل بين الطرق الصوفية وأنظمة الحكم المصاحبة لها منذ ميلادها في فترة مملكة الفونج، إلا أن الحكم التركي المصري على السودان يعتبر النقطة المحورية الأولى التي تسيست عبرها الطرق الصوفية، وقد تم استعراض هذه النقطة في الفقرة المتعلقة بالطرق الصوفية، وتعتبر الثورة المهدية إحدى إفرازات هذا الوضع السياسي الاجتماعي.

ففي ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على السودان إبان الحقبة التركية، وما انتشر من مظالم وتردي في الأحوال المعيشية لكل السودانيين، إلى جانب تسيس الطرق الصوفية من خلال تقريب السلطات لبعضها

ومحاولة البعض الآخر للتقرب من السلطة من أجل تحقيق بعض النفوذ، زُج بالطرق الصوفية في العمل السياسي بدلاً عن الدور الأساسي المنوط بها وهو الدعوة وتبيين الطريق لعبادة الله تعالى وفق منهجية الإسلام.

مهدت كل هذه الظروف في أغسطس 1880م الطريق أمام أحد الصوفيين هو محمد أحمد المهدي[16]، وهو رجلاً صوفياً أخذ بأسباب التعليم التقليدية القائمة في السودان، بأن تندلع ثورة من خلال دعوته بضرورة مقاومة الحكم التركي الظالم. قد اعتبر بعض الدارسين أن المهدية تعتبر حركة للتحرر الوطني على الرغم من أن هيكلها وروحها اتسما بالطابع التقليدي الإسلامي أكثر من اتسامهما بالسمات الحديثة العلمانية.

قد أظهر نجاح الثورة المهدية مدى قدرة وتمكن الطوائف الدينية على إثارة الخواطر[17]، ذلك باعتبار أن عنصر الدين هو أقوى العناصر التي تجمع أفراد المجتمع حول أهداف مشتركة تجمع كل أطياف المجتمع حول محاور موحدة، وتعمل على توحيد الرؤى رغم التعدد الإثنوثقافي ما دام الدين واحد، وهذا لا ينفي انضمام آخرين من خارج الإطار الديني الإسلامي إلى الدعوة ما دامت تعبر عن مظالم ومطالبة بالحقوق، حيث صبغتها بصبغة وطنية تدعو إلى استقلال البلاد.

تمكن المهدي من توحيد معظم التعدد الإثنوثقافي السوداني تحت رايات المهدية من أجل استقلال الوطن من الهيمنة الاستعمارية الأجنبية، ونتيجة لتحركات السودانيين من الغرب والشرق والجنوب نحو الانضمام إلى الحركة المهدية، نرى أنها حققت نوعاً من الوحدة الوطنية نحو هدف محدد هو الاستقلال من ربقة الحكم التركي، وتتمثل أوضح صور الوحدة الوطنية في تنوع الانتماء الإثنوثقافي للقيادات التي شاركت في العمليات الأولى للثورة المهدية حتى فتح الخرطوم.

نشأت حركة الإمام محمد أحمد المهدي في مناخ اجتماعي وسياسي غير متماسك، حيث أنه من الناحية الاجتماعية التعددية القبلية التي أخذت موقعها إبان فترة السلطنة الزرقاء وكذلك تعددية الطرق الصوفية، ومن الناحية السياسية التباين في تأيد الحكم التركي المصري على السودان، لذلك واجه المهدي منذ أيامه الأولى معارضة داخلية لدعوته من الفئات الاجتماعية التي تلتقى مصالحها مع الحكم التركي المصري، على مستوى الطرق الصوفية تصدت قيادة الطريقة الختمية للدعوة الجديدة، وكذلك بعض زعماء القبائل مثل الكبابيش، كما عارض الدعوة المهدية بعض زعماء الطرق الصوفية من منطلق الطموح الشخصي، وقد بقيت بعض جوانب تلك المعارضة التي تجددت في منعطفات الدولة المهدية بعد قيامها[18].

بعد وفاة محمد أحمد المهدي وتولي خليفته عبد الله التعايشي[19]، زمام الحكم في ظل دولة بنياته التحتية مدمرة واقتصادها خرب، إلى جانب الخلافات في صفوف أنصار المهدي، والتي أظهر صورة مغايرة عن تلك التي ظهرت مع بداية الثورة، تؤكد انعدام الوحدة الوطنية بين السودانيين، حيث كان الأشراف من أقرباء المهدي ومعهم أهالي ضفاف النيل على خلافات مستديمة مع الخليفة عبد الله التعايشي وأهله من البقّارة (نسبة للقبائل التي ترعى الأبقار قي السودان) الذين سيطروا على زمام الحكم، فبينما اتحدت العناصر الخمس المكونة من الأشراف، أقرباء المهدي، رجال الدين، أهل البحر، والبقّارة تحت زعامة موحدة هي زعامة الإمام المهدي كنوع من أنواع الوحدة الوطنية لمحاربة الحكم التركي، نجد أن العناصر الأربع الأولى تحالفت ضد البقّارة في عهد الخليفة عبد الله التعايشي[20]، مما يعتبر تقويضاً للوحدة الوطنية.

وقد أضيف لها ثورة قبائل جنوب السودان على الخليفة عبد الله التعايشي في 1890م في شتى أقاليمهم، وقد ساهمت الاتفاقيات الثنائية بين القوى الاستعمارية التي بدأت منذ 1885م في زيادة تفكيك الوحدة الوطنية بين

السودانيين[21]، وتعتبر هزيمة المهدية في 1889م نتيجة لعدم قدرة الدولة المهدية على خلق وحدة وطنية سودانية تخلق توازناً بين التعددية الإثنوثقافية والجهوية التي انتظمت السودانيين في بداية الثورة المهدية.

كان يعتقد أن الدولة المهدية قد أوجدت شكل من أشكال الوحدة الوطنية في السودان، وقد حاولت الكثير من كتابات بعض المؤرخين أن تثبيت هذا الزعم، إلا أن الأمر لم يكن كذلك، فالمعارضة القبلية والصوفية التي ناهضت الإمام المهدي عند بداية الدعوة والثورة، لم تذوب بل ظهر الصراع بمسمى جديد عندما واجه الخليفة عبد الله التعايشي منذ أيام حكمه الأولى معارضة الأشراف الذين يتألفون من أقرباء الأمام محمد أحمد المهدي وعدد من قبائل ما يعرف بشمال السودان، واتسم الصراع بأنه جهوي قبلي بين أولاد البلد وأولاد الغرب. وكان لسيطرة التعايشة على مقاليد السلطة الأثر الكبير في ازدياد عدد القبائل المناوئة، حيث أن إدارة الدولة بقبضة قبيلة واحدة زاد من حدة التناقض، وذلك دليل على أن الثورة المهدية لم تستطع صهر العلاقات الاجتماعية وإذابة الفوارق القبلية، فما أن استقرت الدولة حتى عادت الولاءات القبلية إلى سابق عهدها[22]، الأمر الذي عمق استمرار القبلية في المجتمع السوداني والتي استفاد منها الاستعمار البريطاني فيما بعد.

المطلب الثالث

الوحدة الوطنية في السودان بعد عام 1889م

موقع السودان الجغرافي والإستراتيجي وثرواته الطبيعية جعله مركزاً جاذباً للوافدين من كل الجهات، وقد أثر الوافدين من الشرق والشمال تأثيراً واضحاً في التركيبة الاجتماعية والثقافية ومن ثمه التركيبة السياسية، وأبرز إفرازات هذا التأثر هي مسألة التماهي العربي التي يشعر بها قطاع من المخلّطين (نتاج التصاهر العربي الإفريقي) وما تبع ذلك من تمييز على أساس تفضيل الانتماء العربي.

في ذلك يقول عبد الغفار: في حدود ما يعرف الآن بالسودان تلاقحت الثقافات الإفريقية الأصيلة بالحضارة المصرية القديمة من خلال التفاعل المستمر، فكانت مملكة نبتة في كوش، مملكة مروي جنوباً. بل ويذهب بعض المؤرخين أن أصل الحضارة المصرية إفريقي ثم تمدد شمالاً، فبعض الممارسات والعادات والتقاليد وأنماط الثقافة لدى القبائل النيلية التي تمارس حتى اليوم تشير إلى ذلك.

وفي تقديرات حديثة نسبياً للتركيبة الاجتماعية للسودانيين، تمثل المجموعات التي تدعي الأصول العربية حوالي 40% من المجموع الكلي للسكان، بينما يمثل الدينكا 12% والبجه وهم مجموعات غير عربية في شرق السودان 7% والمجموعات غير العربية في غرب السودان 6% وهذه الأرقام لها أثرها في الاتجاهات الشعبية في نظرة الأفراد بعضهم لبعض[23].

من ناحية أخرى فإن الوجود العربي الفعلي في السودان لم يكن سلساً .كما يعتقد البعض ويروج لذلك الكثير من السودانيين الذين يدعون الانتماء إلى العروبة . وإنما كان عن طريق القوة التي أزيلت عن طريقها مملكتي النوبات والمقرّة، ثم كان أعنفها هو إزالة مملكة علوه من خلال الحلف الفونجاوي العبدلابي تحت مظلة الإسلام، الأمر وضع الإطار الأساسي لاضعاف أو انعدام الوحدة الوطنية.

من المسائل التي تجدر الإشارة إليها، أن دخول العرب للسودان كان يحمل في طياته مستقبل المشاكل المتعلقة بالوطنية والمواطنة، حيث أن الثقافة التي كان يحملها الوافدين ونقلوها إلى السودان خصوصاً بعد أن أزالوا الممالك القائمة ذات الإرث الحضاري القديم، لم تكن سوى نفايات وقشور الصراعات والهزائم التي منيت بها الثقافة العربية في ذلك الوقت.

بالإضافة إلى نوعية الأشخاص الذين حملوها إلى السودان، لم يكونوا قادة الفكر والرأي في عصرهم ولا أشباه قادة، بل كانوا أشخاص عاديين مما أثر سلباً على العناصر المكونة للثقافة السودانية، ويلاحظ ذلك في الاستسلام للتسلط والركود في الحياة الفكرية الذي لازم الثقافة السودانية حتى العقود الأولى من القرن العشرين(24).

وتشير الكثير من المصادر التاريخية أن هذه العوامل أدت إلى ظهور أنماط من العلاقات الثقافية والسياسية والاجتماعية، التي شكلت مستقبل الوحدة الوطنية، ففي إطار العلاقات السياسية أصبح الانتماء الإثنوثقافي العربي هو السمة السياسية التي يجب أن يتمتع بها من يتولى السلطة، الأمر الذي حفّز القبائل التي تعتقد أنها تنحدر من الأصول العربية أن تمارس السلطة على غيرها من القبائل السودانية، وقد ساعدها على ذلك المكانة التي تبوئتها إبان الحكم التركي المصري على السودان.

المطلب الرابع

الحكم الاستعماري البريطاني

واجه الحكم البريطاني منذ تدميره للدولة المهدية واحتلاله للسودان في 1889م أنواع من حركات المقاومة، منها المعارضة الدينية، والمقاومة القبلية، والمقاومة الإقليمية، وكانت أهم حركة مقاومة إقليمية للحكم البريطاني على السودان في سلطنة دارفور، التي أقام فيها السلطان على دينار دولة مستقلة، وعلى دينار هو حفيد السلطان محمد الفضل المتوفى عام 1893م. بايع دينار الثورة المهدية عند اندلاعها، واستمر موالياً لها حتى شارك في معركة كرري عام 1889م، وعندما تبين له أن الدولة المهدية منهزمة جمع نفراً من أتباعه وانسحب إلى الفاشر[25] على إثر خلافه مع الحكومة البريطانية سعت الأخيرة للإطاحة به، وقد مهدت لذلك مستفيدة من الخلافات القبلية الموروثة التي خلفتها الثورة المهدية في دارفور، حيث كتب الحاكم العام إلى مدير كردفان يقول: (إن العلاقة مع دارفور دخلت مرحلة جديدة تستوجب الاستعداد لتدخل عسكري مباشراً وعاجلاً وليس آجلاً، ولا بد من تمهيد الأرض لمثل هذا التدخل) (ثم ذكر له أن حكومة السودان يجب أن تدخل دارفور باعتبارها منقذاً للناس بالذات العرب)(كما وجهه بأن على الحكومة أن تغذي السخط ضد على دينار وأن يتصل سراً بقوى المعارضة، ويحصل على تأييدها مثل الرزيقات والمهبانية وبني هلبة، وتؤمّن الحكومة للمعارضة احتياجاتها) (26).

يمكن القول بأن مناخ الصراع القبلي الذي إنتظم مناطق عديدة في السودان كمعارضة للثورة المهدية تجلت ثماره بصورة واضحة في دارفور، وهذا من ناحية أخرى يعكس واقع مجتمع سلطنة الفور، حيث لم تكن الوحدة الوطنية إحدى دعاماته، وربما يعود ذلك إلى رواسب الثورة المهدية خصوصاً وأن السلطان على دينار كان أحد مؤيديها .

كما أنه من الواضح أن المعارضة في سلطنة الفور مثلها مثل المعارضة في الدولة المهدية لم تكن سياسية وإنما كانت قبلية ربما تعتمد على تحالف بعض القبائل ذات السمات الإثنوثقافية المشتركة، حيث استغلت الحكومة البريطانية هذا المناخ وقامت بدعم القبائل ذات الأصول العربية، وربما استمرت الحكومات الوطنية بعد الاستقلال في هذا الاتجاه.

لم تتوقف الظروف الاجتماعية والثقافية في المجتمع السوداني عند هذا الحد من الصراعات الإثنوثقافية، بل أن حركة المثقفين السودانيين المقاومة للاستعمار البريطاني عانت من الصراع العربي الإفريقي، وتشير العديد من المصادر التاريخية بأنه كان أحد الأسباب الرئيسية في فشل حركة اللواء الأبيض المعروفة بثورة 1924م، وسوف يتضح ذلك في الفقرة التالية المتعلقة بالحركة والوطنية السودانية والوحدة الوطنية .

وجدت القوى الاستعمارية البريطانية ضالتها في هذا المناخ الاجتماعي خصوصاً بعد القضاء على ثورة 1924م حيث احتوت الإدارة البريطانية القيادات الأهلية في الريف وجعلت منها عدواً للقيادات التي ظهرت في المدن المختلفة، فخلق صفوة أرستقراطية دربت على أسلوب من السلوك يجعلها تتصرف بتعالي في احتكاكها مع عامة الشعب، في مقابل الصفوة التي أخذت على عاتقها تمثيل الفئات الدنيا من عمال، صغار موظفين، وفئات الشعب في المناطق الريفية .

من هنا تأتي الفجوة التي حدثت بين الأرستقراطية المثقفة ورصيفتها التي تولت قيادة الفئات الأخرى، مع غياب صفوة مثقفة على المستوى الإقليمي خاصة الإقليم الجنوبي، مما أدى إلى ضعف المشاركة في الحركة الوطنية في مراحلها الأولى[27].

في إطار تنازع الحكومة المصرية والبريطانية حول السودان فقد بادر الحاكم العام للسودان بالإعلان عن أنه سوف يعقد مؤتمراً في نهاية دورة المجلس الاستشاري. كان ذلك عندما افتتح دورته في 17 ابريل 1946م، غرض المؤتمر هو دراسة الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل واسع في إدارة شؤون بلادهم[28]، وهناك غرضاً آخراً من هذه الخطوة وهو سد الطريق أمام الحكومة المصرية حتى لا تستأثر بالسودان وحدها.

تشكل مؤتمر إدارة السودان من ثلاثين عضواً غالبيتهم من السودانيين، وبرئاسة السكرتير الإداري لحكومة السودان البريطاني جيمس روبرتسون لوضع الأسس التي يتسلم بها أبناء السودان شؤون حكومتهم والخروج بتوصيات يمكن عن طريقها تحقيق التقدم في الحكم المحلي وتطوير المجلس الاستشاري ليكون أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب السوداني، وقد مثل المجلس الاستشاري ثمانية أعضاء من الأعيان والتجار وكبار موظفي حكومة السودان بالإضافة إلى ستة أعضاء من مؤتمر الخريجين العام والأحزاب المؤتلفة، إلى جانب ثمانية من موظفي إدارة السودان البريطانيين، وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر لم يكن به أعضاء من أبناء جنوب السودان[29]، إلا أن بعضاً من توصيات المؤتمر دعت لمعالجة هذا الأمر.

تضمنت توصيات المؤتمر ما يمكن أن نعتبره مؤشراً يعبر عن وحدة وطنية، حيث قالت اللجنة: إننا متفقون بإجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب أن تشمل القطر بأكمله، وأن تشكل الجمعية التشريعية من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله، وبالفعل كانت لمؤشرات الاتجاهات نحو الوحدة الوطنية في مؤتمر إدارة السودان ثمرات فيما يتعلق بجنوب السودان، حيث خرجت توصيات مؤتمر جوبا المنعقد في 12 . 13 يونيو 1947م بالنظر في تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية، والنظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بتوحيد سياسة التعليم، تحسين المواصلات، وتوحيد درجات الموظفين، وعلى الرغم من أن مؤتمر جوبا كان يعد تكريساً للوحدة الوطنية، إلا أن اتجاهات الإداريين

البريطانيين كانت غير ذلك[30]، وهذا يوضح أن عوامل عديدة كانت تعمل على إضعاف الوحدة الوطنية السودانية منها ما هو داخلي بين السودانيين أنفسهم، ومنها ما هو مرتبط بالخطط الإستراتيجية للاستعمار البريطاني.

حسب أهداف ومخططات السياسة البريطانية في السودان، فقد تكونت قوة دفاع السودان على أسس جهوية وعرقية، الفرقة الاستوائية من أبناء المديريات الجنوبية، الفرقة الغربية من أبناء دارفور، فرقة الهجانة من أبناء كردفان، الفرقة الشمالية من أبناء شمال السودان. أما ما ارتبط بالسودانيين أنفسهم فقد عبّرت عملية السودنة عن ضعف التوجهات نحو الوحدة الوطنية، حيث أن عدم حرص السياسيين الشماليين على أن يحصل السياسيين الجنوبيين على وظائف في المناصب الكبيرة على الأقل في جنوب السودان، مما جعل السودانيين الجنوبيين يصابون بخيبة أمل كانت ميسرة لمهمة المبشرين البريطانيين وبعض المنظمات لأن تقوم بدور تفكيك أواصر الوحدة الوطنية بتعبئة السودانيين الجنوبيين للتمرد ضد الشماليين[31].

المطلب الخامس

الحركة الوطنية السودانية والوحدة الوطنية

بدأت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى تتطور، حيث بدأ أهل السودان يستشعرون هُويتهم وانتمائهم القومي، إلا أن هذه المشاعر تبلورت في إطار قاعدة اجتماعية ضيقة وفي ظل نظام استعماري، وهذه العوامل حدّت من افق انطلاقها.

وقد كانت المناطق الحضرية التي بدأت تنشأ فيها طبقة وسطى تجارية نتيجة للانتاج الحديث والتبادل السلعي النقدي هي مناطق بروز الوعي، وأصبح السودان بحدوده الجديدة هو السوق الداخلي الذي كان يتخلق فيه ذلك الوعي وينمو، وكانت تلك النشأة المبكرة هي التي أعطت الطبقة التجارية ثُقلها ووضعها التاريخي في مجرى الحركة الوطنية السودانية[32].

عند تتبع الحركة الوطنية السودانية الحديثة في فترة الاستعمار البريطاني، نجد أنها بدأت بجمعية الإتحاد السوداني 1920م التي تأسست بأم درمان، المؤسسين الخمسة الأوائل وهم عبيد حاج الأمين، توفيق صالح جبريل، محي الدين جمال أبو سيف، إبراهيم بدري، وسليمان كِشّة كلهم كانوا من أبناء الشمال ولم يكن من بينهم من ينتمي إلى أي مجموعة ثقافية أخرى[33]، إلا أنهم كانوا ذوي اتجاهات إصلاحية.

انشق الإتحاد إلى مدرستين إحداهما معتدلة والأخرى متطرفة، والأخيرة كانت ترى ضرورة المواجهة المباشرة مع الاستعمار، وتمثلت حاجتها في ذلك لبروز بطل محبوب للاستشهاد إذا دعا الأمر لذلك على أيدي البريطانيين، وقد تجسد ذلك البطل في شخصية الملازم ثان علي عبد اللطيف وهو من أصل دينكاوي[34]، وأياً كانت نوايا أعضاء الإتحاد المتطرفين نحو إدخال عناصر من الثقافات السودانية الأخرى بحسن أو سؤ نية، فإن كان ضم علي عبد اللطيف للتضحية به هو أساس انطلاق الحركة، فإن هذا يدل على أن الوحدة الوطنية بمعنى اشتراك التعددية الثقافية السودانية لم تكن إحدى الأسس التي يسير عليها الإتحاد.

تحت أي ظرف فإن علي عبد اللطيف كان ثورياً في الأساس وربما وجد أعضاء الإتحاد ضالتهم في هذا الشاب الثائر، وتعتبر جمعية اللواء الأبيض أول محاولة لتجسيد الوحدة الوطنية من خلال نوع عضويتها وتوجهاتها الفكرية والسياسية[35].

على الرغم من أن حركة جمعية اللواء الأبيض والتي عرفت أيضاً بثورة 1924م وعرفت كذلك بثورة علي عبد اللطيف، على الرغم من أن أعضائها كانوا خليطاً إثنوثقافي يعبّر عن التنوع السوداني، وأنها كانت تحمل ملامح أيدولوجية واضحة نحو الوحدة الوطنية ونبذ القبلية والعنصرية، إلا أن قائد الحركة علي عبد اللطيف نفسة تم نعته بأنه إبن عبدين تم تحريرهما من الرق، وذلك للتقليل من شأن الحركة وأعضائها، وقد تنصّل منها السيدين الميرغني والمهدي، ونشرت صحيفة الحضارة مقالاً بتوقيع (ود النيلين) جاء فيه: أنها أمة وضيع التي يقودها أمثال علي عبد اللطيف وإلى أي قبيلة ينتسب[36]، وربما كان هذا التيار أحد العناصر التي ساعدت على هزيمة الحركة من الداخل وتمكين الاستعمار من قمعها بكل ما أوتي من قوة.

على غرار ثورة 1924م (اللواء الأبيض) التي كانت تدعو إلى الاستقلال في ظل الوحدة الوطنية التي تعني المشاركة السياسية والاجتماعية بعيداً عن الانتماءات الإثنوثقافية ورفضها للنعرات القبلية والتكريس لها، نشأت بعض النخب المكونة للقوة السودانية المثقفة الحديثة في الثلاثينيات من القرن العشرين، ونقول بعض النخب لأن المدارس الفكرية التي تم تأسيسها في تلك الفترة لم يكن منهجها لبناء الوحدة الوطنية يقوم على الجمع الإثنوثقافي وإنما كان اقصائياً كما سيرد لاحقاً.

عمل تطور التعليم وانتشاره وسط السودانيين على زيادة الوعي بأهمية الوحدة الوطنية على مستوى تقريب الرؤى بين وجهات النظر بين المدارس الفكرية التي نشأت مثل مدرسة الهاشماب وأبوروف والتي شكلت مدرستين فكريتين داخل نادي الخريجين بأم درمان، الأولى تحت رعاية السيد عبد الرحمن المهدي والثانية تحت رعاية السيد علي الميرغني[37]، حيث كان النزاع والخصام فيما بينهم يظهر جلياً عند عقد الانتخابات السنوية للجنة نادي الخريجين.

وبالنظر إلى هذه الفترة المهمة من تشكّل الوعي السياسي السوداني لدى النخب المتعلمة والمثقفة المكونة للمدارس الفكرية، لم تكن مستقلة فكرياً وأيدولوجياً، فقد كانت المؤسسة الطائفية هي الحاضنة الراعية، والتي برز دورها التاريخي في تفكيك الوحدة الوطنية السودانية منذ الحكم التركي المصري وإبان الاستعمار البريطاني، كما أن العداوة المتبادلة بين طائفتي الأنصار والختمية تضرب بجذورها في عمق تاريخهما منذ اندلا ع الثورة المهدية، لذلك يعتقد أن مدرستا الهاشماب وأبوروف نشأتا في مناخ لا تتوفر فيه أدنى مقومات الوحدة الوطنية .

رغم ذلك كان لدى البعض وعي بأهمية نبذ القبلية التي اعتبرها أحد الكتاب في مجلة الفجر أنها أتلفت كل شئ وأدت بالسودانيين إلى الكوارث وفساد الأخلاق، وأن الإدارة الأهلية قامت على النعرات القبلية والأرستقراطية الريفية، وهي مصدر الكثير من المصائب وتوزع القوة في اتجاهات متضادة، وقد كان السعي نحو تشكيل هُوية سودانية مميزة من خلال الإرث الثقافي إحدى مساعي تلك الفئة من المثقفين السودانيين، حيث كتب أحدهم أن الذات السودانية تحتاج إلى خلقها والمحافظة عليها، ولابد من إعادة كتابة تاريخ السودان بعد تصفيته من آراء السائحون من الكتاب والمغرضون من المؤرخون[38]. من خلال نظرة متعمقة لما سبق يتضح بصورة جلية أن تكريس القبلية الذي تبلور خلال سياسات الإدارة البريطانية في السودان، أطر لها لتكون مصدر اضطرابات بدلاً من أن تكون آلية تعارف، وقد استطاعت أن تتسلل

إلى الجامعات السودانية منذ ستينيات القرن الماضي بصورة مؤطرة ومشرعنة، في الوقت الذي رفض فيه السودانيون المتعلمون الأوائل الأطر التي تعمل على تفريق السودانيين بسبب الانتماءات والنعرات والتعصب القبلي.

ربما يكون السبب في ذلك هو أنه على الرغم من أن الميكانزمات التي كانت تحرك الرعيل الأول من الخرجين الذين أصبحوا فيما بعد النخبة السياسية التي تولت شؤون الحكم في السودان هي ميكانزمات وطنية، إطارها السعي نحو تطوير المجتمع برفع مستوى التعليم، تطوير المجالات السياسية والاقتصادية للدولة، ثم الاستقلال باعتباره المحور الرئيسي الدافع لميكانزم الوطنية، إلا أن قسم منهم قد اهتم بموضوع الوحدة مع مصر أكثر من موضوع الوحدة الوطنية بين أبناء وأجزاء الوطن المبنية على استيعاب وتجميع التعددية الإثنوثقافية السودانية، وإذا أخذنا في الحسبان المدرستان البارزتان، مدرسة الوحدة مع مصر ومدرسة السودان للسودانيين، فكلاهما انصب اهتمامهما في تنمية مناطق الشمال ووسط السودان، أكثر من الاهتمام بصورة منظمة نحو تنمية بقية أقاليم السودان أو ما يعرف بالتنمية الشاملة.

يعتقد أن هذا النطاق الضيق من الاهتمام بالتنمية كان سبباً رئيسياً في نمو نخب الوسط والشمال وغياب التوازن في النمو مع الأقاليم الأخرى لتشكل نخب مثقفة في كل المجالات لتستوعب التعددية الثقافية السودانية. هذا لا ينفي وجود أصوات داخل مؤتمر الخريجين كانت تنادي بالوحدة مع مصر والوحدة بين الشمال والجنوب[39]، فقد دعا حماد توفيق الذي انتخب سكرتيراً للمؤتمر في 1940م بضرورة الوحدة العربية بالإشارة إلى مصر والوحدة بين الشمال والجنوب، وتجدر الإشارة إلى أن المذكرة التي رفعتها اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخرجين عام 1942م تضمنت الفقرة الخامسة فيها المطالبة بإلغاء قانون المناطق المقفولة لسنة 1922م، ورفع قيود الانتقال داخل الأراضي السودانية ومزاولة التجارة، وفي الفقرة الثانية عشر توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب ووقف إعانات المدارس الإرسالية[40].

كانت تلك ملامح علاقة الآباء الأوائل بالوحدة الوطنية، ويلاحظ التناقض في مسألة قبول ورفض الآخر في النشاط السياسي وفي الاعتراف بالجذور الإثنية والثقافية، هذا التناقض الذي ورّث للأجيال اللاحقة من النخب التي توالت على السلطة في السودان.

حيث أنه كانت هناك سلبيات حدّت من نمو الوعي القومي لدى الرعيل الأول عند بدايات تشكّل الحركة الوطنية، كان أولها النفوذ القبلي الطاغي يلقي بظلال كثيفة تحجب الوعي القومي، خصوصاً وأن أغلب الفئات التي نزحت إلى المدن كانت تحتفظ بانتمائها القبلي أو جانباً منه، ثانيها الطرق الصوفية وتغلغل منهجها وأيديولوجيتها في المجتمع خصوصاً وأنها إلى جانب النفوذ الديني الذي تتمتع به كان العامل المالي والاقصادي أحد دعاماتها القوية، فاجتذبت الكثيرين ولم يسلم المتعلمون من هذا الجذب، وذلك لأن الحس الديني لا يمكن مقاومته حتى ولو كان مشوهاً. وثالثها المؤسسات الاستعمارية الحديثة مثل جهاز الدولة المركزي والبنيات الأساسية والمنتجات الرأسمالية وبعض مظاهر السلوك الحضاري الأوروبي، إلى جانب نجاح الاستعمار في تحقيق أهدافه في سيادة الاقتصاد السلعي، ومظاهر الحياة الأوروبية المتحضرة، خلقت تناقض لدى المتعلمين من أبناء السودانيين، واختلطت عليهم الأمور بين وعيهم القومي والأخذ بتلك المظاهر، حيث أن العوامل الأوروبية عوامل جذب بل وانبهار أحياناً[41].

في حديث للصادق المهدي لصحيفة السياسة الكويتية في 1986/12/17م، أشار إلى أن الوحدة الوطنية لا تكتمل إلا بعزل الجبهة الوطنية القومية الإسلامية التي يتزعمها حسن عبد الله الترابي، وأن حكومته الائتلافية أكثر قومية لعدم مشاركة الإخوان (جماعة الإخوان المسلمين) فيها[42]. هذه إشارة للتعبير عن الوحدة الوطنية في إطار سياسي لا

علاقة له بالعلاقات الإثنية، وإنما هو إشارة للتوافق بين الأحزاب السياسية، إلا أن هناك تناقض واضح في حديث الصادق المهدي حيث يرى أن استبعاد حزب أو قوى سياسية يعبر عن الوحدة الوطنية.

ويشير منصور خالد إلى الوحدة الوطنية في سياق الحديث عن الحكومة الحزبية ما بعد انتفاضة ابريل 1985م في الإطار السياسي في وصف التوافق بين الأحزاب الحاكمة، حيث يرى أن تجربة السنة الأولى للحكومة في ظل الائتلاف بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي وإن طغيا على البرلمان بأغلبيتهما يمكن أن يحقق الوحدة الوطنية المرجوة[43]، ويلاحظ هنا أيضاً لم تكن هناك إشارة إلى الائتلاف الإثني بين السودانيين في الحكم، مع الأخذ في الاعتبار أن الأحزاب التي يتحدث عنها عضويتها وقياداتها المؤثرة ليست مبنية على أساس تمثيل التعددية الإثنية السودانية.

في موضع آخر نتناول الوحدة الوطنية في عهد الحكم الديمقراطي الثالث من زاويتين، الأولى هي شكل الحكم القائم على العلاقة بين القوى التقليدية والقوى الحديثة، والزاوية الأخرى هي علاقة السلطة الشمالية بالجنوب، والأخيرة تشير إلى الوحدة الوطنية من منظور معالجة التعددية الإثنية، ونجد أن المذكرة التي رفعها التجمع في أغسطس 1987م إلى مجلس رأس الدولة ورئاسة مجلس الوزراء بصورة إلى رئيس الجمعية التأسيسية على إثر الخلاف الذي نشأ بينه وبين الحكومة، قد تضمنت فقرة توضح ضرورة الاعتراف بالتباين الجغرافي والديني والثقافي مما يقتضي عدم التمييز على أساس الجنس أو الدين، كأحد الحلول لمعالجة المشاكل والأزمات التي تمر بها البلاد[44].

لقد جاء في مذكرة التفاهم بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي والتي حددت أهدافاً للحكم بعد انتفاضة ابريل 1985م، كان على رأس بنودها ما أسمته المذكرة صد العدوان الذي يواجه البلاد في الجنوب، ولمعالجة هذه القضية ركزت المذكرة على السعي لحل الخلافات الموروثة بوضع حلول عادلة لقضايا الدين والسياسة والتنوع العرقي والثقافي وتوزيع الثروة والخدمات والمشاركة العادلة في السلطة[45]، ويلاحظ هنا الإشارة إلى معالجة لمشكلة استيعاب التعددية الإثنوثقافية، ولكن يشير منصور خالد إلى أن المذكرة خلطت الأوراق عندما وصفت الحرب في الجنوب بأنها عدوان خارجي، ثم تتحدث عن الخلافات الموروثة . التي يرى خالد . أنها وحدها كافية لإشعال الحرب بين المظلوم والظالم حيث أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان عنها في ميثاقها السياسي من أول يوم، بينما لم تأتي مواثيق الأحزاب ولا الانتفاضة ولا التجمع بها، كما يرى أن الخلافات بين التجمع ورئيس مجلس الوزراء أضعفت قدرة الأخير لتحقيق توحيد أهل الشمال كخطوة لتوحيد الشمال والجنوب لتحقيق وحدة وطنية سياسية وإثنوثقافية.

من زاوية أخرى فأن الميثاق الذي اتفقت عليه الأحزاب الثلاثة في ابريل 1988م والذي أطلق علية ميثاق السودان الانتقالي قد تضمن في بعض بنوده مراعاة مسألة اللغة العربية والإنجليزية بين الشمال والجنوب واعتبار اللغات المحلية جزء من التراث الوطني الذي يجب على الدولة رعايته، وفيما يتعلق بموضوع الهُوية وضح أحد البنود بأن الهُوية السودانية تقوم على أصول عربية وإفريقية، كما جاء بند مبهم عن المشاركة العادلة في مؤسسات الدولة كالقضاء والدبلوماسية والقوات النظامية والخدمة المدنية لم يوضح لمن المشاركة العادلة.

على الرغم من المضامين الوطنية الواردة في هذا الميثاق إلا أن مسألة الوحدة الوطنية القائمة على استيعاب التعددية الإثنوثقافية في السودان لا تجد حظها إلا على الورق، حيث أورد منصور خالد أنه قبل أن يجف المداد الذي كتب الميثاق حول هُوية السودان العربية الإفريقية، حتى انبرى وزير الثقافة في ذلك الوقت لينكر على السودان جذوره النوبية بسعيه لإزالة الآثار النوبية من متحف السودان ليبدلها بالآثار التي أسماها الوزير وجه السودان الحقيقي قاصداً وجهه المسلم، كما

انبرى آخرون كانوا ضمن من يشاركون في السلطة للتنديد بمجموعة من أهل السودان كانت تحتفل بآثارها الدينية، وفي الحالتين لم يكن الحديث عن جنوب السودان[46].

عند تحليل ما ورد في النص السابق، نلاحظ أن النخب السياسية التي تولت السلطة في السودان تظهر في سلوكها الخارجي الميل نحو الوحدة الوطنية التي تراعي التنوع الإثنوثقافي السوداني من خلال المواثيق والاتفاقيات، إلا أن عقلهم الباطن يحمل النقيض الذي يدل على إنكارهم للثقافة والتراث السوداني الذي يشكل الخلفية الرئيسية للثقافة السودانية (إفريقية عربية أو إفريقية إسلامية) ويظهر ذلك من خلال تصريحات أو تصرفات بعض المسؤولين، وهي ليست مشكلة شماليين وجنوبيين وإنما هي مشكلة هذه النخب مع كل أهل السودان وثقافتهم وتراثهم القديم. أعتقد أن السبب وراء ذلك هو مركب النقص الملازم للنخبة السياسية التي تتماهى مع العروبة وتحاول أن تمحو من ذاكرتها أن دماء السكان السودانيين الأصليين تجري في عروقها، وسوف نتناول هذه النقطة بالتحليل في الفقرات التالية.

المطلب السادس

ثقافة الاسترقاق والوحدة الوطنية

في محاولتنا للحديث عن ثقافة الاسترقاق في السودان وكيف أثرت على مستقبل العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين السودانيين، لابد من العودة إلى مملكة سنار ـ الفونج أو السلطنة الزرقاء ـ للتحدث عن تلاقح الحضارة السودانية القديمة مع الوافدين من العرب الذين تم انصهارهم في العناصر النوبية والزنجية، مما أنجب خليطاً هم أهل السودان الشمالي المعاصر.

وقمة هذا التلاقح كانت مملكة سنار التي جمعت بين العرب والنوبيين من أهل الشمال والبجه من أهل الشرق، والنوبة (جبال النوبة) من وسط السودان، الشلك من مشارف الجنوب، حيث اتخذت تلك الدولة الإسلام ديناً مع الإبقاء على بعض العناصر الثقافية الوثنية بصورة غير مباشرة، كما أنها حافظت على اللغات المحلية رغم تبنيها للغة العربية في دواوين الحكم[47]. وقد وضحنا في هذا المبحث في الفقرة المعنونة بحالة الوحدة الوطنية في السودان، أنه قد سبقت قيام الدولة هجرات عربية كثيفة إلى وادي النيل مرتبطة بالتوسع في التجارة والثروة حيث كانت الثروة الرئيسية هي الذهب والرقيق.

لقد أورثت مسألة ثقافة الاسترقاق العُقد لأهل السودان جميعاً. عقدة الاستعلاء عند البعض، وعقدة النقص عند البعض الآخر، حيث تتجاوز الظاهرة كثيراً علاقات الشمال والجنوب على الرغم من أن الإشارة إليها لا ترد في التاريخ السياسي الحديث إلا عن الشمال والجنوب. المهم ليس هو الوقائع التاريخية وإنما الرواسب التي خلّفتها في العقل الباطن للمجتمع الشمالي المعاصر.

لقد شمل الاسترقاق كل السودان تقريباً ولم يُنّجي إسلام المسترقين من الاسترقاق إبان الحكم التركي على السودان وخلال فترة الدولة المهدية وغالباً ما يقوم المستعربة باسترقاق ذوي الأصول الزنجية، حيث تقوم ثقافة الاسترقاق على أساس عرقي بغض النظر عن إسلام أو وثنية المسترقين[48]، وعلى الرغم من أن مملكة سنار كانت جامعة للأخلاط الإثنوثقافية المتعددة من أهل السودان إلا أن ثقافة الاسترقاق التي كانت سائدة جعلت المجتمع السناري مجتمع طبقي يميز

فيه بين الشعوب المنضوية تحت لوائه على أساس اللون بالإضافة على مظاهر التميز الاجتماعي التي تقوم على أساس انتقاء الأسماء المتداولة كرمزية تمييز بين النخبة الحاكمة من الفونج والنبلاء والعامة والعبيد.

وقد ميز الحكم التركي في سجلاته الإدارية والوثائق الرسمية بين السكان من العرب والنوبة بنسبتهم إلى قبائلهم بينما ينسب العبيد من الأصول الزنجية إلى نعت (سوداني)، واستمر ذلك حتى صدر قانون في عام 1948م لتعريف من هو السوداني، والذي جعل معيار الانتساب للسودان هو التوطن فيه منذ 1897/12/31م وتكون أصول هذا الشخص قد توطنوا قبل ذلك التاريخ، فأساس الانتماء للسودان أصبح هو التوطن وليس العرق أو الدين أو اللغة[49].

رغم صدور القانون المذكور، إلا أن التمايز بين أهل السودان استمر حتى لحظات كتابة هذه الدراسة وربما يستمر إلى أزمان طويلة قادمة، ومما كرس لاستمرار التمايز بين أهل السودان هو استئثار أهل السودان الشمالي النيلي بالاقتصاد منذ العهد التركي، ثم استئثارهم بالسلطة السياسية بعد الاستعمار، ومن ضمن أسباب تكريس هذا التمايز في عهد الاستقلال هو حرص النخبة الحاكمة وتلك التي تسيطر على الاقتصاد على البقاء على تميزهم الموروث مما جعل الهيمنة على السياسة والاقتصاد وعلى بقية أهل السودان تنطلق من تميزهم العرقي[50] .

هكذا استعرضنا السبب الرئيس لمركب النقص الملازم للنخبة السياسية التي تتماهى مع العروبة، فمن الواضح أن ثقافة الاسترقاق كانت الأرضية الأساسية التي بنيت عليها علاقات السودانيين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولمزيد من التعمق في هذا الموضوع نواصل في تحليل حالة الحركة الوطنية السودانية، حيث نجد أنه رغم أن الطرق الصوفية لم تسعى إلى تكوين أحزاب سياسية إلا أنها بتأيدها ومساندتها لطليعة المتعلمين الذين أصبحوا العقل الموجه للحركة الوطنية حولت الأحزاب إلى واجهات سياسية لطائفتين دينيتين متعارضتين، وقد تسبب هذا التعارض في عجز النخبة الجديدة منذ بداية الحركة الوطنية أن تقدم ما قدمته حركات التحرر الوطني الأخرى مثل الرموز الوطنية المشتركة والمنظور الوطني الموحد لقضايا الأمة والوحدة الوطنية حول الأهداف المشتركة.

كانت مدرسة أبي روف ينتمي أغلب أعضائها إلى الختمية، وكانت تبدي ميلاً للتيارات الثقافية والحركة الوطنية المصرية، كما أن توجهها العروبي جعلها تتجاهل تجاهلاً تاماً كل التيارات الثقافية غير العربية بما فيها تلك التي أعطت لإسلام السودان وعروبته طبعتهما الخاصة، عاجزين عن إدراك الطبيعة الخاصة لاستعراب السودان الشمالي[51]. أما مدرسة الموردة ـ الهاشماب فقد كانت أكثر شمولاً في تمثيل عضويتها حيث أنها ضمت بعض ممن يحسبون الزنوج المنبتين، وقد طغت عليها الأصول الطائفية الأنصارية ممثلة في كبار أفرادها.

ولكنها على الرغم من تكوينها الإثنوثقافي المتنوع والجرأة الفكرية التي كانت تتناول بها القضايا القومية السودانية، إلا أنها لم تستطع تخطي حاجز التمييز العرقي كما أنه لم تستطع التصالح مع النفس حول مكونات القومية السودانية، فقد كان هناك صراع بين الهاشماببون أي المستعربة والموردات أي ذوي الأصول الزنجية، وكان أخطر ما وصل إليه هذا الصراع القائم على التمييز العرقي هو صدور مجلة النهضة التي كانت تحت إشراف الهاشماببون حيث استهلت إصدارتها مُحلّية صدرها بصورة للزبير باشا رحمة مع نبذة عن سيرته في بحر الغزال والهدايا التي قدمها لخديوي مصر ومنها ألفاً من رقيق مجند، وقد كان في هذا إشارة إلى رفاقهم المثقفون من أبناء حي الموردة، إذ كان أغلبهم ينحدرون من أبناء الضباط الذين عملوا في جيش الخديوي وتم تحريرهم بعد إلغاء الرق.

ولمزيد من الإمعان في هذا الاتجاه العنصري قدم عرفات محمد عبد الله أحد الهاشماييون جمعية اللواء الأبيض لأهل السودان بطريقة مشينة حيث وصفها بأنها لم تحظى بتأيد النخبة الشمالية التقليدية لاستحقارها لقياداتها علي عبد اللطيف وعبد الفضيل ألماظ بسبب أصولهما العرقية، ويضيف لتعزيز هذا الاتجاه العنصري أن الجمعية كانت تضم أيضاً رجالاً من ذوي الأنساب. وتقسيم السودانيين إلى ذوي أنساب وغير ذوي أنساب يوضح عمق النظرة العنصرية لدي الجيل الأول من مؤسسي الحركة الوطنية، وقد انبثقت من هذه الجماعات الأحزاب السياسية التقليدية في السودان(52).

فالنخب المثقفة السودانية في ذلك الوقت كانت أسيرة اتجاهين من الثقافات ثقافة عربية إسلامية وثقافة أخرى وافدة جاءت مع الاستعمار البريطاني للسودان، وفي الحالتين كانت رافضة للآخر غير العربي. ربما يعود ذلك للمنهل الذي غذّت منه كل ثقافة نفسها في نظرتها للرجل الأسود، ويظهر ذلك في الكتابات العربية والأوروبية حيث وصف بأوصاف لا تليق بالبشر سواء أكان مسلماً أو غير مسلم في الإطار الثقافي العربي الإسلامي، أو مثقف أو غير مثقف في الإطار الثقافي الأوروبي.

في إطار الثقافة العربية الإسلامية أطر المسعودي وابن خلدون وابن سينا وسعيد الأندلسي وفيما بعد المتنبي لتصوير الرجل الأسود على أنه أقرب إلى الحيوان حتى ترسخ ذلك في المخيلة الشعبية فجاءت الروايات الشعبية تحمل في طياتها تصوير درامي لهذه الصور، وقد طال ذلك المذاهب الفقهية، فقد أورد الإمام مالك أن من ينعت العربي بأنه حبشي أو بربري يقع عليه الحد، بينما من ينعت الفارسي بأنه رومي أو الحبشي بأنه بربري لا يقع عليه الحد(53).

على الصعيد الأوروبي شكلت النظرية الداروينية مخرجاً مريحاً للمفكرين الأوروبيين الذين حيرت أفكارهم الاكتشافات الأنثروبولوجية للأراضي الجديدة والأقوام الذين يقطنوها والشكوك في أنهم من البشر أم أنهم مخلوقات أخرى، ومن خلال المزاوجة بين الأنثروبولوجيا الطبيعية والنظرية الداروينية وصف الرجل الأسود بأنه أسفل السلالات البشرية وأنه لا يستطيع الارتقاء بنفسه إلا من خلال أخذ الرجل الأبيض بيده وجعله يتمثل به.

فقد أصبحت تلك النظرة الازدرائية فلسفة لكل أيديولوجية حاول الأوروبيين إقامتها استناداً على رؤى نظرية وهمية لعقلنة العنصرية وتكريس التمايز بين الأجناس على أساس موروثات بيولوجية لصفات مكتسبة، فالمنطق الذي برر به المستعمرون غزوهم لإفريقيا لا شبيه له في مناطق العالم الأخرى، حيث برروا غزوهم بأنه رسالة تحضرية للرجل الأسود الذي يمثل عبئاً على الرجل الأبيض، ومن الواضح أن تلك الصورة عن الرجل الأسود قد تركت أثراً في أذهان أغلب مثقفي تلك الفترة بل تبنوها دون تمحيص(54).

في السودان متعلمي ذلك الزمان اتجهوا نحو القطيعة مع فضائهم الثقافي بناءاً على اعتمادهم على هذه الأطروحات، وربما شكلت لهم راحة نفسية هذه الصورة التي استبعد مستعربة السودان أنفسهم منها وكأنهم لا علاقة لهم بها من الناحية العرقية، لأنهم أقنعوا أنفسهم بأنهم عرب خُلّص، وقد نمت لدى المتعلمين من أبناء جيل الآباء في الحركة السياسية الوطنية، المرتكزات التي شكلوا بها أيديولوجيتهم التي يبررون بها استعلائهم العرقي على بني السودان من غير العرب الخُلّص، مما جعل من تلك الاتجاهات العنصرية النظرة الدفينة التي من خلالها ينظرون بها، وتلاقت عندها كل الأفكار حول الجنوبيين والغرابة وربما البجا والنوبيين (البرابرة)

وقد كان موقف النخبة الشمالية هو اتخاذ موقف الأخ الأكبر الذي يتوجب عليه فرض رعايته على إخوته الصغار في الجنوب، ويعتبر هذا مماثلاً تماماً لموقف المستعمرين في إفريقيا حتى أصبحت من المسلمات في العقل الجمعي الشمالي.

ومن نتائج ذلك الاتجاه أن أصبحت الوطنية الصغرى للشمال هي الوطنية المفترضة للسودان كله، حتى أصبح الظن لدي السودانيين من غير العرب وغير المسلمين بأن الوطنية السودانية عبارة عن حيز مقفول على الشماليين ويحرّم على غيرهم[55].

المطلب السابع

اتجاهات الوحدة الوطنية لدى مؤتمر الخريجين

على الرغم من أن صبغة الوطنية كانت المميزة لمؤتمر الخرجين، إلا أن المخزون الأيديولوجي الموروث لمعظم أعضائه لم يمكّن المؤتمر من تحقيق الوحدة الوطنية التي كان ينشدها بعض أعضاء المؤتمر وبقية أهل السودان. فقد طالب المؤتمر بإلغاء قانون المناطق المقفولة وانفتاح الجنوب على الشمال وتوحيد نظام التعليم في السودان، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت قلة من النخبة المكونة للمؤتمر لديهم رؤية واضحة حول مقومات الشخصية السودانية وكيفية إزالة الانقسامات الأفقية والعمودية في المجتمع السوداني، وقد ذكر أحدهم أن السودان ليس شعباً واحداً وإنما هو شعوب نوبي عربي زنجي وكل هذه العناصر متنافرة لا تآلف بينها ليس بسبب عصبية لعدم وجود ثارات قديمة بينها ولا أحقاد كامنة، وإنما عدم التداخل والاندماج، حيث يرى ضرورة التقريب المادي بالتجارة وخلق روابط معنوية والتي سوف تأخذ وقت من الزمن لصهر هذه الوحدات، المهم إزالة العقبات التي تقف في طريق الوحدة الوطنية[56]، ومن الواضح أن هذه الدعوات توضح وعي بعض مثقفي ذلك الوقت بضرورة خلق وحدة وطنية على أساس إزالة الإشكاليات الإثنوثقافية لتحقيق وحدة وطنية حقيقية ومنها دعوة إسماعيل الأزهري للمواطنين بعدم نسبة أولادهم بقبائلهم في سجل المواليد باعتبار أن هذا الأمر يعتبر عاراً من وجهة نظرة على شعب يريد الوقوف على قدميه، داعياً إلى الاعتزاز بالسودانية كرمز للمواطنة والوطنية.

رغم ذلك وعلى مستوى الممارسة السياسية الفعلية تجلى فقدان الحساسية نحو الآخر (غير العربي وغير المسلم)، حيث لم تتحقق الوحدة الوطنية المبنية على الاستيعاب الإثنوثقافي في العمل السياسي لدى الرعيل الأول من تأسيس مؤتمر الخرجين 1938م. 1942م حيث كان أسلوب الاختيار لمواقع القيادات العليا في المؤتمر الذي كان يدار بواسطة ما يعرف باللجنة الستينية إي لجنة مكونة من 60 عضواً يتم اختيارهم من المتعلمين العاملين في المكاتب الحكومية والتجار، وخلال السنوات الأولى للمؤتمر كانت قاصرة على الشماليين فقط ولم تستوعب أبناء الزنوج المنبتين الذين تشمألوا ناهيك عن ذو الأصول التي تنتمي بصورة مباشرة للجنوب أو الغرب أو جبال النوبة، فهؤلاء لم يحظوا بأي منصب قيادي في المؤتمر[57].

المطلب الثامن

الحكومات العسكرية والوحدة الوطنية

الحكومات العسكرية يقصد بها الحكومات الي وصلت إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري على الحكومة المدنية الحزبية، وقد درج استخدام مصطلح حكومة عسكرية لأن السلطة العليا فيه تكون بيد قائد الانقلاب والذي يقوم بتوظيف المؤسسة العسكرية والأمنية لتعزيز سلطته وحكمه، وغالبا ما اتسمت هذه الحكومات باستخدام القوة والعنف المفرط لقمع معارضيها.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومات لم تكن تدار بواسطة عسكريين فقط، وإنما استعانت بمدنيين في إدارة شأن الدولة، إلا أننا سوف نستخدم مصطلح حكومات عسكرية للتمييز بينها وبين الحكومات المدنية الحزبية.

لم تختلف الحكومات العسكرية التي توالت على حكم السودان، عن الحكومات المدنية الحزبية في عدم القدرة على/ أو تجاهل إدارة التنوع الإثنوثقافي السوداني، على الرغم من استمرارها في الحكم لسنوات أطول ونجاحها في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية، ورغم سعيها أحياناً إلى ترميم العلاقات الإثنوثقافية، إلا أنها سريعاً ما تنهار لأسباب متنوعة.

ولعل أبرز المشكلات التي كانت تواجه تحقيق الوحدة الوطنية بالمفهوم الاجتماعي الإثنوثقافي هي مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان، حيث عجزت الحكومات العسكرية عن تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي من شأنها تطبيق المواطنة الفعلية ونقلها من أضابير الدساتير إلى الواقع الاجتماعي.

لم يتوقف عدم القدرة على إدارة التنوع وتطبيق المواطنة لتحقيق الوحدة الوطنية في السودان في ظل الحكومات العسكرية عند حدود مشكلة حرب جنوب السودان، حيث نمت حركات مسلحة أخرى تطالب بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في غرب السودان (دارفور)، وجبال النوبة (جنوب كردفان)، وجنوب النيل الأزرق، وشرق السودان.

نرى أن كل هذه الحركات المسلحة المطالبية، في هذه المساحة الجغرافية الواسعة، هي نموذج ودليل واضح على تعثّر بناء الوحدة الوطنية على أسس إثنوثقافية وقبول الآخر الاجتماعي الثقافي. فيما يلي نستعرض أهم ملامح فترة الحكومات العسكرية التي حكمت السودان.

المطلب التاسع

فترة الفريق إبراهيم عبود (1958– 1964م)

نفذ الفريق إبراهيم عبود أول انقلاب عسكري ناجح بعد استقلال السودان، كان ذلك يوم 17 نوفمبر 1958م عندما أصدر أمراً للقوات المسلحة بتأمين الجسور التي تربط العاصمة الخرطوم، وأعلن كامل السيطرة على البلاد من خلال إعلان حالة الطوارئ وحل الأحزاب السياسية والنقابات واعتقال الوزراء وتنصيب نفسه رئيساً للدولة[58]، وقد حدث ذلك عبر ما عرف بعملية التسليم والتسلم التي نفذها الأميرالاي عبد الله خليل زعيم ومؤسس حزب الأمة، بالتنسيق مع الفريق عبود على إثر خلافات حادة بين السياسيين المدنيين.

فيما يتعلق بموضوع هذه الورقة البحثية، فإن نظام عبود لم يكن منذ الوهلة الأولى معبراً عن الوحدة الوطنية الإثنوثقافية، حيث أن تركيبة الضباط في الجيش كان يهيمن عليها أبناء طائفة الختمية، حيث كان جميعهم ممن يعرف (بأولاد البحر)، فمعظمهم من الشايقية والبقية من الدناقلة والجعليين، بينما كان كل الجنود تقريباً من سودانيي الأقاليم المهمشة، النوبة، الدينكا، الفور، البقارة. من ناحية أخرى رغم أن السودانيين قد شهدوا انتعاشاً اقتصادياً في ظل الحكم العسكري لفترة كانت وجيزة، إلا أنه كان وسط النحبة الحضرية.

أما فيما يتعلق بما عرف بمشكلة جنوب السودان كاصطلاح سواني، وهي الحرب الأهلية السودانية التي نشأت منذ قبيل استقلال السودان، واستمرت نحو خمسين عاماً، وانتهت باتفاقية السلام الشامل CPA التي وقعتها حكومة المؤتمر الوطني برئاسة المشير عمر البشير، والحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM برئاسة د. جون قرنق.

كانت هذه المشكلة إحدى التجسيدات الواقعية الحقيقية التاريخية لانعدام الوحدة الوطنية الإثنوثقافية، حيث أنها تستمد تاريخها منذ بداية الحركة السياسية السودانية كما ذكرنا في موضع سابق، وقد أورد روبرت: "لم تكن مشكلة الجنوب قد وجدت بالشكل الذي عرفت به فيما بعد، ولكن من المؤكد أن عناصر هذه المشكلة كانت موجودة فعلا."

ما يؤكد هذا الزعم هو أن أهم مظاهر مشكلة جنوب السودان تمثلت في هيمنة السودانيين الشماليين على عمليات السودنة للوظائف الإدارية في الجنوب، والتمرد الذي لحقها، والتراجع والحنث بوعود الفدرالية، بالإضافة للاختلافات العرقية والثقافية والدينية عميقة الجذور والتي عبر عنها فرض التمييز الذي مارسه الشماليين ضد السودانيين الجنوبيين، بالإضافة إلى القمع العنيف للاضطرابات في جنوب السودان بعد تمرد 1955م. من ناحية أخرى كان انتهاج سياسة عسكرية صارمة لفرض سياسة تعريب وأسلمة غير المسلمين من السودانيين الجنوبيين، سياسة تتضمن فرض الهُوية واللغة العربية، كما لم تبذل أي جهود للتنمية الاقتصادية الاجتماعية البشرية، وقد تراجعات العديد من المشروعات التي كانت موجودة من قبل(59).

المطلب العاشر

فترة المشير جعفر محمد نميري (1969–1985م)

نسبة إلى أن مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي عرفت بمشكلة الجنوب، كانت هي العلامة الأبرز الدالة على الخلل الكبير في العلاقات الإثنوثقافية من الناحية الاجتماعية والسياسية، وهي أحد الأدلة المؤكدة على عدم قدرة السودانيين على ممارسة الوحدة الوطنية، فقد ورث المشير جعفر نميري هذه المشكلة.

وقد تعامل مع مشكلة الجنوب في بداية فترة حكمه ونهايتها مثلما تعامل معها من سبقوه من الحكام والسياسيين في اختيار الحل العسكري بدلاً من الحلول السياسية والاجتماعية، فقد واجه نميري في العام 1979م قوات أنيانيا (المتمردة) والتي كانت تحصل على دعم لوجستي من إسرائيل، بإرساله المستشارين السوفييت والسلاح وطائرات ميج 17 والطائرات العمودية والمظليين المصريين لدعم الجيش في جنوب السودان.

بدت اتفاقية أديس بابا التي تم توقيعها في السابع والعشرين من مارس 1972م لوقف الحرب وتحقيق السلام في جنوب السودان بين حركة تحرير السودان أنيانيا والحكومة، بدت كأنها بداية لتعبيد الطريق للوصول إلى الوحدة الوطنية، وقد أعلن نميري أن الثالث من مارس من كل عام هو عيد للوحدة الوطنية، إلا أن هذه الاتفاقية كانت ينقصها الثقة المتبادلة. وقد برز الرئيس جعفر نميري في تلك الفترة ولعدة سنوات كزعيم وطني يحتضن جميع السودانيين بغض النظر عن اختلاف الأعراق والثقافات والانتماءات السلالية والدينية.

على صعيد آخر في يوم الخميس 5 سبتمبر 1975م قاد العقيد حسن حسين محاولة انقلابية للمظليين (قوات المظلات) الساخطين ومعظمهم كانوا من أولاد الغرب المستائين من اهمال الخرطوم لغرب السودان وقد برز هذا الشعور بعد منح جنوب السودان الحكم الذاتي(60)، ويعتبر هذا الانقلاب دليلاً آخر على عدم شعور المواطنين السودانيين فيما عرف بالهامش لاحقاً (غير جنوب السودان) بحقوق المواطنة التي تجسد الوحدة الوطنية الإثنوثقافية.

رغم انتهاج سياسة تنموية في وسط السودان فيما عرف بالمثلث الذهبي، مشروع سكر كنانة على النيل الأبيض، مشروع مزارع الرهد على الأطراف الشمالية للنيل الأزرق، الزراعة الآلية في كسلا وكردفان. في المقابل استمر اهمال تنمية

أطراف السودان، ناهيك عن ضيق فرص التوظيف والعمل للفئات التي تنمي لمناطق ما عرف بالهامش هذا ما عمل على تعميق الشعور الهامش والمركز، خصوصا دارفور وجنوب كردفان ومناطق العمق في جنوب النيل الأزرق، وأقصى شمال السودان والشرق، وهكذا عدم تحقيق المواطنة التي تؤدي فعلا إلى الوحدة الوطنية.

ربما سعي نميري لتحقيق أي نوع من أنواع الوحدة الوطنية على المستوى السياسي والإثنوثقافي، ولكن على ما يبدو جلياً أن فئة كبيرة من السياسيين الشماليين لم يكن لديهم الرغبة في ذلك، خصوصاً مع جنوب السودان حيث أنه كان كثير من المسئولين في الشمال حانقين على الحكم الذاتي، ولم يكن لديهم استعداد لتخصيص مبالغ ولو ضئيلة لمشروعات تنموية في الجنوب.

من الواضح أن نميري في 1983م بأمره الجمهوري رقم (1) الذي نص على تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم، مستفيداً من التناقضات الإثنوثقافية بين الجنوبيين أنفسهم، قد نسف اتفاقية أديس أبابا 1972م، بالإضافة إلى توجهه نحو إرساء الحكم في السودان على أساس التعريب والأسلمة[61]، قد أنهت أي أمل في تعزيز الوحدة الوطنية السودانية.

المطلب الحادي عاشر

فترة المشير عمر حسن أحمد البشير (1988–2019م)

في صبيحة 30 يونيو 1988م أعلن العميد عمر حسن أحمد البشير عن انقلابه العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية الائتلافية التي كان يقودها الصادق المهدي. لم تختلف أسباب قيام هذا الانقلاب عن الانقلابين السابقين من حيث تصاعد الخلافات بين الأحزاب السياسية والتدهور الاقتصادي، كما اتسم كسابقيه بأنه كان سلساً لم ترق فيه دماء.

على النقيض من انقلاب نميري الذي تم بتخطيط الشيوعيين السودانيين في مرحلته الأولى قبل اختلافهم معه في 1971م، كان انقلاب البشير بتخطيط الإسلاميين السودانيين الذين عُرفوا بالحركة الإسلامية الوجه الآخر والرئيس للجهة الإسلامية القومية ومهندسه الأستاذ علي عثمان محمد طه وعراب الحركة الإسلامية الشيخ الدكتور حسن عبد الله الترابي، حيث تأكد ذلك فيما بعد من خلال تصريحاتهما في العديد من اللقاءات الإعلامية وغيرها.

هذا جعل من المعلوم بداهة أن الحركة الإسلامية السودانية هي التي خططت ونفذت هذا الانقلاب العسكري مستعينة بمنسوبيها من الضباط الإسلاميين في القوات المسلحة والمتعاطفين معها بحكم الانتماء الديني على رأسهم عمر البشير واستولت على مقاليد السلطة.

على الرغم من أن مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني قد ضم عدداً من الضباط الذين ينتمون إلى مناطق الهامش السوداني جنوب السودان، جبال النوبة، دارفور. هذا المظهر الذي كان يشير نوعاً ما إلى مظهر من مظاهر الوحدة الوطنية الإثنوثقافية التي تمت مراعاتها في تكوين هذا المجلس، إلا أنه سرعان ما تم الاستغناء عنهم بعد حل المجلس في أكتوبر 1993م.

مثلما ورث جعفر نميري مشكلة جنوب السودان ممن سبقه من حكومات، كذلك ورثتها حكومة عمر البشير والحركة الإسلامية، وبما أن هذه الحكومة ذات توجه إسلامي ومتشددة أيديولوجياً، فإن هذا سوف يكون بمسابه الرصاصة التي قضت على تحقيق الوحدة الوطنية فيما بعد فيما في معالجة مشكلة الجنوب.

حيث أنها تعامل مع الحرب الأهلية في جنوب السودان على أنها صراع بين الإسلام والمسيحية والكفر، ومن ثم حولت الحرب بين الحكومة المركزية وحركة التمرد إلى حرب جهادية، مما أدى إلى قتل أكثر من مليوني شخص ونزوح أعداد مماثلة داخل البلاد ولجوء أعداد كبيرة إلى خارجها.

ولأن البشير قد حول الحرب ضد السودانيين الجنوبيين من حرب على مطالب سياسية وتهميش اقتصادي، إلى حرب جهادية وعرقية، هذا مهد الطريق وأتاح الفرصة للانفصاليين الجنوبيين بعد وفاة زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان د. جون قرنق، لاستغلال بند تقرير المصير الوارد في اتفاقية السلام الشامل 2005م لفصل جنوب السودان في 9 يناير 2011م[62]، بمساعدة من الانفصاليين الشماليين على رأسهم عراب الحركة الإسلامية، حيث انه ربما كان للشيخ حسن الترابي دوراً تاريخياً قديماً في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب السوداني بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد 16 مارس 1965م، وقد كان حسن الترابي أحد الاثني عشرة عضواً الذين شُكلت منهم لجنة لتخفيف الفشل ستة من الشماليين وستة من الجنوبيين، لصياغة مسودة للإصلاح الدستوري والإداري، وقد تعرضت مناقشات هذه اللجنة للتخريب المنهجي من جانب حسن الترابي ممثل جبهة الميثاق الإسلامي وإعاقة التوصل إلى قرار، كما أعلن أنه يفضل انفصال الجنوب على أن يصبح إقليماً واحداً[63].

لم تكن مشكلة جنوب السودان هي الاختبار الوحيد الذي خاضته حكومة البشير فيما يتعلق بإدارة التنوع وتحقيق الوحدة الوطنية الإثنوثقافية والمواطنة وفشلت فيه أو تعمدت، فقد اندلع الصراع ونشطت حركات الكفاح المسلح في كل مناطق الهامش السوداني جبال النوبة، شرق السودان، جنوب النيل الأزرق، دارفور.

الجدير بالذكر أن المناطق المذكورة عانت منذ استقلال السودان 1956م من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المستمر، وعلى الرغم من أن حركات الاحتجاج والمطالبة بالحقوق لها جذور قديمة في هذه المناطق، إلا أن المكاسب التي حققتها الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/SPLA) بقيادة د. جون قرنق، شجعت قيام حركات مسلحة في تلك المناطق مدعومة من الحركة الشعبية قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل2005 م CPA.

على الرغم من أن هذه الحركات المسلحة كانت مطلبية تطالب بتحقيق حقوق المواطنة، إلا أن حكومة البشير في الأغلب فضلت الحل العسكري على الحلول السياسية مثلها مثل الحكومات التي سبقتها، رغم مظاهر دعواتها للحوار والتفاوض والسلام، إلا أن الفشل كان مصير كل المفاوضات الى أن تم توقيع اتفاق جوبا لسلام السودان في 31 أغسطس 2020م بين الحكومة الانتقالية (حكومة ثورة ديسمبر 2019م) وكلٌ من حركات الكفاح المسلح ـ مسار دارفور، الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال/الجبهة الثورية، الجبهة الثالثة تمازج[64].

على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة إلا أنها ما زالت تشهد من حين إلى آخر اشتباكات قبلية خصوصاً بين المجموعات العربية والنوبة، أما دارفور فما زالت حتى وقت تحرير هذا البحث في مايو 2022م تعاني من الحروب القبلية العنيفة بين بعض القبائل العربية والقبائل الإفريقية.

تعتبر الاستراتيجية التي انتهجتها حكومة البشير في مواجهة الحركات المسلحة المطالبية خصوصاً في دارفور، استراتيجية تعمل على تفكيك الوحدة الوطنية الإثنوثقافية وتعمق التمييز العرقي على وجه الخصوص، فبينما حولت الحرب في جنوب السودان إلى حرب جهادية بين الإسلام والمسحية والكفر، كانت استراتيجيتها في دارفور هي تسليح المليشيات التي اشتهرت باسم الجنجويد والتي تنتمي لبعض القبائل العربية الرعوية، مما جعل المواجهات تتسم بالعنف المفرط والإبادة الجماعية للمجموعات الإفريقية وتهجيرهم، الأمر الذي جعل الدول الغربية في مساعيها لوقف هذه الأعمال أن تضغط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرة توقيف بحق المشير عمر البشير وأخرون بتهمة التطهير العرقي وجرائم ضد الإنسانية[65].

الخاتمة:

إن الوحدة الوطنية التي تقوم على أساس الاندماج الإثنوثقافي ليتشارك كل السودانيين في جميع شؤون حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على أساس المواطنة بعيداً عن التمييز العرقي والتفريق العنصري لم تتمكن أي حكومة مدنية كانت أم عسكرية من تحقيقها، وذلك لأن الإرث الأيديولوجي للنخب التي تمكنت من خلال ظروف تاريخية من الهيمنة على الاقتصاد والسلطة جعلها تغلق الطرق تماماً أمام بقية أهل السودان لممارسة حقوقهم والمشاركة، ومن المحزن أن السودان لم يعرف منذ الاستقلال زعيم وطني كفء وفعّال يستطيع التغلب على انتماءاته الطائفية أو العرقية أو الجهوية، ومن ثم يتسنى له اقناع السودانيين بكافة اطيافهم بتأييد اجندته الوطنية، فأكثر السودانيين ثقافة وكوزمبوليتانية وتطوراً سياسياً لم يخرج من بينهم سوى زعماء محدودي القدرة ويتصفون بعجرفة لا تعرف الحدود وجشع لا يعرف الخجل[66].

في المقابل وفي ظل غياب الدولة التي تراعي المواطنة لتوفر لأفراد المجتمع العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي والطمأنينة النفسية تنامى التمحور حول القبيلة والجهة، بل وجد أن الدور الحكومي في تصعيد الصراعات القبلية الدموية العنيفة يفوق دورها في تقديم الخدمات للمواطنين، وتكمن المشكلة في أن الصراع القبلي خصوصاً القائم على أساس التصفية العرقية يصعب محو آثاره من ذاكرة الأجيال القادمة، ويظل الغبن والحقد والثأر هم المهيمنين على وجدان الناجين من عمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

د.أشرف أدهم

1- مدثر عبد الرحيم (1988). فكرة الوحدة الوطنية: في دراسات الوحدة الوطنية في السودان. تحرير العجب أحمد الطريفي. مجلس دراسات الحكم الإقليمي. جامعة الخرطوم. السودان . الخرطوم. ص 14.

2- نفس المرجع السابق. ص ص 12 . 13.

3- نفس المرجع السابق. ص 18.

4- Dinstein, Yoram. (1991). Israel Yearbook on Human Rights, Volume 20;Volume 1990. Amsterdam: Kluwer Academic Publishers Group. P129.

5- Partridge, J. Arthur. (1866). On Democracy. PKILADELPHIA: J.B. LIPPINCOTT AND CO. p 179.

6- Varma, Ved Prakash. (2005). Philosophical Reflections: essays on socio-ethnical philosophy and philosophy. New Delhi: Sunil Sachdev. p p 31 – 32.

7- بشير عمر محمد فضل الله. (1988). المواطنة والوحدة الوطنية. في دراسات الوحدة الوطنية في السودان. تحرير العجب أحمد الطريفي. مجلس دراسات الحكم الإقليمي. جامعة الخرطوم. السودان . الخرطوم. ص ص 65 . 73.

8- Dinstein, Yoram. (1991). Israel Yearbook on Human Rights. p 129.

9 -Diamond, Larry Jay. (1988). Class, Ethnicity, and Democracy in Nigeria: the failure of the First Republic. New York: Syracuse University Press. p 76.

10- صلاح محي الدين محمد. (د . ت). الشيخ عجيب والدولة الإسلامية في سنار. دار ومكتبة الهلال. ط3. ص 19.

11- عبد العزيز حسين الصاوي.(1994). حوارات الهُوية والوحدة الوطنية في السودان. مركز الدراسات السودانية. القاهرة. ص16 . 17.

12- محمد عمر بشير. (1978). تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 . 1969. ص 16.

13- حسن مكي محمد أحمد. (2009). "أسئلة الهُوية والتجديد والاندماج القومي في السودان". مجلة دراسات إفريقية: مجلة بحوث نصف سنوية. مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية. السودان . الخرطوم. العدد (42)، السنة (25)، ذو الحجة 1430هـ، ديسمبر 2009م. ص 10.

14- محمد عمر بشير. نفس المرجع السابق. ص ص 21 . 22.

15- للمزيد أنظر: (محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. مركز عبد الكريم ميرغني. الخرطوم. ط2. 2002م. ص ص 431 . 432 وما بعدها).

16- محمد أحمد بن عبد الله بن فحل (1843م . 1885م) اشتهر باسم محمد أحمد المهدي، وهو زعيم سوداني وشخصية دينية قاد الثورة المهدية ضد الحكم التركي المصري في السودان. ونجح بتحرير مدينة الخرطوم وقتل الجنرال البريطاني تشارلز غوردون حاكم عام السودان في العام 1885. ثم قام بتحويل العاصمة من الخرطوم الي مدينة ام درمان، ولد بجزيرة لبب بمدينة دنقلا في شمال السودان بجزيرة الأشراف، لأسرة من الدناقلة. (منقول من https://ar.wikipedia.org/wiki).

17- محمد عمر بشير. نفس المرجع السابق. ص ص 22 . 23.

18- محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. مركز عبد الكريم ميرغني. الخرطوم. ط2. 2002م. ص 290.

19- عبد الله بن محمد التقي الشهير بعبد الله تورشين، هو خليفة محمد أحمد المهدي السوداني وأعقب المهدي في حكم السودان بعد وفاته في 22 يونيو 1885وحتى تاريخ مقتله بأم دبيكرات يوم الجمعة 24 نوفمبر 1899 ساند المهدي وشجعه للخروج واعلان ثورته. ينتمي الخليفة عبد الله لقبيلة التعايشة وهي من فروع البقارة المتواجدون في دارفور. تذكر مخطوطة آل الخليفة عبد الله التعايشي أن عبد الله هو حفيد محمد المعطي الداري. أمه هي أم نعيم من فرع الجابراب أم صرة ولد بدار التعايشة في قرية أم دافوق على ضفة رهيد البردي بجنوب دارفور حوالي العام 1846 نشأ في طفولته بمسجد أجداده وقد كانوا حملة قرآن. وفد جدهم الأكبر محمد القطب الواوي من تونس ذات المركز العالي في الصوفية آنذاك إلى دار التعايشة بدارفور، ثم رجع إلى تونس حيث توفي، ودفن بمدينة القيروان هناك ولا يزال ضريحه مزارا لمريديه. (منقول من https://ar.wikipedia.org/wiki/).

20- محمد عمر بشير. نفس المرجع السابق. ص 25.

21- نفس المرجع السابق. ص 26.

22- محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. نفس المرجع السابق. ص. 290.

23- عبد الغفار محمد أحمد. (1995). السودان بين العروبة والإفريقية. مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر. القاهرة. ط2. ص 21 . 23.

24- نفس المرجع السابق. ص ص 25 . 26.
محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. نفس المرجع السابق. ص.25.419
26- نفس المرجع السابق. ص ص 25 . 26.
27- عبد الغفار محمد أحمد. (1995). السودان بين العروبة والإفريقية. نفس المرجع السابق. ص ص 26 . 29.
28- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن. (2007). الحركة الوطنية السودانية بين وحدة وادي النيل والاستقلال (1919 . 1956). دار القلم. الإمارات العربية المتحدة. ج2. ص 15.
29- نفس المرجع السابق. ص 16.
30- نفس المرجع السابق. ص ص 19 . 31.
31- نفس المرجع السابق. ص ص 365 . 375.
32- محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. نفس المرجع السابق. ص. 427.
33- جعفر محمد علي بخيت. ترجمة هنري رياض. (1987) الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919 . 1929. المطبوعات العربية للتأليف والترجمة. الخرطوم . السودان. ط2. ص 49.
34- نفس المرجع السابق. ص ص 51 . 52.
35- نفس المرجع السابق. ص 52.
36- للمزيد أنظر: (محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. نفس المرجع السابق. ص 436 وما بعدها).
37- محمد بشير عمر. (1978). نفس المرجع السابق. ص 165.
38- نفس المرجع السابق. ص ص 167 . 168.
39- نفس المرجع السابق. ص 208.
40- نفس المرجع السابق. ص ص 210 . 211.
41- محمد سعيد القدال. تاريخ السودان الحديث 1820م ـ 1955م. نفس المرجع السابق. ص427.
42- منصور خالد. (1993). النخبة السودانية وإدمان الفشل. دار الأمين للنشر والتوزيع. القاهرة. ج2. ص 141.
43- نفس المرجع السابق. ص 149.
44- نفس المرجع السابق. ص 151.
45- نفس المرجع السابق. ص ص 155 . 162.
46- نفس المرجع السابق. ص ص 174 . 186.
47- نفس المرجع السابق. ص ص 449 -450.
48- نفس المرجع السابق. ص ص 450 وما بعدها.
49- نفس المرجع السابق. ص ص 452 -453.
50- نفس المرجع السابق. ص ص 453 -468.
51- منصور خالد. (2003). السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين. دار التراث. لندن. ص ص 145 . 146.
52- نفس المرجع السابق. ص 147.
53- نفس المرجع السابق. ص 150.
54- نفس المرجع السابق. ص 151.
55- نفس المرجع السابق. ص ص 152 . 153.
56- نفس المرجع السابق. ص ص 155 . 156.
57- نفس المرجع السابق. ص ص 161 . 162.

58- روبرت أو. كولينز. (2015م). تاريخ السودان الحديث. ترجمة مصطفى مجدي الجمّال. المركز القومي للترجمة. القاهرة. ص 90.

59- يمكن مراجعة المرجع السابق من ص 91 إلى 99.

60- نفس المرجع السابق. ص ص 129 . 153.

61- نفس المرجع السابق. ص ص 159 . 165.

62- تمت معالجة النص المقتبس من: صحيفة الشرق الوسط. الأربعاء (12 شعبان 1440 هـ -17 أبريل 2019م). رقم العدد [14750]. سنوات نظام الإنقاذ ... أخطاء جسيمة وحروب وعزلة دولية. 5 مايو 2022م. 8:00 PM.

63- روبرت أو. كولينز. (2015م). تاريخ السودان الحديث. مرجع سابق. ص 104.

64- يمكن مراجعة: زيد العلي. (2021 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات). اتفاقية جوبا لسلام السودان ملخص وتحليل. 7 مايو 2022م. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-juba-agreement-for-peace-in-sudan-ar_0.pdf . AM9:23

65- يمكن مراجعة: (1) .HUMAN RIGHTS WATCH (مايو 2004). مجلد 16، رقم 6 (أ). دارفور المدمرة . تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيا في غرب السودان. 4 مايو 2022م .8:00 PM . https://www.hrw.org/reports/sudan0504arweb.pdf

(2) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن أفريقيا نيروبي – بروكسل. (25 مارس 2004م). ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة. 4 مايو 2022م. https://www.files.ethz.ch/isn/28757/076_darfur_sudan_new_crisis_ar.pdf .PM8:09

66- روبرت أو. كولينز. (2015م). تاريخ السودان الحديث. مرجع سابق. ص 114.

تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية
دراسة حالة فلسطين مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010_2021) (39– 65)

[1] أ.د. سمير سليمان الجمل* ، [2]الباحثة: رانيا يوسف محمود الشعراوي
[1] جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)، sameeraljamal@yahoo.com
[2]جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)، rania_sharawi1986@hotmail.com

The impact of political instability on economic development/ Acase study of Palestine compared to international rankings during the years (2010-2021)

[1] Prof. Sameer S Aljamal (Palestine), sameeraljamal@yahoo.com
[2] Ms. Rania yousef Al-Sharawi (Palestine), rania_sharawi1986@hotmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بحث تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010–2021)، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع إلى التقارير والإحصائيات الفلسطينية والعالمية، وتحليلها للوصول إلى النتائج التالية:

وجود دور لعدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي في التأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين، ووجود تنمية اقتصادية في فلسطين على الرغم من جميع المعيقات، وتحقيقها معدلات عالية على المستوى العالمي في التنمية الاقتصادية فيها، ووجود نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والادخار، وتحقيق دولة فلسطين نسباً مرتفعة على المستوى العالمي، ووجود نمو في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وأظهرت الدراسة كذلك عدم وجود نمو في عدد الشركات الأجنبية الجديدة في فلسطين، ووجود زيادة نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010–2021)، وانخفاض نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010–2021).

وبناء على ذلك خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على نشر التقارير السنوية والربع سنوية الإحصائية، لما لها من دور في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة، والعمل على تعزيز صمود المواطنين في ظل الهجمات والمعيقات التي يسببها الاحتلال، لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، وضرورة العمل على تعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين، لما له من دور في زيادة مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي في فلسطين، وضرورة المحافظة على مستوى متقدم في التنمية الاقتصادية، والاهتمام بكافة القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية لما لها من دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي، التنمية، التنمية الاقتصادية.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The study aimed to examine the impact of political instability in Palestine on economic development in comparison with international classifications during the years (2010-2021). The study followed the descriptive analytical approach, by referring to Palestinian and international reports and statistics, and analyzing them to reach the following results**:**

The existence of a role for political instability and the Israeli occupation in influencing economic growth in Palestine**.**

The existence of economic development in Palestine in spite of all obstacles, and achieving high rates at the global level in its economic development. The existence of growth in the rate of gross domestic product, gross national income and savings, and achieving the State of Palestine has high rates at the global level. There is a growth in the rate of per capita GDP and per capita gross national income. The study also showed the absence of growth in the number of new foreign companies in Palestine. The presence of an increase in the proportion of the labor force participating among individuals 15 A year or more than a year (2010-2021). Decrease in the unemployment rate among participants in the labor force for individuals aged 15 and over (2010-2021).

The study came out with a set of recommendations: The need to publish annual and quarterly statistical reports, because of their role in evaluating the level of economic development and taking appropriate decisions. Working to strengthen the resilience of citizens in light of the attacks and obstacles caused by the occupation, because of their role in achieving economic development. The need to work on promoting and encouraging foreign investment in Palestine, because of its role in increasing the level of income and improving the standard of living in Palestine. The need to maintain an advanced level in economic development, and paying attention to all agricultural, tourism and industrial sectors because of their role in increasing output GDP and thus increase the level of per capita GDP.

Keywords: political instability, development, economic development.

مقدمة:

يعيش العالم المعاصر تحولات نوعية في مفاهيم التنمية ومؤشراتها ومقاييسها يبدو معها ومن خلالها الواقع العربي وكأنه ينحدر في مسار هابط باتجاه قاع لا قرار له من التخلف، فالفجوة كبيرة وتزداد اتساعاً وعمقاً، والتحولات والمتغيرات ضاغطة ومكثفة لا تستطيع معها وبها شعوب المنطقة الاستمرار بقوانين الماضي وسياساته، في الوقت الذي تبدو فيه عاجزة وغير قادرة على بلورة مشروعها السياسي والاقتصادي والثقافي، الذي يحدد لها هويتها في ظروف ما يعرف بالعولمة.(علي، 2008).

تعتبر الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الاولى بالديناميكية والحركة والثانية بالسكون والجمود، وظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد مفاهيمها وتتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان.(بوعافية، 2016).

ولقضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي، حيث تعد هدفا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما في الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق المعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانا صالحا مساهما في تقدم وطنه. (صالح، 2015).

حيث يقوم مفهوم التنمية الاقتصادية على إعطاء معنى للتنمية على أنها مجرد نمو اقتصادي وبمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الاسعار، الانتاجية، التوازن، معدل النمو) والمعبر عنه بمعدلات الزيادة التي ينبغي أن تحدث في الناتج المحلي والدخل الفردي دون إعطاء أهمية لنمط توزيع الدخول. (الشرعة، 2018).

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دوراً في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرار وعاملاً أساسياً لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان. (داودي، 2018).

ويعد المجتمع الفلسطيني بقيمه وثقافته جزءاً من المجتمع العربي، لكن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين أخذت منحى مختلفاً منذ قدوم السلطة الوطنية عام (1993م)، وخوض التجربة الديمقراطية الفلسطينية الأولى من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية عام (1996م)، وتشكل ملامح المجتمع الفلسطيني في عدد من المنظمات: كالحركات والأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية والمنظمات الطوعية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وتشكيلها للأطر السياسية والقانونية أدى ذلك لتشكيل بنية النظام

السياسي، لكن هذا النظام عانى من ضعف واضح في قدرته على إنتاج نظام حكم سياسي ديمقراطي ناجح. (أبو عرب، 2008).

تأثرت الديمقراطية الفلسطينية ببعض المؤثرات الخارجية: كالتأثير العربي والإسرائيلي والدول ، ويبقى العامل الإسرائيلي من أقوى العوامل المؤثرة سلبا على ديمقراطية السلطة الفلسطينية واحترامها لحقوق الإنسان الفلسطيني، فهي لا تريد فعلا وجود ديمقراطية لدى الفلسطينيين، ومع أن اتفاقية أوسلو لعام (1993م) دعت في البند الثالث إلى " تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقاً لمبادئ الديمقراطية، وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة و" أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عن التزامها بالديمقراطية. وفي المقابل فقد تأثر الفلسطينيون بالتجربة الديمقراطية الإسرائيلية على الرغم من رفضهم للاحتلال الإسرائيلي، وكانت إسرائيل أكثر الأطراف الخارجية تأثيرا على النظام الفلسطيني، ومعاداة للديمقراطية الفلسطينية. (مشروع دراسات الديموقراطية، 2007).

كما أن الاحتلال الإسرائيلي أثر وبشكل مباشر على التنمية في فلسطين بشكل عام مع "استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار تنكر الدولة العبرية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني: حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، يشكل العائق الأساسي أمام إحداث تنمية جذرية، مستدامة وذات جدوى. (عقل وفراج، 2000).

يظهر الاستقرار السياسي على شكل الدولة القومية الحديثة الت ي تعتمد على الديمقراطية الليبرالية الحديثة، أو على شكل الإمبراطوريات الدكتاتورية السلطوية، فمع مرور الوقت واتساع الوعي السياسي للشعوب، أصبحت هذه الامبراطوريات عرضة للانهيار، فالدكتاتورية مهما عظمت وطالت فمصيرها الانهيار، والديمقراطية تدوم بزيادة الوعي لدى الأفراد، بما تضمنه للأفراد من العدل والمساواة، وتطبيق القانون وحفظ الحقوق والحريات، فالاستقرار السياسي لدولة ما يعني توفر جميع الظروف الآمنة للفرد في الدولة، وللدولة في إقليمها والعالم، فالاستقرار السياسي يعني : وجود نظام علاقات بين قوى المجتمع وأطرافه، والمشاركة الشعبية وممارسة الحريات، والحفاظ على حقوق المواطنين كشكل من أشكال الديمقراطية التي عرفها البعض بأنها ": التدابير المؤسسية التي تتخذ ثم أجل الوصول إلى القرارات السياسية، والتي يكتسب الأفراد من خلالها سلطة اتخاذ القرار، وفرض المشاركة السياسية، وتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية والتعددية الحزبية من العناصر الأساسية للديمقراطية. (عميش، 2011).

ويشير الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية إلى اقتصاد في الأقاليم الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو اقتصاد محكوم إلى حد كبير بالاقتصاد الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية، ومن ميزات اقتصاد السلطة الفلسطينية اعتماده العالي على المساعدات الخارجية، وهو أحد مصادر الدخل الأساسية للسلطة الحاكمة، وتأتي المساعدات المالية من الدول العربية، الاتحاد الأوروبي والولايات الأمريكية المتحدة. كما يتميز هذا الاقتصاد بنسبة عالية

من العمال في إسرائيل والخارج (ويكيديا، 2015)، وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على التأثيرات السلبية التي يحدثها عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

يُعد الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن والطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً أمام تقدم الشعوب وتطورها. (بوعافية، 2016).

وحيث أن فلسطين عانت منذ ما يزيد على نصف قرن من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن التغير في النظام الدستوري، والمؤسساتي، مما يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، والذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، وكذلك الوقوف على موقع فلسطين في التصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات التنمية الاقتصادية. فإن هذه الدراسة تبحث في أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية خلال الأعوام (2010–2019)؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010–2021)؟

2. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للدخل القومي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010–2021)؟

3. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للادخار في فلسطين للسنوات (2010–2021)؟

4. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010–2021)؟

5. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات (2010–2021)؟

6. ما واقع التنمية الاقتصادية تبعاً لمؤشر الشركات الأجنبية للسنوات (2011-2020)؟

7. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021)؟

8. ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021)؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على:

1. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021).

2. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للدخل القومي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010-2021).

3. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للادخار في فلسطين للسنوات (2010-2021).

4. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2021).

5. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات (2010-2021).

6. واقع التنمية الاقتصادية تبعاً لمؤشر الشركات الأجنبية للسنوات (2011-2020).

7. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021).

8. تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010-2021).

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي تتناولها الدراسة وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، فكثيراً ما يرتبط التطور السياسي بالتطور الاقتصادي، فالتنمية هي مفهوم شامل ولا يقتصر على مفهوم دون آخر.

كما أن إجراء هذه الدراسة بالتطبيق على تنمية الاقتصاد يساعد على اتخاذ القرارات التنموية وتحديد الخطط الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وصولاً إلى تحسين مستوى المعيشي للسكان.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

الحدود المكانية: دولة فلسطين.

الحدود الزمانية: الأعوام (2010-2021).

الحدود الموضوعية: أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

مصطلحات الدراسة:

تم توضيح مصطلحات الدراسة وفقا للمصطلحات الواردة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية:

التنمية: التطور البنيوي أو التغير البنياني للمجتمع، ولمختلف أبعاده سواء كانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم تنظيمية، من أجل توفير أفض الوسائل للحياة ولكل أفراد المجتمع. (القرشي، 2007).

التنمية الاقتصادية: عملية تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية، وكذلك في التوجهات العامة وفي حالات عدة حتى في الحالات والمعتقدات، اذ أنها عملية تغير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتتضمن تسارعها في النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وتهدف التنمية إلى تحسين نوعية الحياة ويشمل هذا التقدم في المجال الاقتصادي والمجالات غير الاقتصادية كحرية الفرد والثقافة. (القريشي، 2009).

الاستقرار السياسي: امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً، والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد، شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة. (محمد، 2017).

عدم الاستقرار السياسي: حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام. (بدر الدين، 1982).

الأدب التربوي والدراسات السابقة:

أولا: الأدب التربوي:

تمهيد:

إن أنواع عدم الاستقرار تتحدد حسب أنواع الانظمة الموجودة في المجتمع البشري، فهناك نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، وحتى نظام قيمي–فكري، على سبيل المثال عندما نأخذ بنظر الاعتبار النظام الاقتصادي مجد أن هذا النظام مكون من مجموعة مترابطة من الوحدات التي تؤدي عملاً اقتصادياً كأن يكون في صورة صناعة سلعة أو تقديم خدمة أو تاجر سلع غذائية ويحكم العلاقة بين هذه الوحدات مجموعة من القوانين التي تنظمها سياسة تسعة إلى تحقيق منافع المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وبالتالي فإن عدم الاستقرار الاقتصادي هو حدوث خلل في سير عمل هذا النظام بشكل متسق ومقبول وبما يؤدي إلى تقلبات مستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار، بحيث أن أطوار الدورة الاقتصادية من (ركود، كساد، انتعاش ومن ثم تضخم) تعبر عن اختلال في الحياة الاقتصادية ينشأ عنها مصاعب ونتائج سلبية تنعكس على المرتبطين بهذا النظام الاقتصادي. (إبراهيم، 1997).

المبحث الأول

الاستقرار السياسي

المطلب الأول

مفهوم الاستقرار السياسي

ظهر مصطلح الاستقرار السياسي منذ العصر اليوناني، حيث تطرق أفلاطون إلى موضوع الاستقرار السياسي كما ورد في نظرية الأنفس والطبقات الثلاث من منطق سيكولوجي، بالإضافة إلى ذلك تطرق أرسطو إلى طريقة معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية حسب طبيعة الدستور ومدى صلاحيات النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة في توزيع المناصب في الدولة. (الرشواني، 2003).

المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار السياسي:

هناك العديد من الأبعاد التي تنشأ نتيجة الاستقرار السياسي، ويمكن حصر هذه الأبعاد في الآتي (الشرياني، 2002):

1. البعد السياسي:

ويمكن ملاحظة البعد السياسي الناشئ عن الاستقرار السياسي من خلال جانبين أساسيين وهما:

أ- الابتعاد عن العنف السياسي: يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد أو الحكومة، والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد أو الجماعات لأسباب سياسية أو غير سياسية، ويتم اللجوء إلى العنف بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم إذا فشلت جميع الطرق السلمية المشروعة، وقد تلجأ بعد الحكومات إلى العنف السياسي من أجل المحافظة بقائها وسيطرتها على السلطة.

ب- الالتزام بالدستور: ويتم ذلك من خلال مستويين: الأول منها قائم على احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، والذي يعتبر في هذه الحالة مؤشراً على الاستقرار السياسي، أما المستوى الثاني، فهو يتضمن التعديلات الدستورية التي يمكن أن تتم من خلال تعديلات جزئية في الدستور، مثل تغير المواد أو تعديلها بشكل جزئي أو كلي، وكلما كان هناك نوع من الثبات والاستمرارية في القوانين والدستور فهذا دليل على الاستقرار السياسي.

2. البعد النفسي:

ويشمل البعد النفسي جانبين أساسيين وهما:

أ- تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية: تعني الشرعية القبول والرضا العام بالنظام الحاكم، فالحكومات تعتمد في سلطتها القائمة على مزيج من القوة والإجبار وعلى التوافق والقبول، وتتميز الحكومات الديمقراطية عن غيرها بمقدار درجة الاعتماد والقبول والرضا مقارنة بدرجة القوة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وبالتالي فإن الاستقرار السياسي يتم من خلال عاملين أساسيين وهما؛ قبول الأفراد في المجتمع للنظام السياسي فيه، وقوة النظام من حيث فاعلية أدائه.

ب- الرضا عن الوضع القائم: لا تعتبر الخضوع مؤشراً لرضا الأفراد في المجتمع عن النظام الحاكم القائم، لذلك يكون من المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل الرضا عن الوضع القائم، أم أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنتظر الفرصة المناسبة من أجل الانفجار على النظام السياسي، ومن ناحية أخرى لا بد من توضيح أنه ليس هناك رضا كامل عن النظام السياسي وذلك بسبب اختلاف قطاعاته المختلفة لهذا الشعب.

3. البعد المجتمعي والمؤسسي:

ويتضمن هذا البعد قدرة النظام السياسي على خلق التوافق والتوازن بين مدخلات ومخرجات العملية السياسية، بهدف تحقيق الأهداف والوظائف المتوقعة من الحكومات، ويتم ذلك من خلال توضيح كل الوظائف التي يجب الاستجابة لها

بما يضمن تحقيق أهداف المجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالنظام السياسي تعرض لمجموعة كبيرة من المدخلات والتي تمثل مطالب لتوسعة النظام السياسي ومنح هذه المطالب المخرجات والتي تمثل مدى استجابة النظام السياسي لهذه المطالب، بحيث كلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقاً مع مدخلاته اقترب النظام السياسي من الاستقرار والعكس صحيح.

المبحث الثاني

عدم الاستقرار السياسي

إن عدم الاستقرار السياسي مصدره تناقض الشرعية التي يفترض أن يحظى بها النظام، أم هو مثلما تشير بعض التعريفات التي تنزع باتجاه رد العنف–باعتباره مؤشر لعدم الاستقرار السياسي– إلى فشل النظام السياسي في الاستجابة إلى التطلعات البازغة مما يدفع الأفراد على التعبير عن هذا الحرمان بالعنق السياسي، الشيء المتفق عليه هو أن أغلب مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العالم النامي كانت تتولد بسبب أحد هذين المصدرين أو كليهما، دون أن ننسى أدبيات التنمية السياسية التي اعتمدت المنهج المقارن في دراسة العالم الثالث ركزت على مجموعة أزمات اعتبرتها عوائق ومعضلات تتسبب في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ومن هذه الأزمات: أزمة المشاركة، وأزمة الاندماج، وأزمة التوزيع فضلاً عن أزمة الهوية، وعليه عندما يعمد الدارسين والمفكرين على اعتبار مصادر عدم الاستقرار السياسي بها تعكس أزمة الشرعية وأزمة فاعلية، فإن الكثير من الأزمات السابقة الذكر ترتبط بطريقة أو أخرى بهذين المصدرين، فأزمة الهوية والاندماج هي امتدادات فرعية لأزمة الشرعية، وأزمة التوزيع والتداخل أيضاً امتداد لأزمة الفاعلية، لذا استقر رأي أغلب الباحثين على الشرعية والفاعلية، والتي تحدد بشكل عام واقع وحالة النظام السياسي، ويمكن تشخيص الأفكار الرئيسة التي دارت حولها هذه التعريفات بالآتي (السرحان، 2003):

1. المؤشر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ويكون وجوده مصاحباً للتغييرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والنسق الاتجاهي الغالب لهذا العنف يكون موجهاً من الأفراد باتجاه النظام السياسي.

2. فقدان النظام السياسي للشرعية، وفقدان النظام السياسي للقدرة على تلبية تطلعات الشعب يعدان مصدراً رئيساً لعدم الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث

التنمية الاقتصادية (Economic Development)

المطلب الأول

مفهوم التنمية الاقتصاديّة

هي فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يركز على تحسين الظروف الماليّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول وتأخذ التنمية الاقتصاديّة بعين الاعتبار عوامل مختلفة تؤثر على هذا التحسين وجودته، مثل عوامل الصحة والتعليم وظروف العمل والسياسات المحليّة والدوليّة وظروف الأسواق، وتهتم التنمية الاقتصاديّة أيضًا بعوامل الاقتصاد الكليّ والجزئيّ وهياكل الاقتصاد للدول النامية والنمو الاقتصاديّ المحليّ والدوليّ، فالتنمية الاقتصاديّة تعد تغييرات هيكليّة أو جذريّة في أبعاد المجتمع الاقتصاديّة، كما تسعى لتحويل الدول النامية أو الناشئة إلى دول أكثر ازدهارًا، وقد تكون التنمية الاقتصاديّة سببًا لتحسّن عوامل الصحة والتعليم ومعدلات معرفة القراءة والكتابة وانخفاض مستويات الفقر. (النسور، 2021).

المطلب الثاني

أهداف التنمية الاقتصاديّة

بين الشرفات (2010) مجموعة من الأهداف المشتركة للتنمية الاقتصادية في معظم المجتمعات، وهي:

1. زيادة الدخل القومي: يعتبر من أولى أولويات التنمية الاقتصادية، حيث أن ما يدفع البلدان إلى التنمية الاقتصادية هو تدني مستوى المعيشة، والفقر، وزيادة النمو السكاني.

2. رفع مستوى المعيشة: ان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يعتبر من الضروريات الأساسية للحياة.

3. تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل هدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية.

4. تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: حيث تسعى التنمية الاقتصادية إلى تقليل التفاوت في القطاعات الإنتاجية.

المطلب الثالث

أهمية التنمية الاقتصاديّة

تُعد التنمية الاقتصاديّة من أهم العناصر التي تؤدي إلى تطوّر المجتمعات والاقتصاد، نظرًا لأنَّها سبب رئيس لخلق الوظائف وتسهيل نوعية الحياة، ولذلك تبرز أهمية التنمية الاقتصادية في الآتي (النسور، 2021):

1. خلق فرص العمل: ترافق التنمية الاقتصاديّة في الدولة خلق فرص عمل جديدة، والتي تساهم في خفض معدلات البطالة، ورفع أجور العاملين أيضًا وتحسين دخولهم.

2. التنويع في الصناعة: يعمل جزء أساسيّ من التنمية الاقتصاديّة على تنويع الاقتصاد، وذلك بهدف تنويع الصناعات في الدولة والتقليل من خطورة التركيز على صناعة واحدة.

3. الاحتفاظ بالأعمال التجارية والتوسع فيها: تهتم التنمية الاقتصاديّة في الأعمال والشركات المحليّة وتسعى للحفاظ عليها وتوسيعها، وذلك لأهمية هذه الشركات في خلق الوظائف وتحريك عجلة الاقتصاد.

4. تحصين الاقتصاد: تساعد التنمية الاقتصادية على حماية الاقتصاد المحليّ من الانكماش الاقتصاديّ من خلال جذب وتوسيع المستثمرين المحليين والأجانب.

5. زيادة الإيرادات الضريبيّة: بسبب توسّع عمل الشركات وإنشاء شركات جديدة أخرى، سيزداد مقدار الإيرادات الضريبيّة المحصلة من هذه الشركات، وهذا الإيراد الضريبيّ غالبًا ما سيستخدم للمشاريع المجتمعيّة والبنية التحتيّة.

6. تحسين نوعية الحياة: وذلك من خلال تحسين البنية التحتيّة وتوفير المزيد من الوظائف ممّا سيعمل على تحسين الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة في الدولة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة (Chawdhury, 2016) بعنوان "عدم الاستقرار السياسي عقبة رئيسية أمام النمو الاقتصادي في بنجلاديش"

هدفت الدراسة البحث في علاقة عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في بنجلاديش، وذلك من خلال تأثير أشكال عدم الاستقرار السياسي مثل اندلا ع الحرب الاهلية، والاضطرابات الاجتماعية، والانقلابات والتحولات الديمقراطية على النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى تأثر مختلف مجالات الاقتصاد مثل التصدير ومستوى السعر ونشاط الميناء وقطاع السياحة وحقوق الإنسان بعدم الاستقرار السياسي.

دراسة (شهيب، 2018) بعنوان أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على التنمية والاستثمار السياحي

هدفت هذه الدراسة البحث في آثار الاضطراب السياسي والأمني على مستوى الأنشطة السياحية في البلدان النامية بدول البحر الأبيض المتوسط، من حيث الآثار المترتبة على العدد والتنوع في السياح الوافدين، من خلال فحص ردود الحكومات ووسائل الاعلام والمجتمع الدولي بالإضافة إلى مقارنتها ببعض الدراسات البحثية، أظهرت الدراسة:

- أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على التنمية السياحية.
- أثر عدم الاستقرار السياسي على أنماط الطلب السياحي مما سبب في تراجع واختفاء السياح من بعض الأماكن السياحية.
- أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمارات السياحية.

دراسة (السرحان، 2019) بعنوان: "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003"

هدفت الدراسة إلى البحث في عدم الاستقرار السياسي في العراق وأثره على مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم، متوسط الدخل)، وقد قام البحث بتحليل البيانات والدراسات التي أجريت في هذا المجال، وتوصل إلى النتائج التالية:

- أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تعبر عن التبدل المستمر أو غياب الثبات في الإطار المؤسساتي للدولة أو النظام السياسي أو غياب الثبات في منظومة السلم الاجتماعي.
- أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادي الذي يسلب الناس حقهم في الحرية والحصول على حاجاتهم الأساسية.
- أن الوضع السياسي والوضع الاقتصادي شديدا الترابط في أي بلد من بلدان العالم.

دراسة (Siddique, 2019) بعنوان "أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في الدخل"

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر في (103) دول من (1984-2011)، تم تحديد مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي تتمثل في الانقلابات الرسمية وغير الرسمية والعسكرية، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير مهم على الفقر وعدم المساواة، وأن عدم الاستقرار السياسي يضر بعملية النمو الاقتصادي.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاستعراض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية توصل الباحثين إلى أن موضوع عم الاستقرار السياسي وما لها من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي قد حظي باهتمام الباحثين، حيث تناولت دراسات عديدة الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي مثل دراسة (Chawdhury, 2016)، وتناولت دراسات أخرى تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية مثل دراسة (Siddique, 2019)، كما تناولت بعض الدراسات تأثير عدم الاستقرار الساسي والأمني على قطاع السياحة مثل دراسة (شهيب، 2018)، وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسات في التعرف إلى الأساليب الإحصائية وفي تحليل نتائج الدراسة، كما استفادا من النتائج والتوصيات والمقترحات التي خرجت بها هذه الدراسات. ومن جانب آخر أفاد الباحثين من هذه الدراسات في مجال منهجية البحث وأسلوبه، فقد أسهمت تلك الدراسات بإثراء هذه الدراسة بالخبرات الواردة فيها. ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة أنها عنيت بمعرفة تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث لم يتم تناول هذا الموضوع بهذه الصورة في الدراسات السابقة – على حد علم الباحثين – إضافة إلى تفردها في بحث تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في فلسطين بشكل خاص.

رابعاً: منهجية وإجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي لانسجامه مع طبيعة هذا البحث، وكونه أكثر المناهج ملائمة لمثل هذه الدراسة، الذي يهتم بتحليل وثيقة معينة إلى وحدات ذات معنى، ويدل على مجموع العناصر الدالة سواء في معناها الظاهر أو الضمني.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع التقارير الإحصائية المنشورة عن وزارة الاقتصاد الفلسطيني ومركز الإحصاء الفلسطيني.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من تقارير وزارة الاقتصاد الفلسطيني ومركز الإحصاء الفلسطيني من عام (2010-2021).

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على مؤشرات التنمية الاقتصادية المحددة بـ: (الناتج المحلي الاجمالي، الناتج القومي الاجمالي، الدخل المتاح الاجمالي، الادخار، مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، والشركات الأجنبية

الجديدة، ونسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر، ومعدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر).

خطوات تطبيق الدراسة:

1. قراءة التقارير الإحصائية الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الفلسطيني والبنك الدولي.
2. جمع التكرارات والنسب المئوية من خلال تسجيلها ونقلها على ورقة خارجية، ومن ثم تحليلها وفق المعايير التي تم وضعها لتحليل المحتوى.
3. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها والخروج بالتوصيات.

المعالجة الإحصائية:

استخدمت في هذه الدراسة الأعداد والنسب المئوية.

خامساً: تحليل بيانات الدراسة:

تحليل أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010–2021)؟

تم استخرج الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام (2010–2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول رقم (1): الناتج المحلي الاجمالي (2010–2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي/ مليون دولار	قيمة الزيادة	نمو الناتج المحلي الإجمالي					
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل
2010	11082	-	-	-	-	-	-	-
2011	12146	1064	%8.8	%3.14	%3.82	%2.95	%6.02	%3.26
2012	12887	741	%5.7	%2.52	%6.59	%1.86	%5.19	%2.33
2013	13492	606	%4.5	%2.66	%3.18	%1.29	%5.14	%5.69
2014	13471	(21)	(%0.2)	%2.85	%2.45	%1.46	%4.47	%5.03
2015	13972	501	%3.6	%2.88	%3.17	%2.03	%3.98	%2.09
2016	15211	1239	%8.1	%2.59	%3.42	%1.71	%4.31	%3.88
2017	15427	216	%1.4	%3.26	%1.14	%2.38	%4.94	%4.36
2018	15616	189	%1.2	%3.04	%2.09	%2.2	%4.65	%3.59
2019	17133	1517.5	%9.72	%2.6	%2.05	%1.76	%3.98	%4.41
2020	15531	(1601)	(%9.35)	(%3.3)	(%5.28)	(%4.48)	(%1.37)	%0.62
2021	15027	(504)	(%3.25)	-	-	-	-	-
المتوسط			%3.04	%2.22	%2.26	%1.32	%4.13	%3.53

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي).

تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى وجود نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو بين عامي 2010-2021 (35.6%) إلا أن هذا النمو يعد بطيئاً وقليلاً، فقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2019) حيث بلغ (9.72%) زيادة على عام 2010، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام(2020) حيث بلغ (-9.35%) مقارنة بالعام 2019، يليه العام (2021) حيث بلغ (-3.25%) مقارنة بالعام 2020، ثم عام (2014) حيث بلغ (-0.2%) مقارنة بعام 2013.

كما يظهر الجدول تفوق فلسطين في مستوى النمو خلال السنوات (2010-2021) حيث حققت معدل نمو (3.04%) وهو بذلك أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (2.22%)، وأعلى من المعدل الذي حققته الدول مرتفعة الدخل (1.32%) في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى مستوى الدول العربية (2.26%).

في حين كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول منخفضة الدخل أعلى منه لدى دولة فلسطين (3.53%).

ولتأكيد دور عدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي في التأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين، قام الباحثين بالرجوع إلى الأحداث السياسية في عام 2020 والعام 2014 وهو العام الذي حقق أعلى معدل تراجع في نمو الناتج المحلي، ومحاولة ربطها بالناتج المحلي، ومن ذلك:

حجز الاحتلال الإسرائيلي لأموال المقاصة عام 2020

بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على العالم ككل، وعلى الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية شهر آذار عام 2020، قام الاحتلال الإسرائيلي بحجز أموال وعائدات المقاصة التي استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية.

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014:

بلغ عدد المتضررين من القطاع الزراعي في الحرب حوالي (24900) متضرراً، وفقاً لحسابات وزارة الزراعة، فقد تجاوزت قيمة أضرار وخسائر القطاع الزراعي الـ 526 مليون دولار منها 326 مليون دولار أضرار وخسائر مباشرة و(150) مليون دولار خسائر غير مباشرة. (راضي وآخرون، 2019).

وقدرت الإحصائيات والخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعدوان بنحو (2.4) مليار دولار. كما أن استهداف الاحتلال (19) مرفقًا لشركة كهرباء غزة، والتي تضرر على إثرها(1.7) مليون فلسطيني وثماني محطات مياه وصرف صحي تضرر على إثرها سبعمائة ألف فلسطيني، ولم يسلم القطاع الصناعي والتجاري من العدوان، فدمرت إسرائيل 315 مرفقًا، وتضرر بفعل ذلك 14 ألف عامل بشكل مباشر، كما دمر العدوان 22 جمعية خيرية، و19 مؤسسة مالية ومصرفية، وكان لمهنة الصيد نصيب من العدوان، حيث دمرت إسرائيل 52 قاربًا بشكل كامل ما أثّر على مصدر رزق نحو ثلاثة آلاف صياد يعملون بالقطاع. (الجرجاوي، 2014).

السؤال الثاني: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للدخل القومي الإجمالي في فلسطين للسنوات (2010–2021)؟

تم استخرج الدخل القومي الإجمالي في فلسطين للأعوام (2010–2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (2): الدخل القومي الاجمالي (2010–2021)

السنة	الدخل القومي الإجمالي / مليون دولار	قيمة الزيادة	الدخل القومي الإجمالي					
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل
2010	11867	-	-	-	-	-	-	-
2011	13054	1187	%9.1	%3.24	%6.49	%2	%6.09	%6.08
2012	13905	851	%6.1	%2.49	%4.65	%1.27	%5.16	%5.15
2013	14755	850	%5.8	%2.64	%3.55	%1.51	%5.05	%5.03
2014	14916	161	%1.1	%3.02	%3.51	%2.04	%5.03	%5.04
2015	15685	769	%4.9	%2.84	%4.43	%2.25	%4.05	%4.05
2016	16905	1220	%7.2	%2.51	%3.03	%1.68	%4.15	%4.16
2017	17331	427	%2.5	%3.41	%0.78	%2.53	%5.15	%5.13
2018	18122	790	%4.4	%2.93	%1.66	%2.19	%4.42	%4.40
2019	20164.7	2042.7	%11.27	%2.70	%1.9	%1.76	%4.21	%4.58
2020	16032.7	(-4132)	(%20.5)	(%3.4)	-	(%4.82)	(%1.19)	-
2021	17553.1	1520.4	%9.48	-	-	-	-	-
المتوسط			%3.76	%2.24	%3.33	%1.24	%4.21	%4.85

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي)

تُشير النتائج الواردة في الجدول (2) إلى وجود نمو في معدل الدخل القومي الإجمالي، فقد بلغ معدل النمو بين عامي 2010–2021 (47.9%)، وفقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2011) حيث بلغ (11.27%) زيادة على عام 2010، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2020) حيث بلغ (-20.5%)، ثم عام (2014) حيث بلغ (1.1%) مقارنة بعام 2013. أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل الدخل القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين معدل نمو خلال السنوات (2010–2021) بلغ (3.76%) وهو أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ خلال نفس الفترة (2.24%) وعربيا الذي بلغ (3.33%) ولدى الدول مرتفعة الدخل (1.24%). وقد كان أقل من الدول متوسطة الدخل (4.21%) والدول منخفضة الدخل (4.85%).

ويعود ذلك إلى توجه العديد من أفراد الشعب الفلسطيني للعمل في المنشآت الفلسطينية، بسبب الوضع السياسي غير المستقر، وفرض الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الإغلاق الشاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما حدا بالعمال للتوجه للعمل بالمنشآت الفلسطينية، وهذا بدوره زاد من نسبة الدخل القومي الإجمالي.

السؤال الثالث: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً للادخار في فلسطين للسنوات (2010–2021)؟

تم استخرج الادخار في فلسطين للأعوام (2010–2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (3): الادخار (2010–2021)

السنة	الادخار / مليون دولار	قيمة الزيادة	الادخار				
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل
2010	1127.7	-	-				
2011	161.4	-966.3	(%598.70)	%25.02	%40.98	%21.62	%33.71
2012	523.5	362.1	(%69.17	%25.16	%39.25	%22.15	%32.91
2013	1409.4	885.9	%62.86	%24.88	%36.23	%22.31	%31.50
2014	1260.1	-149.3	(%11.85)	%25.25	%33.15	%22.9	%31.25
2015	1591.4	331.3	%20.82	%25.15	%24.52	%23.1	%30.52
2016	1364.3	-227.1	(%16.65)	%24.60	%24.10	%22.63	%29.77
2017	2512.2	1147.9	%45.69	%25.12	%26.68	%23.13	%30.29
2018	2719.6	207.4	%7.63	%25.12	%27.85	%23.11	%30.46
2019	2631.9	(87.7)	(%3.2)	%27.2	%34	%23.8	%12.2
2020	1678.3	(953.6)	(%36.2)	%27	%22.7	%23.2	%11.3
2021	2716.9	(1038.6)	%61.9	-	-	-	-
المتوسط			%36.23-	%25.45	%30.95	%22.80	%27.39

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى وجود نمو في معدل الادخار، فقد بلغ معدل النمو بين عامي 2010–2021 (104%) إلا أن هذا النمو يعد بطيئاً وقليلاً، حيث بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2012)، بينما بلغ (69.17%) زيادة عن عام (2011)، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2011) حيث بلغ (-598.7%) مقارنة بعام (2010).

أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل الدخل القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين تراجعاً وفارقاً كبيراً مقارنة بدول العالم ودول العالم العربي والدول مرتفعة الدخل والدول متوسطة الدخل.

وبالرجوع إلى عام (2020) وعام (2011)، والذي شكل أعلى معدل انخفاض في الادخار، فإنه يمكن ربطه بالأحداث السياسية وعدم الاستقرار السياسي على النحو التالي:

■ **وقف إسرائيل تحويل المستحقات المالية للسلطة عام 2011 وعام 2020:**

بدأ التراجع في النمو مع قيام إسرائيل بوقف تحويل المستحقات المالية للسلطة الوطنية في شهر تموز من العام (2011) بسبب القرار الفلسطيني بالتوجه للأمم المتحدة، ما أثر على قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية، بسبب عمق الأزمة المالية التي تعانيها والناجمة عن عدم التزام المانحين بالتزاماتهم المالية تجاهها. (شحرور، 2011).

■ **السؤال الرابع: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010–2021)؟**

تم استخرج مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010–2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (4): مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010–2021)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي	قيمة الزيادة	نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي				
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل
2010	2929.8	-	-					
2011	3131.6	201.8	%6.44	%1.95	%1.45	%1.4	%4.78	%0.61
2012	3242.1	110.5	%3.41	%1.32	%4.21	%0.71	%3.96	(%0.24)
2013	3314.5	72.4	%2.18	%1.46	%0.94	%0.88	%3.92	%3.07
2014	3233	-81.5	(%2.52)	%1.65	%0.28	%1.43	%3.26	%2.42
2015	3277.9	44.9	%1.37	%1.69	%1.06	%1.76	%2.79	(%0.46)
2016	3489.8	211.9	%6.07	%1.41	%1.37	%1.15	%3.13	%1.27
2017	3463.1	-26.7	(%0.77)	%2.10	(%0.8)	%1.88	%3.78	%1.73
2018	3417.7	-45.4	(%1.33)	%1.92	%0.17	%1.74	%3.54	%0.96
2019	3378.3	(39.4)	(%1.2)	%1.5	%0.14	%1.34	%2.9	%1.72
2020	2922.5	(455.8)	(%13.5)	(%4.3)	(%7)	(%4.95)	(%2.33)	(%1.99)
2021	3045.3	112.8	%4.2	-	-	-	-	-
المتوسط			%0.40	%1.07	%0.18	%0.73	%2.97	%0.91

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى وجود نمو في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ معدل النمو بين عامي 2010–2021 (3.9%) إلا أن هذا النمو يعد بطيئاً وقليلاً، فقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2011) حيث بلغ (6.44%) زيادة على عام 2010، في حين بلغ أقل معدل نمو في عام (2020) حيث بلغ (-13.5%) ثم عام (2014) حيث بلغ (-2.52%) مقارنة بعام (2013).

أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين نمواً بلغ (0.40%) خلال الأعوام 2010-2021، وهو بذلك أقل من معدل النمو العالمي الذي بلغ (1.07%).

ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية، وكذلك سياسات الإغلاق التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة.

السؤال الخامس: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنوات (2010–2021)؟

تم استخرج مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (5): مؤشرات نصيب الفرد في فلسطين للأعوام (2010–2021)

السنة	نصيب الفرد من الدخل القومي	قيمة الزيادة	نمو نصيب الفرد من الدخل القومي				
			فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل
2010	3137.2	-	-					
2011	3365.6	228.4	%6.79	%2.05	%4.07	%1.54	%4.85	%4.7
2012	3498.3	132.7	%3.79	%1.29	%2.31	%0.7	%3.94	%3.79
2013	3624.7	126.4	%3.49	%1.44	%1.30	%0.93	%3.83	%3.68
2014	3579.9	-44.8	(%1.25)	%1.82	%1.32	%1.44	%3.82	%3.7
2015	3679.6	99.7	%2.71	%1.65	%2.29	%1.67	%2.86	%2.73
2016	3878.4	198.8	%5.13	%1.33	%0.99	%1.12	%2.98	%2.84
2017	3890.6	12.2	%0.31	%2.24	(%1.14)	%2.03	%3.98	%3.81
2018	3966.1	75.5	%1.90	%1.81	(%0.25)	%1.73	%3.31	%3.13
2019	3930.3	(35.8)	(%0.9)	%1.6	%0.03	%1.35	%3.14	%1.9
2020	3337.9	(592.4)	(%15.1)	(%4.4)	-	(%5.29)	(%2.15)	-
2021	3557.1	219.2	%6.6	-	-	-	-	-
المتوسط			%1.22	%1.08	%1.21	%0.72	%3.06	%3.36

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي)

بالنظر إلى الجدول (5) يتبين أن معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين عامي 2010-2021 بلغ (20.9%)، وبلغ أعلى معدل نمو سنوي في عام (2011) حيث بلغ (6.79%) زيادة على عام 2010، في حين

بلغ أقل معدل نمو في عام (2021)، حيث بلغ (15.1%)، يليه عام (2014) حيث بلغ (-1.25%) مقارنة بعام (2013).

أما بمقارنة دولة فلسطين بنمو معدل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقد حققت فلسطين نمواً بلغ (2.86%) خلال الأعوام 2010-2021، وهو بذلك أعلى من معدل النمو العالمي الذي بلغ (1.70%) وعربياً الذي بلغ (1.36%) ولدى الدول ذات الدخل المرتفع الذي بلغ (1.40%) في حين كان أقل من منعدل النمو لدى الدول متوسطة الدخل حيث بلغ معدل النمو لديها خلال نفس الفترة (3.37%) والدول منخفضة الدخل (3.55).

ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية في القطاعات الصناعية والزراعية، بسبب سياسة الإغلاقات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، والتوجه نحو الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السؤال السادس: ما واقع التنمية الاقتصادية تبعاً لمؤشر الشركات الأجنبية للسنوات (2011-2020)؟

تم استخرج الاستثمار الأجنبي في فلسطين للأعوام (2011-2020) وكانت على النحو التالي:

الجدول (6): الشركات الأجنبية الجديدة (2011-2020)

السنة	العدد	قيمة رأس المال (ألف دولار أمريكي)	الزيادة في عدد الشركات الجديدة
2011	33	31958.4	-
2012	29	427235.5	(%13.8)
2013	34	251894.3	%14.7
2014	24	20485.7	(%41.7)
2015	20	129853.8	(%20.0)
2016	22	38337.7	%9.1
2017	17	13139	(%29.4)
2018	30	171262.1	%43.3
2019	31	17939.6	%3.2
2020	2	5007.1	(%1450)

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقارير الإحصاء السنوي لوزارة الاقتصاد الفلسطينية للسنوات (2011-2020)

تشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى عدم نمو في عدد الشركات الأجنبية الجديدة في فلسطين، وقد كان أعلى معدل زيادة للشركات الجديدة في عام (2018) حيث بلغت نسبة الزيادة (43.3%) مقارنة بعام (2017) وقد كانت أقل معدل زيادة للشركات الأجنبية الجديدة في عام (2020) حيث بلغ (-1450%) مقارنة بعام (2019).

السؤال السابع: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010–2021)؟

تم استخرج مؤشر القوى العاملة في فلسطين بين الأفراد 15 سنة فأكثر للأعوام (2010–2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (7): نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر (2010–2021)

السنة	نسبة المشاركة	معدل النمو					
		فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل
2010	%43.7						
2011	%45.5	%1.8	(%0.24)	%0.5	(%0.15)	(%0.28)	(%0.24)
2012	%45.5	%0.0	(%0.21)	%0.15	%0.14	(%0.3)	(%0.2)
2013	%45.0	(%0.5)	(%0.24)	%0.29	(%0.6)	(%0.31)	(%0.18)
2014	%46.6	%1.6	(%0.24)	(%0.81)	%0.2	(%0.31)	(%0.22)
2015	%46.0	(%0.6)	(%0.17)	(%0.31)	%0.1	(%0.23)	(%0.9)
2016	%45.4	(%0.6)	(%0.19)	(%0.9)	%0.16	(%0.3)	(%0.2)
2017	%45.8	%0.4	(%0.13)	(%0.51)	%0.17	(%0.23)	(%0.3)
2018	%46.1	%0.3	(%0.15)	(%0.03)	%0.17	(%0.24)	(%0.5)
2019	%46.4	%0.3	(%0.12)	(%0.04)	%0.15	(%0.2)	(%0.4)
2020	%40.9	(%5.5)	(%2)	(%1.1)	(%0.85)	(%2.17)	(%1.93)
2021	%43.4	%2.5	0	0.14	%0.16	%0.43	%0.36
		%0.03-	%0.34-	%1.02	%0.03-	%0.38-	%0.43-

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى زيادة نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010–2021) حيث بلغ أعلى معدل زيادة عام (2021) نسبة (2.5%) مقارنة بعام (2020) وأقل معدل زيادة عام (2020) بلغ (-5.5%) يعليه عام (2015–2014) بلغ (-0.6%).

أما بمقارنة معدل نمو القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر، فقد حققت دولة فلسطين نمواً مقارنة بالدول العالمية، والعربية، والدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي حققت تراجعاً في معدل التوظيف خلال نفس الفترة.

السؤال الثامن: ما تأثير عدم الاستقرار السياسي في فلسطين على التنمية الاقتصادية فيها مقارنة بالتصنيفات العالمية تبعاً لمؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر للسنوات (2010–2021)؟

تم استخرج مؤشر معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين بين الأفراد 15 سنة فأكثر للأعوام (2010-2021) وكانت على النحو التالي:

الجدول (8): معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر (2010–2021)

السنة	نسبة المشاركة	معدل النمو				
		فلسطين	عالمياً	عربياً	بلدان مرتفعة الدخل	بلدان متوسطة الدخل	بلدان منخفضة الدخل
2010	%17.2						
2011	%17.3	%0.1	(%0.12)	%1.03	(%0.32)	(%0.07)	(%0.04)
2012	%19.0	%1.7	(%0.33)	%0.21	%0.03	(%0.05)	(%0.03)
2013	%18.6	(%0.4)	0	%0.7	(%0.08)	%0.03	(%0.04)
2014	%17.7	(%0.9)	(%0.14)	%0.8	(%0.6)	(%0.04)	(%0.03)
2015	%16.6	(%1.1)	%0.1	%0.3	(%0.61)	%0.16	%0.03
2016	%17.5	%0.9	%0.3	(%0.23)	(%0.47)	%0.16	(%0.05)
2017	%18.4	%0.9	(%0.1)	%0.19	(%0.57)	%0.02	(%0.09)
2018	%17.3	(%1.1)	(%0.18)	(%0.8)	(%0.51)	(%0.11)	(%0.08)
2019	%14.6	(%2.7)	%0.1	(%0.22)	(%0.26)	%0.07	%0.01
2020	15.7%	%0.7	%1.2	%1.48	%1.7	%1.1	%0.8
2021	15.5%	(%0.2)	(%0.2)	%0.14	(%0.8)	(%0.3)	%0.2
		%0.19-	%0.06	%0.33	%0.23-	%0.09	%0.06

(المصدر: إعداد الباحثين بناء على تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2021، ومعلومات البنك الدولي)

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى انخفاض نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) حيث بلغ أعلى معدل انخفاض عام (2019) بنسبة (2.7%) مقارنة بعام (2018) وأعلى معدل زيادة عام (2012) بلغ (1.7%).

وقد حققت فلسطين نسباً مرتفعة في خفض معدل البطالة لدى المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حيث بلغ معدل الانخفاض (0.19%) وهو أعلى من معدل انخفاض نسبة البطالة عالمياً الذي بلغ زيادة بنسبة (0.06%) وأعلى من معدل انخفاض البطالة لدى الدول العربية الذي بلغ زيادة بنسبة (0.33%).

ويعود ذلك إلى السياسات الحكومية في خفض معدل البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بناءا على تحليل البيانات، خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجود دور لعدم الاستقرار السياسي والاحتلال الإسرائيلي في التأثير على النمو الاقتصادي في فلسطين.
- وجود تنمية اقتصادية في فلسطين على الرغم من جميع المعيقات، وتحقيقها معدلات عالية على المستوى العالمي في التنمية الاقتصادية فيها.
- وجود نمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وتفوق فلسطين في مستوى النمو خلال السنوات (2010-2021) حيث حققت معدل نمو (3.04%) وهو بذلك أعلى من معدل النمو العالمي وعلى مستوى الدول العربية.
- وجود نمو في معدل الدخل القومي الإجمالي، وحققت فلسطين معدل نمو خلال السنوات (2010-2021) بلغ (3.76%) وهو أعلى من معدل النمو العالمي ومعدل نمو الدول العربية.
- وجود نمو في معدل الادخار، إلا أنه حققت فلسطين تراجعاً وفارقاً كبيراً مقارنة بدول العالم ودول العالم العربي والدول مرتفعة الدخل والدول متوسطة الدخل، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية في عام (2011) التي شهدت وقف إسرائيل تحويل المستحقات المالية للسلطة.
- وجود نمو في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حققت فلسطين نمواً بلغ (0.40%) خلال الأعوام (2010-2021)، أعلى من معدل النمو عربياً.
- حققت فلسطين نمواً بلغ (1.22%) خلال الأعوام (2010-2021) في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو بذلك أعلى من معدل النمو العالمي وعربياً.
- عدم وجود نمو في عدد الشركات الأجنبية الجديدة في فلسطين
- زيادة نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) بمقارنة معدل نمو القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر، فقد حققت دولة فلسطين نمواً مقارنة بالدول العالمية، والدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض التي حققت تراجعاً في معدل التوظيف خلال نفس الفترة.
- انخفاض نسبة البطالة بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر من عام (2010-2021) حققت فلسطين نسباً مرتفعة في خفض معدل البطالة لدى المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حيث

بلغ معدل الانخفاض (0.19%) وهو أعلى من معدل انخفاض نسبة البطالة عالمية وأعلى من معدل انخفاض البطالة لدى الدولة منخفضة الدخل والدول العربية.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة، يوصي الباحثين بما يلي:

- ضرورة العمل على نشر التقارير السنوية والربع سنوية الإحصائية، لما لها من دور في تقييم مستوى التنمية الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء التقارير الصادرة.
- العمل على تعزيز صمود المواطنين في ظل الهجمات والمعيقات التي يسببها الاحتلال، لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ضرورة العمل على تعزيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين، لما له من دور في زيادة مستوى الدخل وتحسين المستوى المعيشي في فلسطين، من خلال تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على الاستثمار.
- ضرورة المحافظة على مستوى متقدم في التنمية الاقتصادية، والاهتمام بكافة القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية لما لها من دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- ضرورة العمل على تحقيق العدالة في الانفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- عمل المزيد من الأبحاث والدراسات للتعرف على مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة ولوزارة الاقتصاد في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية.

المراجع:

المراجع العربية:

1. إبراهيم، لطيفة. (2006). "**الديموقراطية بين الحقيقة والوهم**"، القاهرة، مصر: عالم الكتاب.
2. أبو عرب، خليل. (2008). " أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"، (**رسالة ماجستير منشورة**)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
3. باني، مرعي. (2017). "العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد (8)، العدد (4)، مصر.
4. بدر الدين، إكرام. (1982). "الاستقرار السياسي في مصر(1952-1970)"، **مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام**، عدد (69)، تموز 1982، مصر.
5. بوعافية، محمد الصالح. (2016). "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (15)، جامعة قاصدي، الجزائر.

6. الجرجاوي، أيمن. (2014). "العدوان الإسرائيلي على غزة في أرقام، موقع الجزيرة الالكتروني https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/6/

7. داودي، عبد الفتاح. (2018). "الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد (6)، جامعة الوادي، الجزائر.

8. الرشواني، منار محمد. (2003)." **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن**"، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

9. راضي، بسام وآخرون. (2019). "دور نظم المعلومات الجغرافية في دقة حصر الأضرار الزراعية في قطاع غزة بعد الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية في 2014م"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي**، المجلد (1)، العدد (4)، برلين.

10. ربابعة، داود. (2017). "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية 2003-2016"، (**رسالة ماجستير غير منشورة**)، جامعة اليرموك، الأردن.

11. السرحان، حسين أحمد دخيل. (2019) . "أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003"، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، جامعة كربلاء، العراق.

12. شحرور، زلفي. (2011):"تأثر بالأزمات السياسية. تراجع في النمو وفي الواردات"، موقع وكالة الأبناء والمعلومات الفلسطينية https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Th60Zva589567202862aTh60Zv

13. الشرعة، نايف. (2018). "أثر التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية السياسية: البحرين أنموذجا (2005-2017)"، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، جامعة مؤتة، الأردن.

14. الشرفات، علي. (2010). **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، ط1، عمان، الأردن: دار جليس الزمان.

15. شهيب، عادل. (2018)."أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على التنمية والاستثمار السياحي"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد (17)، ص316-328، الجزائر.

16. الشرياني، محمد علي عمير. (2002). "العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1999"، (**رسالة ماجستير غير منشورة**)، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

17. صالح، أبو سفيان. (2015). "التنمية الاقتصادية: مطلب ملح للدول النامية للحد من تكريس التبعية"، **مجلة المال والاقتصاد**، العدد (77)، السودان.

18. الظالمي، رشيد. (2015). "إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق أنموذج"، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد (1)، المجلد (5)، العراق.

19. عقل، منتهى؛ وعبد الرزاق فراج. (2000). **"تقرير حول التنمية الاجتماعية في فلسطين خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوبنهاجن"**، رام الله، فلسطين: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

20. علي، مدين. (2008). "إشكالية العلاقة ما بين التنمية وعدم الاستقرار السياسي والتهديد الأمني، ندوة التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي"، **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية**، مصر.

21. عميش، سمير سالم. (2011)."**الديمقراطية الحرية التعددية**"، الأردن: أزمنة للنشر والتوزيع.

22. القرشي، مدحت. (2010). **"التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات"**. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

23. القريشي، محمد صالح تركي. (2009). **"علم اقتصاد التنمية"**. عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

24. محمد، ضياء الدين محمد. (2017). "الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان/الجبهة القومية الإسلامية نموذجا"، استرجعت من الرابط:

http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc

25. مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. (2007)."**اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية**"، عقد اللقاء يوم السبت 2007/8/18

26. النسور، دانا. (2021). **"التنمية الاقتصادية"**، موقع رواد، استرجع من الرابط بحث عن التنمية الاقتصادية - رواد (rouwwad.com) بتاريخ (2022/8/23).

27. ويكيديا. (2015). "اقتصاد فلسطين"، استخرجت من الرابط اقتصاد فلسطين - ويكيبيديا(wikipedia.org) بتاريخ (2022/8/30).

التقارير:

1. تقرير مسح القوى العاملة الفلسطينية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019
2. تقارير الإحصاء السنوي لوزارة الاقتصاد الفلسطينية للسنوات (2011-2020)
3. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018.
4. البنك الدولي–موقع الكتروني.

المراجع الأجنبية:

1. Seddique, H. (2019). "Impact Of Political Instability On Economic Growth, Poverty And Income Inequality", **Pakistan Business Review**, vol. (20), no.(4).
2. Chawdhury, J. (2016). "**Political Instability A Major Obstacle To Economic Growth In Bangladesh**", Thesis Centrica, University Of Applied Sciences Business Management.

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 9 (2022)، Volume 3, Issue 9

الرقابة القضائية على سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة (66–85)

الباحثة: هديل حاتم ضيف الله الفلاحات، الأردن، Falahat_Hadeel@yshoo.com

The extent of judicial oversight on the authority of the criminal judge in assessing the penalty

Hadeel Hatem Falahat, (Jordan)

الملخص:

تناول هذا البحث موضوع رقابة محكمة التَّمييز على سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة في ظل النظام القضائي الأردني، حيث إنَّ المشرّع الأردني أكَّد على شرعية الجرائم والعقوبات وذلك في المادة الثالثة من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته بأنَّه: "لا جريمة إلَّا بنص ولا يقضى بأي عقوبة أو تدبير لم ينص عليهما القانون حين اقتراف الجريمة"، فالمشرّع يفرض عقوبة لكل فعل بموجب نصوص قانونية، وغالباً فإنَّ العقوبة تكون بين حدَّين، أدنى وأعلى، ويُترك للقاضي سلطة اختيار العقوبة الملائمة بين هذين الحدَّين بهدف تحقيق التفريد العقابي على نحو يتناسب مع شخصية الجاني وظروفه الاجتماعية والنفسية، كما أنَّ للمشرّع سلطة النزول عن الحد الأدنى إذا ما توافرت ظروف مخففة تستدعي التخفيف، وله تشديد العقوبة والخروج على الحدِّ الأعلى إذا ما توافرت ظروف التشديد، كما له سلطة وقف تنفيذ العقوبة.

الكلمات المفتاحية: تفريد العقاب، الظروف المشددة، الأعذار القانونية، وقف تنفيذ العقوبة.

Abstract:

This research dealt with the issue of the Court of Cassation's control over the power of the criminal judge to assess the punishment under the Jordanian judicial system, as the Jordanian legislator affirmed the legality of crimes and penalties in article III of the Penal Code No. 16 of 1960 and its amendments as follows: "There is no crime except by a provision and no penalty or measure not provided for by law shall be imposed when the crime is committed"، The legislator imposes a penalty for each act under legal provisions, often between two limits, lower and higher, and leaves it to the judge to choose the appropriate penalty between these two limits with a view to achieving punitive individualization in a manner commensurate with the personality of the offender and his social and psychological circumstances.

Keywords: Individualization of punishment, aggravating circumstances, legal excuses, suspension of execution of the sentence.

مقدِّمة:

دأبت التَّشريعات الجزائية على وضع العقوبات لمواجهة الجريمة، وذلك على ضوء ماديات شخصية وموضوعية متوخياً درء خطر حال، أو محتمل على مصلحة، وعليه ارتأى أنَّها جديرة بالحماية القانونية.

إنَّ المشرّع ومهما أُوتي من بُعد نظر لا يستطيع أن يُحيط بجميع الأشكال التي يمكن أن يظهر عليها السُّلوك الضَّار بالمصلحة محل الحماية الجزائية، كما لا يمكنه أن يحيط بكل فروض الخطورة الإجرامية للجاني، ومن هنا اهتدى الفكر العقابي الى اسلوب يعد هو الاهم في الأساليب العقابية الا وهو تفريد العقوبة وذلك من أجل تلافي العيوب التي قد تنجم عن استعمال مبدأ المساواة المطلقة بين جميع المجرمين، إضافة إلى أنَّ هذا الاسلوب يحقق العدالة التي يسعى اليها القضاة في اعمالهم.

قد يترك المشرّع الجزائي العقوبة بين حدين أدنى وأعلى، ويترك لتقدير القاضي سلطة اختيار القدر اللازم من العقوبة بين هذين الحدَّين، بهدف إتاحة الفرصة له لتفريد العقوبة على نحو يتناسب مع شخصية الجاني وظروفه الاجتماعية والصحية والنفسية.

يهتم قانون العقوبات الأردني بفكرة العدالة في الجزاء، لذلك فإنَّه يهتمُّ بالجانب الشَّخصي في تقديره للجزاء الذي يوقع على بعض مرتكبي الجرائم، حيث تبنَّى نظام وقف تنفيذ العقوبة، كما يعتدُّ بالظروف التي تقترن بالجريمة، سواء ظروف مادية، أم ظروف شخصية، فجعل من بعضها سبباً لتشديد العقوبة، ومن بعضها الآخر سبباً لتخفيف العقوبة، أو الإعفاء منها تماماً.

مشكلة البحث:

تتمثَّل مشكلة هذا البحث في معرفة الأُسس التي يعتمدها القاضي في تقديره للعقوبة، وفي الضوابط الواجب عليه اتباعها، وحدود رقابة محكمة التَّمييز على سلطة القاضي إزاء تقديره للعقوبة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضُّوء على مسألة مهمَّة من مسائل العدالة الجزائية، التي تتمثَّل في تفسير وفهم السُّلطة التقديريَّة التي يتمتع بها القاضي الجزائي، وحدود هذه السُّلطة، بالإضافة إلى العوامل التي تدفع القاضي إلى تشديد العقوبة، أو تخفيفها، أو وقف تنفيذها، ومدى رقابة محكمة التَّمييز على هذه السُّلطة، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات التي تعود بالنَّفع على المشرّع الأردني.

أسئلة البحث:

يثير هذا البحث العديد من التساؤلات المهمة بشأن سلطة القاضي في تقدير العقوبة منها على سبيل المثال:

1. ما المقصود بالسُّلطة التقديريَّة للقاضي؟
2. ما المقصود بالتفريد العقابي، وما هي أنواعه؟
3. ما هي عوامل تشديد العقوبة؟
4. ما هي سلطة القاضي في تخفيف العقوبة؟
5. ما هي ضوابط سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة؟

منهجية البحث:

أكثر المناهج العلميَّة توافقاً للبحث في مسألة رقابة محكمة التَّمييز على سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة والإلمام بها من جميع أبعادها، تتمثَّل في المنهج التَّحليلي؛ وذلك لتحليل النُّصوص القانونية الجزائية، والتعرُّف على مقاصدها وأبعادها بعمق، كذلك تحليل الاجتهادات القضائيَّة الصَّادرة عن محكمة التَّمييز ذات العلاقة بموضوع دراستنا، وبيان مدى انسجامها مع نصوص القانون.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدِّمةٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ تتضمَّن أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة، وبعض التَّوصيات التي نأمل أن يأخذ بها المشرّع الجزائي الأردني، وقضاء محكمة التَّمييز الموقرَّة.

جاء المبحث الأول وعنوانه "ماهية السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجزائي"، بمطلبين: الأول خصِّص لتحديد المقصود بالسُّلطة التقديريَّة للقاضي، أمَّا المطلب الثاني فخصِّص للتفريد العقابي.

وجاء المبحث الثاني وعنوانه "مظاهر سلطة القاضي في تقدير العقوبة"، بثلاثة مطالب: تحدَّث الأول منها عن سلطة القاضي في تخفيف العقوبة، والثاني كان لسلطة القاضي في تشديد العقوبة، أمَّا الثالث، فقد خصَّصناه لسُّلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة.

المبحث الأول

ماهية السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجزائي

حتى يتسنَّى لنا معرفة كيفية ممارسة القاضي الجزائي لسُّلطته التقديريَّة فيما يخصُّ تقدير العقوبة، فلا بُدَّ من بيان ماهية تلك السُّلطة، وبناءً على ذلك، فإنَّنا سنفرد في هذا المبحث مطلباً لمفهوم السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجزائي، وآخر لتفريد العقاب.

المطلب الأول

مفهوم السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجزائي

تطرَّق هذا المطلب إلى مفهوم السُّلطة التقديريَّة لغةً واصطلاحاً على النَّحو التالي:

الفرع الأول:مفهوم السُّلطة التقديريَّة لغة:

السُّلطة التقديريَّة لفظ مركَّب من كلمتين هما: السُّلطة، والتقديريَّة؛ وستقوم الباحثة بتعريف كل منهما على حدى.

السُّلطة في اللغة:

جاءت كلمة (سُلطة) في بعض كتب ومعاجم اللُّغة العربيَّة وجذرها (سلط) بعدة معاني منها: الحُجَّة، البيِّنة السُّلطان، السَّيطرة، وغيرها. وتعرَّف السُّلطة بأنَّها:" سَلَطَ، السُّلطة مصدراً، والسَّليط من الرِّجال والنِّساء والسُّلطان بمعنى الحُجَّة، والسُّلطان أي قدرة المِلك، وقدرة من جعل ذلك له وإنْ لم يكن ملكاً، مثل: قد جعلت له سُلطاناً على أخذ حقِّي من الغير"[67]، وهي بمعنى السَّيطرة والتَّحكم[68].

التقديريَّة في اللغة:

تعرَّف التقديريَّة من قَدَرَ، قدر، قدراً: نظر اليه ودبره، واقتدر الشي بين مقداره، وقدر بفتح القاف وتشديد الدال: تدلُّ على التمهُّل والتفكُّر في تسوية أمر وتهيئته والحكم به عليه.[69]

والتقدير يدلُّ على ما يلي:

- القدرة الطاقة والقوة على الشيء والتمكُّن منه[70].
- تقدير الشيء بالشيء: قياسه به[71].

الفرع الثاني: مفهوم السُّلطة التقديريَّة اصطلاحاً:

لم يتَّفق الفقهاء بشأن تحديد مفهوم سلطة القاضي الجزائي في التقديريَّة، ويعود ذلك الخلاف الى تمسك البعض بالشرعية حيال ذلك، فهذه السُّلطة تعني حرية القاضي الجزائي، والتسليم بوجودها من وجهة نظرهم ان القاضي حرٌ في اختيار القرار أنه مناسب وضروري للواقعة المعروضة عليه، وبما أنَّ قانون العقوبات يحكمه مبدأ الشرعية فلا مجال للقول في ظله بالسُّلطة التقديريَّة للقاضي.(72)

كما تمَّ تعريفها على أنَّها: تنظيم قانوني لإعمال القواعد التجريمية موضوع التنفيذ بالنسبة لعملية المطابقة وما ينتج عنها من آثار.(73)

ذهب جانبٌ من الفقه إلى تعريف السُّلطة التقديريَّة للقاضي على أنَّها: "قدرة القاضي على الملائمة بين الظروف الواقعية للحالة المعروض عليه وظروف مرتكبها والعقوبة التي يقرِّرها أو التدبير الذي ينزله ضمن الأطر المقرَّرة قانوناً على وجه يحقِّق التنسيق بين المصالح الفردية والاجتماعية".(74)

كما قال البعض أنَّها "الرُّخصة الممنوحة للقاضي بين حدَّين أقصى وأدنى للعقوبة مع مراعاة ظروف المتَّهم والجريمة".(75)

وعرَّفها الدكتور محمود نجيب حسني على أنَّها: "القدرة على التُّحرك بين الحدَّين الأدنى والأعلى للعقوبة لتحديدها بينهما أو عند إحداهما"(76)، وتعدُّ هذه أبسط صورة لها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن للباحثة أن تُعرِّف السُّلطة التقديريَّة على أنَّها: سلطة استمدَّت أساسها من القانون الذي منحها للقاضي الجزائي في فهم الواقع وتأويله للنَّص، وهي مُلزمة للقاضي، فلا يجوز التحلُّل منها بحجة عدم وجود نص قانوني.

المطلب الثاني

تفريد العقاب

أخذ المشرّع الأردني بمبدأ تفريد العقاب؛ أي ملاءمة العقوبة للفرد، فلم يعد القاضي الجزائي عند اختياره للعقوبة ينظر إلى نوع وجسامة الجريمة المرتكبة فقط، إنَّما يأخذ في اعتباره شخصية الجاني، نزولاً إلى مبدأ تفريد العقاب، ولبيان ماهية التفريد العقابي، سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النَّحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم التفريد العقابي:

إنَّ من أهم الأساليب العقابية التي اهتدى لها الفكر العقابي، هو التفريد العقابي، وذلك من أجل القضاء عن العيوب التي تنجم عن استعمال مبدأ المساواة المطلقة بين المذنبين، بالإضافة أنَّها تحقِّق العدالة العقابية التي يستهدفها الجميع.

والمقصود بتفريد العقوبة هو: إخضاع كل مجرم بحسب درجة خطورته أو حالته لما يلائمه من تدابير تربوية، أو وقائية، أو علاجية بهدف تهذيبه وتقويمه.(77)

لقد تباينت الآراء حول من يقرِّر العقاب، وكانت الآراء مختلفة، إلَّا أنَّه تمَّ تقسيمها وإجمالها في ثلاثة أنواع على النَّحو التالي:

الأول: التفريد التشريعي:

يرى البعض أنَّ التفريد العقابي يجب أن يتقرَّر في التشريع؛ أي ذلك الذي يتولاه المشرِّع نفسه احتراماً لمبدأ الشرعية، ويُقصد بالتفريد التشريعي: أن يضع المشرِّع مسبقاً تدرُّجات في السِّلم العقابي حسب ظروف وأحوال كل جريمة(78).

وتتمثَّل هذه الصُّورة من التفريد فيما ينصُّ عليه المشرِّع من حدٍّ أدنى وأقصى للعقاب، إضافة إلى الظروف المشددة التي يترتَّب على تحقُّقها تشديد العقوبة والأعذار القانونية المخففة للعقاب التي توجب تخفيف العقوبة إلى أقل من حدّها الأدنى المقرُّر قانوناً، أو الأعذار المعفية من العقاب، التي تعفي الجاني من العقوبة على الرغم من قيام مسؤوليته.

الثاني: التفريد القضائي:

ويقصد به التفريد الذي يصدر عن القاضي حينما يهم بإصدار حكم الإدانة.(79) ويرى جانب من الفقه أنَّ التفريد القضائي للعقوبة هي سلطة تمنحها التَّشريعات للقاضي الجزائي في مجال تطبيقه للعقوبة، وذلك بإحداث المواءمة بين العقاب المحدَّد من جهة، وبين ومقتضيات الظروف الخاصة بكل قضية من جهة أخرى، سواء ما تعلَّق منها بالجريمة أم الجاني.(80)

وعرَّفه البعض على أنَّه: "التفريد الذي يراعي المشرِّع في إنشاءه للعقوبة تدريجها بين حدَّين أدنى وأعلى بحسب ظروف المجرم والجريمة، ممَّا يفرض على القاضي تطبيق نص ما عقوبته أشد، أو أخف من العقوبة المقررة لذات الجريمة إذا وقعت في ظروف معينة أخرى، أو من قِبَل جناة آخرون".(81)

وللقاضي في مجال التفريد القضائي وسائل عديدة، كتعين القدر المناسب من العقوبة ضمن حدَّيها الأدنى والأعلى، وتخفيف أو تشديد، أو وقف تنفيذ العقوبة، أو الاختيار ممَّا هو مناسب وفق نظام العقوبات التخييرية والعقوبات البديلة.

الثالث: التفريد التنفيذي أو الإداري:

وهو الذي تقوم به الإدارة العقابية القائمة على تفريد العقوبة بهدف إصلاح حال المجرم وذلك دون الرُّجوع إلى السُّلطة القضائية، وذلك من خلال فحص المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحريَّة فحصاً نفسياً واجتماعياً وطبياً.[82]

ويُعدُّ الإفراج الشَّرطي عن المحكوم عليه إذا استوفى مدَّة معينة من العقوبة المحكوم بها، إذا وُجد ما يدعو للثقة بأنَّه لن يسلك طريق الجريمة مرَّة أخرى أحد مظاهر التفريد الإداري.

وما يهمُّنا في هذا البحث، هو التفريد القضائي، إذ لا تثور السُّلطة التقديريَّة للقاضي في تقديره للعقوبة إذا كان المشرّع يحدِّد عقوبة وحيدة ذات حدٍّ واحدٍ بالنَّص الواجب التطبيق، وعليه فإنَّ التفريد العقابي واختيار الجزاء المناسب هو السَّند الواقعي لسلطة القاضي في حدود ما يسمح به المشرّع الجزائي.

الفرع الثاني: التفريد القضائي هو السند الواقعي لسلطة القاضي في تقدير العقوبة:

إنَّ السُّلطة التقديريَّة للقاضي في اختيار العقوبة لا يمكن لها أن تثور إذا كان المشرّع يقرّر عقوبة وحيدة ذات حدٍّ واحد وذلك بالنَّص التشريعي واجب التطبيق، ويتوقَّف نجاح القاضي في قيامه بمهمة التفريد القضائي إلى حدٍّ كبيرٍ على مدى النِّطاق القانوني الذي يمارس من خلاله عملية اختيار العقوبة الملائمة. ويقصد بهذا النطاق، المجال الواقع بين الإطار التشريعي والإطار القضائي، فإذا انعدمت المسافة بين هذين الإطارين كان معنى ذلك أنَّ المشرّع جرَّد القاضي من كل سلطة تقديرية، وكلما اتَّسعت المسافه بين الإطارين كلما دلَّ ذلك على توسيع المشرّع من سلطة القاضي التقديريَّة. فإن فعل المشرّع ذلك؛ أي وسع المسافة بين الاطار التشريعي ةالقضائي كان ذلك بمثابة اعتراف منه على أهمية التفرد القضائي فاذا التزم القاضي في النطاق القانوني وفقا للحدود والإمكانات التي رسمها المشرّع فإنَّه يذلك يكون قد احترم قاعدة الشرعية[83].

والخلاصة أنَّ التفريد العقابي واختيار الجزاء المناسب هو السَّند الواقعي لسلطة القاضي في حدود، وعلى ضوء ما يسمح به المشرّع الجزائي.

المبحث الثاني

مظاهر سلطة القاضي في تقدير العقوبة

وضع المشرّع الأردني العقوبة بين حدَّين أدنى وأعلى، وجعل للقاضي سلطة تقديرية في تقدير العقوبة التي يوقعها بين هذين الحدَّين، ولم يحصر المشرّع السُّلطة التقديريَّة للقاضي في هذا الإطار فقط، إنَّما عمل على توسيعها، بحيث سمح للقاضي بالهبوط عن الحدّ الأدنى إذا ما توافرت أسباب مخففة، وبتجاوز الحدّ الأعلى عند توافر أسباب مشددة، كذلك سمح للقاضي أيضاً ضمن شروط محدَّدة بأن يضمِّن حكمه بالعقوبة الأمر بوقف تنفيذها.

المطلب الأول

سلطة القاضي في تخفيف العقوبة

يُقصد بتخفيف العقوبة استبدال القاضي العقوبة المقرَّرة بالقانون بعقوبة أخف منها، وعليه فإنَّ نزول القاضي إلى الحدِّ الأدنى للعقوبة أو ما يزيد عليها لحدِّها الأقصى لا يدخل في إطار المعنى القانوني لفكرة تخفيف العقوبة[84]، إذاً فالظروف المخففة هي نظام يسمح للقاضي بعدم إيقاع العقوبة الأصلية المقرَّرة للواقعة، بل عقوبة أخفُّ منها، ويرجع سبب أخذ المشرّع بنظام تخفيف العقوبة إلى أنَّه من الممكن في بعض الأحيان أن تكون العقوبة المنصوص عليها أشدُّ ممَّا ينبغي، حتى وإن نزل القاضي بها إلى الحدِّ الأدنى، فجيء بهذا النظام ليتلاءم بين الظروف الخاصة التي أحاطت بالجريمة وبين مقدار العقوبة.[85]

الفرع الأول: أنواع الظروف المخففة:

تقسم الظروف المخففة التي تحمل القاضي على النزول بمقدار العقوبة عن حدها الأدنى إلى قسمين:

1. الأسباب المخففة التقديريَّة:

هي الأسباب والظُّروف التي لم يحدِّدها المشرّع الأردني وتركها لفطنة القاضي؛ أي أعطاه سلطة تقديرية في تقريرها من عدمه،[86] وعليه فهي ظروف قضائية تخوِّل القاضي الحكم بعقوبة تقل عن الحدِّ الأدنى المقرَّر قانوناً، ولم يحدِّد المشرّع الأسباب المخففة التقديريَّة، إذ إنَّها كبيرة ومتجدِّدة، ولا يمكن الإحاطة بها كلّها.[87]

أوجب المشرّع على القاضي في حال أخذه بالأسباب المخففة التقديريَّة الالتزام بالحدود التي نصَّ عليها قانون العقوبات الأردني رقم (9) لسنة 2022، في المادتين (99) و (100)، وقد قصرها المشرّع على الجنايات والجنح دون المخالفات.

ولا بدَّ لنا من الإشارة إلى أنَّه في حالة تطبيق الأسباب المخففة التقديريَّة، فإنَّ ذلك لا يؤثر على الوصف القانوني للجريمة، إذ تبقى الجناية جناية، والجنحة جنحة.[88]

2. الأعذار القانونية:

رغم أنَّ المشرّع قد أجاز للقاضي تقدير العقوبة بين حدَّيها الأدنى والأعلى، وأجاز له أن ينزل عن الحدِّ الأدنى في حالة أخذه بالظروف المخففة؛ إلَّا أنَّه أوجب على القاضي تخفيف العقوبة في حالات معيَّنة نصَّ عليها قانون العقوبات، ويستفيد منها مرتكب الجريمة إذا انطبقت عليه الحالات المنصوص عليها، وهو ما يُطلق عليها الأعذار القانونية.[89]

والأعذار القانونية على نوعين:

أ- الاعذار المحلَّة أو المعفيَّة من العقاب :

تُعرَّف الاعذار المحلَّة بأنَّها: أسباب تعفي من العقاب رغم بقاء أركان الجريمة كافة، وشروط المسؤولية عنها متوافرة.[90]

والأعذار المحلَّة حدِّدت في القانون على سبيل الحصر، ذلك أنَّ هذه الأعذار تحمل طابع الاستثناء، وتأكيداً لذلك ما نصَّت عليه المادة (95) من قانون العقوبات على أنَّه: "لا عذر على جريمة إلَّا في الأحوال التي عيَّنها القانون".

ومن تطبيقات هذا النوع من الأعذار، إعفاء أصول الجناة وفروعهم وأزواجهم وزوجاتهم وأشقائهم وشقيقاتهم في حال ارتكب أحد هؤلاء جرم إخفاء الجاني، أو ساعده على التواري عن وجه العدالة،[91] إذ منح المشرّع الإعفاء من العقاب في هذه الحالة للمحافظة على الروابط العائلية[92]، كذلك الحال ما نصَّت عليه المادة (109) من قانون العقوبات التي جاء فيها: "يعفى من العقوبة من اشترك في مؤامرة على أمن الدولة وأخبر السُّلطة بها قبل البدء بأي فعل مهيئ للتنفيذ"، فالمنفعة المرجوَّة من الإعفاء، هو أنَّ الشريك في جريمة المؤامرة على أمن الدولة إذا أخبر السُّلطات المختصَّة، فإنَّه بذلك يقدِّم خدمة للمجتمع، فيقرِّر بذلك المشرّع إعفائه من العقوبة.

أمَّا فيما يخصُّ الأثر المترتِّب على الأعذار المحلَّة، فهو الإعفاء من العقوبة، فالفعل الجرمي الذي يُعفى فاعله من العقاب يبقى محتفظ بالصِّفة الجرمية، وإذا كانت شخصية الجاني على قدرٍ من الخطورة؛ فأجاز المشرّع للقاضي أن يُنزل بفاعل الجريمة بعض التدابير الاحترازية.[93]

ب- الأعذار القانونية المخففة:

الاعذار القانونية المخففة، هي وقائع توجب تخفيف العقوبة إلى أقل من الحد الأدنى المقرَّر قانوناً، نصَّ عليها المشرّع دون سلطة للقاضي في تقريرها.[94] وتقسم الأعذار القانونية المخففة إلى نوعين:

1. أعذار مخففة عامة:

هي الأعذار التي يمكن لأي مرتكب للجريمة أن يستفيد منها إذا ما توافرت به شروط العذر. ومن تطبيقات هذه النوع من الأعذار عذر الاستفزاز الذي نصَّ عليه المشرّع في المادة (1/98) من قانون العقوبات الأردني، التي جاء فيها: "يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه"، كذلك عذر صغر السن الذي ورد النَّص عليه في قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، حيث يعتبر صغر السن عذراً عاماً يخفِّف المسؤولية، وتتفاوت عقوبة الحدث بتفاوت سنِّه، إذ إنَّ هناك قواعد تطبَّق على الحدث الفتى، وأخرى تطبق على الحدث المراهق.[95]

2. اعذار مخففة خاصة:

إنَّ الاعذار المخفِّفة الخاصة هي التي ينحصر نطاقها في عدّة جرائم نصَّ عليها القانون صراحةً، ويستفيد منها الجاني إذا ما توافرت شروطها به.

وفي التشريع الأردني يوجد العديد من الأمثلة على الأعذار المخفِّفة الخاصة، نذكر منها العذر المخفف الذي يمنح لمن يرتكب جريمة القتل، أو الجرح، أو الإيذاء إذا فوجئ بزوجته أو أحد أصوله، أو فروعه، أو أخواته في حال تلبسها بجريمة الزنا وفقاً لما نصَّت عليه المادة (340) من قانون العقوبات، كذلك العذر الذي يمنح للخاطف الذي يرجع المخطوف من تلقاء نفسه إلى مكانٍ أمين خلال ثمانية وأربعون ساعة دون أن يوقع عليه أي اعتداء ماسٌّ بالشرف والعرض، أو جريمة أخرى تؤلف جناية أو جنحة، وهذا ما نصَّت عليه المادة (303) من القانون سالف الذكر.

الفرع الثاني: رقابة محكمة التَّمييز على سلطة القاضي في تخفيف العقوبة:

بالرجوع لنص المادتين (99) و (100) من قانون العقوبات الأردني، نجد أنَّ المشرّع الأردني لم يضع ضوابط لتقدير الأسباب المخفِّفة التقديريَّة، ولم يذكر أمثلة لها تاركاً الأمر لسلطة القاضي التقديريَّة، إلَّا أنَّ المادة (3/100) من قانون العقوبات نصَّت على أنَّه: "يجب أن يكون القرار المانح للأسباب المخفِّفة معلَّلاً تعليلاً وافياً سواء في الجنايات أو الجنح".

وقضت محكمة التَّمييز: "إنَّ تقدير العقوبة الملائمة بين حدَّيها الأدنى والأعلى هي مسألة موضوعية تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ودون رقابة عليها من محكمة التَّمييز، كما أنَّ مسألة الأخذ بالأسباب المخففة التقديريَّة من عدمها من اطلاقات محكمة الموضوع يعود الأخذ بها من عدمه وفقاً لظروف وملابسات كل دعوى على حدة دون رقابة عليها من محكمة التَّمييز في هذه المسألة، إذ إنَّ رقابة محكمة التَّمييز في هذا الخصوص تكون بالرَّقابة على كفاية الأسباب والمبررات لاستعمال الأسباب المخففة التقديريَّة".[96]

وباستقراء النص القانوني والقرار التمييزي سالفا الذكر، فإنَّنا نجد أنَّ قرار المحكمة فيما يخصُّ منح الجاني السبب المخفِّف، أنَّه أمر متروك لسلطة القاضي الجزائي، فلا رقابة على أخذه بالظروف المخفِّفة من عدمه، إلَّا أنَّه وفي حال أخذ بها يجب أن يكون قراره معللاً تعليلاً كافياً وافياً، فالرقابة إذاً تكون على أسباب الأخذ بالظروف المخففة.

وفي مفهوم المخالفة، إذا ارتأت المحكمة عدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديريَّة فلا يكون من واجبها أن تبيّن أسباب رفض الأخذ بها، إذ يعود هذا الأمر لمحكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة التَّمييز.

أما فيما يخصُّ سلطة القاضي في حالة توافر عذر قانوني، فإنَّها تكون مقيَّدة، وبالتالي فإنَّ محكمة التَّمييز تفرض رقابتها على أخذ القاضي بالأعذار القانونية؛ ذلك أنَّ ليس له سلطة تقديرية في الأخذ بالعذر، أم لا ما دام أنَّ شروط العذر قد توافرت.

المطلب الثاني

سلطة القاضي في تشديد العقوبة

يُقصد بتشديد العقوبة تجاوز الحد الأعلى، أو تطبيق عقوبة أشدُّ ممَّا يقرِّره القانون للجريمة، وأسباب تشديد العقوبة هي ظروف نصَّ عليها المشرّع يترتَّب على تحقُّقها تشديد العقوبة جوازاً أو وجوباً.[97]

الفرع الأول: أسباب تشديد العقوبة:

هي أسباب تشديد للعقوبة تضمَّنها قانون العقوبات الأردني في مقابلة الأعذار القانونية المخففة، وتنقسم الأسباب المشددة إلى عدة أقسام وذلك بسبب الزاوية التي ينظر إليها، فمن حيث الرُّكن الماديّ، أو المعنويّ تقسم إلى:

أسباب تشديد ماديَّة، وشخصيَّة، أمّا الأسباب المادية فهي: الأسباب أو الظروف المرتبطة بالركن المادي للجريمة، كظرف الزَّمان، كأن يرتكب المجرم جريمته ليلاً، أو كظرف المكان، مثل ارتكاب ارتكاب جريمة السَّرقة في محل مسكون أو مُعدٌّ للسَّكن وغيرها،[98] أمَّا الظروف الشخصية فتتعلَّق بالجانب المعنوي للجريمة، أو بالشخصية الإجرامية[99]، كسبق الإصرار في القتل العمد، وصفة الخادم في جريمة السَّرقة، أو صفة الأصل في جريمة القتل المقصود.

كما تقسم من حيث أثرها في نوع الجريمة، فتقسم إلى ظروف مشددة مؤثرة في نوع الجريمة، وهي التي ترفع العقوبة المقرَّرة قانوناً من عقوبة الجنحة إلى عقوبة الجناية، كارتكاب السَّرقة مع حمل السلاح مثلاً، وأمَّا الظروف المشددة التي لا تؤثر في نوع الجريمة فهي تلك التي يترتب عليها زيادة مقدار العقوبة دون تغيير نوعها، ومن أمثلتها ارتكاب السرقة في أماكن العبادة[100].

وبصورةٍ عامة، فإنَّه وباستقراء نصوص العقوبات، فإنَّها تقسم الظروف المشددة إلى ظروف مشددة عامة وظروف مشددة خاصة، والظروف المشددة الخاصة يندرج تحتها ما تمَّ ذكره سابقاً، أمّا الظروف العامة فقد عالج بها المشرّع ظرفاً واحداً وهو التكرار (العود)، حيث نظمه المشرّع في المواد (101-104) من قانو العقوبات.

الفرع الثاني: رقابة محكمة التَّمييز على سلطة القاضي في تشديد العقوبة:

بالنسبة لسلطة القاضي التقديريَّة فيما يخصُّ الحكم في العقوبة المشدَّدة، فإنَّ التشديد الوجوبي يخرج عن نطاق السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجزائي تماماً، فسلطته في هذه الحالة تكون معدومة؛ أي ليس أمامه سوى تطبيق النص المشدَّد وتوقيع العقوبة المشدَّدة.[101]

وقضت محكمة التَّمييز بحكم لها أنَّه: "إذا ارتكب المتَّهم جناية هتك العرض خلال أقل من عشر سنوات على ارتكابه لجناية هتك العرض السَّابقة وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم بموجب حكماً مبرماً فإنَّه يقتضي تشديد العقوبة عملاً بالمادة (101) من قانون العقوبات".[102]

وبحكم آخر قضت بأنَّه: "إذا توصَّلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أنَّ المتَّهمين قد ارتكبا جناية هتك بسائر أركانها وعناصرها ثمَّ أقدما بعد ذلك على قتل المغدور قصداً للإفلات من العقاب على جناية هتك العرض جرمتا المتَّهمين بجناية هتك العرض بالتعاقب خلافاً لأحكام المادتين (1/296) و (1/301/أ) عقوبات، وقرَّرت وضعهما بالأشغال الشاقة مدة ست سنوات والرسوم لكل واحد منهما مع أنَّه كان عليها تشديد عقوبة القتل تطبيقاً لنص المادة (2/328) عقوبات، وتعتبر جناية هتك العرض عندئذ مجرَّد عنصر مشدّد للقتل وتفقد بذلك استقلالها، وأنَّ عليها أن لا تفرض من أجلها عقوبة خاصة، وإنَّما تفرض العقوبة المشدّدة وحدها من أجل القتل والجناية المرتبطة بها".[103]

أمَّا بخصوص التشديد الجوازي، فإنَّ سلطة القاضي التقديريَّة تجد مجالها به وبموجب هذه السُّلطة يتمتَّع القاضي بحرية الاختيار بين تطبيق الظَّرف المشدد، وبالتالي تشديد العقوبة أو عدم تطبيقه.[104]

ومثال ذلك، ما نصَّت عليه المادة (72) من قانون العقوبات، حيث أجازت للمحكمة الجمع بين العقوبات المحكوم بها، أو إدغامها، فقضت محكمة التَّمييز بقرار لها جاء فيه: "لا تُلزم المحكمة بدمج العقوبات عند إعمال المادة (72) من قانون العقوبات والأمر جوازي لها حسب ظروف القضية، وحيث إنَّ المحكمة اختارت الجمع وفقاً للأسس المحدَّدة في المادة المشار إليها فلا ضير عليها في ذلك".[105]

المطلب الثالث

سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة

المقصود بوقف تنفيذ العقوبة، هو تعليق تنفيذ العقوبة حال صدور الحكم بها على شرط واقف خلال مدة تجربة يحدَّدها القانون.(106)

وقد عرَّف البعض وقف تنفيذ العقوبة بأنَّه "إصدار المحكمة الحكم بالإدانة والنُّطق بالعقوبة، ثمَّ الأمر بوقف تنفيذها لمدة معينة، فإذا انقضت المدَّة دون إلغاء لوقف التنفيذ اعتبر الحكم كأن لم يكن وإلا نفَّذت العقوبة الموقوفة مع العقوبة الجديدة".(107)

الفرع الأول: شروط تطبيق وقف تنفيذ العقوبة:

أجاز المشرّع الأردني من خلال نصَّ المادة (54) مكرَّر من قانون العقوبات، للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالسجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة، أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنّه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنَّه لن يعود إلى مخالفة القانون، وأوجب المشرّع على المحكمة أن تبيّن أسباب إيقاف التنفيذ، ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملاً لأيّة عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية الأخرى المترتّبة على الحكم.

عند تحليل النَّص القانوني سالف الذكر، يتَّضح لنا أنَّ المشرّع كان قد حدَّد شروط للأمر بوقف التنفيذ، ومن هذه الشروط ما يتعلَّق بالجريمة، ومنها ما يتعلق بالعقوبة، ومنها ما هو مرتبط بشخص المحكوم، وسنتناول هذه الشروط تباعاً:

أولاً: الشروط المتعلقة بالجريمة:

أخذ المشرّع الأردني بتصنيف الجرائم بالنظر لجسامتها إلى جنايات وجنح ومخالفات، وقصر المشرّع الأردني نظام وقف تنفيذ العقوبة على الجنايات والجنح دون المخالفات، وهذا ما يتَّضح جليا من خلال نص المادة (54 مكرَّر) من قانون العقوبات، حيث جاء في مطلعها: "يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة"، وبهذا يكون المشرّع الأردني قد أخرج المخالفات من نطاق تطبيق وقف تنفيذ العقوبة.

ولا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ المشرّع استثنى بعض الجرائم من وقف تنفيذ العقوبة حتى وإن انطبقت عليها الشروط الواردة في المادة (54 مكرَّر) سالفة الذكر، كما هو الحال في المادة (208) من قانون العقوبات المتعلقة بانتزاع المعلومات بالتعذيب، حيث نصَّت الفقرة الرابعة منها على أنَّه: "على الرّغم ممَّا ورد في المادتين (54 مكرَّر)، و (100)

من هذا القانون، لا يجوز للمحكمة وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها في الجرائم الواردة في هذه المادة، كما لا يجوز لها الأخذ بالأسباب المخفِّفة التقديريَّة".

ترى الباحثة أنَّ بعض المخالفات معاقب عليها بالحبس الوجوبي، كما هو الحال في المادة (466) من قانون العقوبات، حيث نصَّت على أنَّه: " من استحمَّ على مرأى من المارة بوضع مغاير للحشمة، ومن ظهر في محل عام أو مباح للعامة بمثل ذلك الوضع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع، وبالغرامة حتى خمسة دنانير".

والمادة (468) من قانون العقوبات التي نصَّت على أنَّه: "من طبع أو باع أو عرض نقوشاً أو صوراً أو رسوماً تعطي عن الأردنيين فكرة غير صحيحة من شأنها أن تنال من كرامتهم واعتبارهم، عوقب بالحبس حتى أسبوع، وبالغرامة حتى خمسة دنانير، وتصادر تلك النقوش والصور والرسوم"، وأنَّه حتى يحقَّق نظام وقف التنفيذ مبرراته، فإنَّ ذلك يقتضي شمول تلك المخالفات بوقف التنفيذ.

ترى الباحثة أنَّه كان على المشرّع أن يشمل المخالفات المعاقب عليها بالحبس الوجوبي وإن كانت قليلة في نظام وقف تنفيذ العقوبة، وذلك لتحقيق مبرِّرات هذا النظام.

ثانياً: الشروط المتعلقة بالعقوبة :

وضع المشرّع الأردني شروطاً للعقوبة التي ينطبق عليها وقف تنقيذ العقوبة، وهذا ما نصَّت عليه المادة (54 مكرَّر) من قانون العقوبات، حيث جاء فيه أنَّه: "يجوز للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالسجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنِّه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنَّه لن يعود إلى مخالفة القانون، ويجب أن تبيّن في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ، ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم".

يتبيَّن لنا من نص المادة السالف ذكره أنَّ المشرّع أشترط ان تكون عقوبة الحبس، أو السجن المحكوم به ألَّا تتجاوز السنة الواحدة فقط، والمقصود بعقوبة السجن هي العقوبة الجنائية التي تنزل لعقوبة الحبس لمدة سنة.[108]

أمَّا الغرامة، فلا يجوز وقف تنفيذها، وترى الباحثة أنَّ المشرّع غير موفَّق في استثناء الغرامة من وقف التنفيذ، ذلك أنَّ المحكوم عليه قد يعجز عن دفع الغرامة، وبالتالي سوف تستبدل الغرامة الى عقوبة الحبس الإكراهي بدليل المادة (1/22) من قانون العقوبات، حيث نصَّت على أنَّه: "1- إذا لم يؤدِّ المحكوم عليه بالغرامة المبلغ المحكوم به عليه، يحبس في مقابل كل عشرة دنانير أو كسورها يوماً واحداً، على أن لا تتجاوز مدة الحبس في هذه الحالة على سنة واحدة"، ومن هنا يتبيَّن لنا فشل نظام وقف تنفيذ العقوبة، إذ إنَّ الهدف الأساسي منه، هو تجنُّب عقوبة سلب الحرية قصيرة المدة.

ثالثاً: الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه:

ذكرت المادة (1/54 مكرَّر) من قانون العقوبات على الحالات والظروف لوقف تنفيذ العقوبة، إلَّا أنَّه تمَّ ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، حيث ورد في المادة ذاتها أنَّ المشرّع ترك ذلك لفطنة القاضي، وحُسن تقديره؛ أي أنَّه أعطاه السُّلطة في ذلك، حيث إنَّ القاضي يستطيع أن يستخلص من المعاملة العقابية المناسبة للمحكوم عليه، من خلال البحث عن أخلاق المحكوم عليه، ووسطه الاجتماعي، وسنِّه، والسَّبب الذي دفعه لارتكاب هذه الجريمة.

وتستهدف الشروط المحدَّدة في القانون ضمان جدارة المحكوم عليه بوقف التنفيذ، والتحقُّق من أنَّ تأهيله محتمل دون حاجة إلى تنفيذ العقوبة، اكتفاءً بتهديده بذلك خلال مدة التجربة.

الفرع الثاني: رقابة محكمة التَّمييز على سلطة القاضي وقف تنفيذ العقوبة:

إنَّ تقدير مسوِّغات الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة، هي من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع، وعليه فإنَّ للقاضي الجزائي سلطة تقديرية في إيقاف تنفيذ العقوبة، وبما أنَّ محكمة التَّمييز هي محكمة قانون، ووظيفتها مقتصرة على رقابة صحَّة تطبيق القانون، فإنَّه لا رقابة لمحكمة التَّمييز عليها في هذا الجانب، إلَّا أنَّه يشترط على القاضي في حال الأخذ بإيقاف تنفيذ العقوبة أن يُبيّن في حكمه أسباب أخذه بهذا الإيقاف، وهذا ما استقرَّت عليه محكمة التَّمييز، حيث قضت: ""وإنَّ اجتهاد محكمة التَّمييز في هذه المسألة مستقر على أنَّها مسألة موضوعية يعود تقديرها إلى محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمتنا عليها في ذلك إلَّا في المجال الذي ينطوي فيه ذلك الاستعمال على مخالفة القانون".[109]

وبحكم آخر لها قضت بأنَّ: "مسألة وقف التنفيذ من عدمه من إطلاقات محكمة الموضوع عملاً بالمادة (1/54 مكرر) من قانون العقوبات، وقد استقرَّ اجتهاد محكمة التَّمييز في هذه المسألة على أنَّها مسألة موضوعية يعود تقديرها لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة التَّمييز".[110]

وترى الباحثة، أنَّ الحكمة من اشتراط بيان أسباب وقف تنفيذ العقوبة قد تعود إلى أنَّ الأصل في الحكم أنَّه واجب النَّفاذ، ووقف التنفيذ هو استثناء على الأصل، لذلك لا بُدَّ من إيراد أسباب تبرِّر أخذ القاضي بهذا الاستثناء.

الخاتمة:

بعد أن تمَّ تسليط الضُّوء على دور محكمة التَّمييز في الرَّقابة على سلطة القاضي في تقديره للعقوبة، وذلك من خلال الوقوف على أحكام محكمة التَّمييز الأردنية وتحليلها. توصَّلت الباحثة إلى جملةٍ من النتائج والتَّوصيات التي تأمل أن يستفاد منها، وتعزِّز من خلالها فكرة البحث، وتتمثَّل بما يلي:

النتائج:

1. يتمتع قاضي الموضوع بالحرية المطلقة في اختيار العقوبة التي ينطق بها ما دامت بين حدَّيها الأدنى والأعلى، ولا رقابة عليه بذلك من قِبل محكمة التَّمييز.
2. يتمتَّع التَّفريد التشريعي بعلاقة تكاملية مع التَّفريد القضائي من أجل تحقيق العدالة الجزائية.
3. الأعذار القانونية المخفِّفة والأسباب المخفِّفة التقديريَّة تتشابه في أنَّ كلاهما تعمل على تخفيض العقوبة دون الحد الأدنى المقرَّر قانوناً للجريمة، ولكنها تختلف، فالأعذار القانونية المخفِّفة مبينة في القانون، كما أنَّ المشرِّع ألزم القاضي بها، أمَّا فيما يخصُّ الأسباب المخفِّفة التقديريَّة، فهي غير مبينة بالقانون وتركها المشرِّع لتقدير القاضي.
4. إنَّ أسباب تقدير العقوبة من المسائل غير الخاضعة لرقابة محكمة التَّمييز طالما كانت هذه العقوبة في حدودها الدنيا والعليا، وكذلك إذا ارتأت المحكمة أن تأخذ بالظروف المخفِّفة، فهذا يعتبر من قبيل السُّلطة التقديريَّة للقاضي، بالإضافة إلى الأسباب المشددة (الجوازية) للعقوبة، فهي تدخل أيضاً في سلطة تقدير المحكمة.
5. بالرّغم من أنَّ تقدير العقوبة كأصل عام غير خاضع لرقابة محكمة التَّمييز، إلَّا أنَّ هذا الأصل يرد عليه استثناءان: الأول هو الأسباب المشدِّدة (الوجوبية)، إذ إنَّها لا تدخل في دائرة السُّلطة التقديريَّة للقاضي، بل إنَّه ملزم بتطبيقها، والاستثناء الثاني هو المتعلق بوقف تنفيذ العقوبة في حال أخذ القاضي بها، فالقاضي مُلزم ببيان أسباب أخذه بها، لا سيّما وأنَّها مقرونة بشروط حدَّدها قانون العقوبات، وبالتالي فإنَّ أسباب الأخذ بوقف العقوبة تخضع لرقابة محكمة التَّمييز.

التوصيات:

1. نتمنَّى على المشرِّع ضبط سلطة القاضي في اختيار العقوبة حسب جسامة الفعل وسلوك الفاعل، وذلك بتضمين حكمه أسباب نزوله للحد الأدنى، أو أخذه بالحدِّ الأعلى.
2. نتمنَّى على المشرِّع الأردني تجنب ترك فرق كبير بين حدي العقوبة وذلك لمعالجة التفاوت في تقدير العقوبة كما أن المدى الكبير بين حدي العقوبة يربط القضاء وقد يؤدي الى الافراط في التخفيف او المغالاة في التشديد.
3. نتمنَّى على المشرِّع الأردني وضع نص قانوني يلزم القاضي بتسبيب حكمه في حالة تشديد العقوبة وذلك على غرار الأسباب المخفِّفة التقديريَّة.

4. نتمنَّى على المشرّع الأردني تعديل مدة وقف التنفيذ بعدم جعلها ذات المدة في الجنايات والجنح اذ من غير المنطقي المساواة في الرعاية بين من ارتكب جرماً جنائياً وآخر ارتكب جرماً جنحوياً، بحيث تصبح مدة وقف التنفيذ في الجنايات بين (4-6) سنوات، وتبقى المدة كما هي عليه فيما يخص الجنح.
5. نتمنَّى على المشرّع الأردني أن يشمل الغرامة في نظام وقف تنفيذ العقوبة.

قائمة المراجع

المعاجم:

1-الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ)، (2014)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: المكتبة الوقفية، القاهرة.

2-الفراهيدي، أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد، (ت: 170هـ)، **معجم العين**، دار مكتبة الهلال، القاهرة.

3-مجمع اللغة العربية، (2011). **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الخامسة.

4-معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، عبر الموقع الالكتروني التالي: ar/www.arabdict.comعربي-عربي/تقديرية/

5- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة.

الكتب:

1-حسني، محمود نجيب، (1982). **شرح قانون العقوبات القسم العام**، دار النهضة العربية، القاهرة.

2- السعيد، كامل. (2019)، **شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات**، دار الثقافة، الطبعة الرابعة.

3-الكيك، محمد، (**2007**). **السُلطة التقديريَّة للقاضي الجنائي في تطبيق العقوبة وتشديدها وتحقيق وقف تنفيذها**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى.

4- المجالي، نظام توفيق، (2017). **شرح قانون العقوبات القسم العام**، دار الثقافة، عمَّان، الطبعة السادسة.

الرسائل العلمية:

1-الجبور، خالد سعود، (2007)، **التفريد العقابي في القانون الأردني، دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، جامعة عمَّان العربية، عمَّان، الأردن.

2-حميد، أديب عبد المجيد، (2020)، **وقف تنفيذ العقوبة دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك.

3-الشياب، أحمد، (2014)، **تشديد العقوبة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع قانون العقوبات الأردني**، رسالة ماجستير جامعة أم درمان، السودان.

4-عبد، بلال شاكر، (2015)، **وقف تنفيذ العقوبة بين القانون الأردني والعراقي**، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء، عمان.

5-العمرة، ناصر، (2013). **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، عمَّان.
6-كنعان، صالح، (2014)، **حدود سلطة القاضي التقديريَّة في التفريد العقابي في ظل التَّشريعات الجزائية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة عمَّان العربية، عمَّان، الأردن.

الأبحاث والدوريات:

1-التميمي، عماد محمد، (2016)، التفريد الجزائي مفهومه وتأصيله الشرعي على ضوء مقاصد الشارع من العقاب، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل لبيت، المفرق، مجلد(12)، العدد(2).
2-القادري، غيث، (2021). وقف تنفيذ العقوبة وتطبيق بدائل الإصلاح المجتمعية، **مجلة جامعة عمان العربية للبحوث– سلسلة العلوم القانونية**، المجلد (3)، العدد (1)، عمان– الأردن.
3-نمور، محمد، (1989). الظروف المخففة للعقوبة في التشريع الجزائي الأردني، **مؤتة للبحوث والدِّراسات**، المجلد الرابع، العدد الثاني، مؤتة– الكرك.

القوانين:

1–قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (9) لسنة (1961) المعدل بموجب القانون رقم (32) لسنة (2017) المنشور في الجريدة الرسمية صفحة (5412) العدد (5479) تاريخ 2017/8/30.

2–قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) المعدل بموجب القانون رقم (10) لسنة (2022)، المنشور في الجريدة الرسمية الصفحة (3591) العدد (5796) تاريخ 2022/5/25.

3–قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، المنشور في الجريدة الرسمية صفحة (6371)، العدد (5310) تاريخ 2014/11/2.

الأحكام القضائية

اجتهادات محكمة التَّمييز الأردنية، موقع قرارك.

الهوامش:

([67]) الفراهيدي، أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد، (ت: 170هـ)، **معجم العين**، دار مكتبة الهلال، القاهرة. ص213.

([68]) مجمع اللغة العربية، (2011). **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الخامسة، ص443.

([69]) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، ج15، ص178.

([70]) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ)، (2014)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: المكتبة الوقفية، القاهرة، ج2، ص786.

([71]) **معجم المعاني الجامع**، معجم عربي عربي، عبر الموقع الالكتروني التالي: ar/www.arabdict.comعربي_عربي/تقديرية/

([72]) العمرة، ناصر، (2013). **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، عمَّان، ص56.

(73) كنعان، صالح. (2014)، **حدود سلطة القاضي التقديريَّة في التفريد العقابي في ظل التَّشريعات الجزائية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة عمَّان العربية، عمَّان– الأردن، ص6.

(74) محدة، محمد، (2004). **السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجزائي**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد1، ص68.

(75) العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق، ص57.

(76) حسني، محمود نجيب، (1982). **شرح قانون العقوبات القسم العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص782.

(77) التميمي، عماد محمد، (2016)، التفريد الجزائي مفهومه وتأصيله الشرعي على ضوء مقاصد الشارع من العقاب، **المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية**، جامعة آل لبيت، مجلد(12)، العدد(2)، ص124.

(78) الجبور، خالد سعود، (2007)، **التفريد العقابي في القانون الأردني، دراسة مقارنة**، رسالة دكتوراه، جامعة عمَّان العربية، عمَّان– الأردن، ص1.

(79) الجبور. **التفريد العقابي في القانون الأردني، دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص2.

(80) العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق، ص61.

(81) عواد، ضياء نادر، (2018)، **السياسة الجنائية في تفريد العقوبة في النظام الجزائي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية– نابلس، ص72.

(82) التميمي. التفريد الجزائي مفهومه وتأصيله الشرعي على ضوء مقاصد الشارع من العقاب، مرجع سابق، ص125.

(83) العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق ص66.

(84) الكيك، محمد، (2007). **السُّلطة التقديريَّة للقاضي الجنائي في تطبيق العقوبة وتشديدها وتحقيق وقف تنفيذها**، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ص114.

(85) نمور، محمد، (1989). **الظروف المخففة للعقوبة في التشريع الجزائي الأردني**، مؤتة للبحوث والدِّراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، مؤتة– الكرك، ص18، و 19.

(86) المجالي، **شرح قانون العقوبات القسم العام**، مرجع سابق، ص496.

(87) العمرة، ناصر، (2013). **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، عمَّان، ص143.

(88) المجالي، **شرح قانون العقوبات القسم العام**، مرجع سابق ص497.

(89) المجالي، **شرح قانون العقوبات القسم العام**، مرجع سابق، ص492.

(90) نمور، **الظروف المخففة للعقوبة في التشريع الجزائي الأردني**، مرجع سابق، ص24.

(91) المادة (2/84) من قانون العقوبات الأردني رقم (9) لسنة 2022.

(92) نمور، **الظروف المخففة للعقوبة في التشريع الجزائي الأردني**، المرجع السابق، ص26.

(93) المجالي. **شرح قانون العقوبات – القسم العام**، مرجع سابق، ص493.

94 العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق، ص140.

95 المادة (25)، والمادة (26) من قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014.

96 تمييز جزاء رقم (1484) لسنة 2020، صادر بتاريخ 2020/7/29، موقع قرارك.

(97) المجالي، **شرح قانون العقوبات القسم العام**، ص498.

(98) الشياب، أحمد، (2014)، **تشديد العقوبة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة مع قانون العقوبات الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، السودان، ص38.

(99) المجالي، **شرح قانون العقوبات القسم العام**، ص498.

100) العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق، ص162.

(101) العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق، ص162.

(102) تمييز جزاء رقم (1775) لسنة 2011، صادر بتاريخ 2011/11/14، موقع قرارك.

(103) تمييز جزاء رقم (394) لسنة 2006، صادر بتاريخ 2006/7/23، موقع قرارك.

(104) العمرة. **سلطة القاضي الجزائي في تقدير العقوبة**، مرجع سابق، ص164.

(105) تمييز جزاء رقم (1432) لسنة 2020، صادر بتاريخ 2020/7/29، موقع قرارك.

(106) المجالي. **شرح قانون العقوبات القسم العام**، مرجع سابق، ص501.

(107) القادري، غيث، (2021). **وقف تنفيذ العقوبة وتطبيق بدائل الإصلاح المجتمعية**، مجلة جامعة عمَّان العربية للبحوث- سلسلة البحوث القانونية، المجلد(3)، العدد(1)، عمَّان- الأردن، ص122.

(108) عبد، بلال شاكر، (2015)، **وقف تنفيذ العقوبة بين القانون الأردني والعراقي**، رسالة ماجستير، جامعة الإسراء، عمَّان، ص65.

(109) تمييز جزاء، 1181 لسنة 2019، صادر بتاريخ 2019/7/10، موقع قرارك.

(110) تمييز جزاء، 1002 لسنة 2019، صادر بتاريخ 2019/5/19، موقع قرارك.

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 9 (2022)، Volume 3, Issue 9

الإطار القانوني لطبيعة السفينة وحالتها المدنية في ضوء التشريع الأردني (86– 101)

[1]محمد نائل أبو قلبين* [2] أ.د عبد الوهاب عبدالله المعمري
[1]باحث ماجستير– كلية الحقوق جامعة الإسراء (الأردن)، mohammad.abuqalben@gmail.com
[2]كلية الحقوق – جامعة الإسراء ا(لأردن)، almamary380@gmail.com

Legal framework for the nature of the ship and its civil status in light of Jordanian legislation

[1]Mohammad Nael Abuqalben, [2]Prof.Dr. Abdulwahab Abdullah Al-maamari
[1] researcher, Faculty of Law, Isra University (Jordan).
[2] Faculty of Law, Isra University (Jordan).

ملخص:

دارت الدراسة حول تبيان الحالة المدنية للسفينة وطبيعتها القانونية في قانون التجارة البحرية الأردني رقم (12) لسنة 1972، وذلك خلال مبحثين، يدور الأول حول المفهوم القانوني للسفينة، كما وتبيان ملحقاتها وفقاً للتعددية الفقهية عليها، كما والتطرق لدراسة الطبيعة القانونية للسفينة من خلال موقعها ما بين الأموال المنقولة وغير المنقولة، أما عن المبحث الثاني فقد تولى مباحثة مسألة الذاتية المدنية للسفينة، من حيث المستندات القانونية لها، كما وتبيان عناصر ذاتية السفينة المدنية.

وكانت الدراسة قد تضمنت بعض الملاحظات على التشريع الناظم لمسألة الدراسة، ولعل أبرزها إلى ضرورة تعديل مفهوم السفينة القانونية كونه غير متلائم ومعايير المفهوم القانونية للسفينة وكانت الدراسة قد أوصت بتعريف داخل المتن، كما وتم الإشارة إلى ضرورة الأخذ بإلزامية إخضاع السفينة إلى درجة من قِبل هيئات التصنيف، على أن يُرفق قانون التجارة القانونية بملحق يتضمن معايير تصنيف خاصة بالميناء الأردني، ونهايةً لاحظنا مدى أهمية تدعيم البحوث القانونية في تلك المجلات لإغناء المكتبة الأردنية في مجال كان قد شُح الالتفات إليه.

كلمات مفتاحية: السفينة، الحالة المدنية، تنظيم قانوني، التشريع الأردني، الطبيعة القانونية.

Abstract:

The study revolved around the legal concept of the ship, and the statement of its annexes in accordance with the jurisprudential pluralism on it, as well as the study of the legal nature of the ship through its location between the transferred and immovable funds, and the second research took over the question of the civil subjectivity of the ship, in terms of legal documents, as well as the demonstration of elements of the ship's civil self.

The study contained some observations on the legislation governing the issue of the study, perhaps most notably the need to modify the concept of the legal vessel as it does not fit the standards of the legal concept of the ship and the study recommended a definition within the board, and it was noted that the obligation to subject the ship to a

* المؤلف المرسل.

degree by the classification bodies, to be attached to the law of legal trade with an annex containing classification criteria for the Jordanian port, and at the end we noted the importance of strengthening legal research in these journals to enrich the Jordanian library in area he had been heedless.

Keywords: Ship, civil status, legal regulation, Jordanian legislation, legal nature.

المقدمة:

تُعد السفينة من أهم وسائل التجارة المعاصرة لتغطية حاجات الأفراد، على صعيد يتجاوز المدى المحلي و/أو الإقليمي بل تعدوا لتشكل صورة من أهم صور النقل التجاري الدولي لما لها من قدرة على عبور الفواصل البحرية ما بين الدول سيما أن المجال البحري يغطي المساحة الأكبر من سطح الأرض، الأمر الذي دعا الدول للحرص على أيجاد القواعد الناظمة لمجال عمل السفينة من النواحِ الدبلوماسية والإدارية والقانونية، ولعل الأخيرة هي معقل دراستنا.

فالسفينة باعتبارها أداة من أدوات التجارة وخاصةً في سياق الملاحة البحرية، تحوز تلك الصفة مهما أختلف حجمها أو آلية امتلاكها أو حمولتها أو جنسيتها، فأبرز معيار لتعريفها هو معيار تخصيصها للملاحة البحرية، وعليه يظهر بأن نطاق التنظيم القانوني للسفن يستمد ذاته كمعيار من كون السفينة هي أداة للملاحة البحرية، الأمر الذي دعا المشرع لأن يُحيط السفن بأحكام عامة تجسد في مجموعها تنظيم قانوني راتب لشؤنها ومميز لها، الأمر الذي يجعلها تشمل عدداً من العناصر التي تؤلف في مجموعها حالتها المدنية، مما يتيح بتعيين حالتها الذاتية بصورة فارقة ومميزة عن غيرها من السفن وعليه فأن هيكلية الدراسة ستكون على النحو التالي :

المبحث الأول: الماهية القانونية للسفينة.

المطلب الأول: التعريف القانوني بالسفينة وبيان ملحقاتها.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للسفينة.

المبحث الثاني: –النظام القانوني لحالة السفينة المدنية.

المطلب الأول: السندات القانونية للسفينة

المطلب الثاني: عناصر الذاتية المدنية للسفينة.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسية أنه في ظل دراسة التنظيم القانوني لطبيعة السفينة وحالتها المدنية هو قدم التشريعات الناظمة لعملها الأمر الذي يجعل التشريع الأردني متأخر عن غيره من التشريعات في مواكبة التطورات المتسارعة مع تسارع العولمة والانفتاح الدولي الحديث، عدا عن افتقار المكتبة الأردنية إلى مثل هذه الدراسات في مجال الإطار القانوني للسفينة، مما يوضح لنا التساؤل الرئيسي للدراسة والذي يكمن **بـ "كيف هو التنظيم القانوني لطبيعة السفينة والحالة المدنية لها في ضوء التشريع الأردني"**

وهو ما يتفرع منه **تساؤلات الدراسة** المبينة تالياً:

1-ما هو التعريف القانوني بالسفينة وما ملحقاتها؟

2-ما الطبيعة القانونية للسفينة؟

3-ما هي السندات الخاصة بالسفينة؟

4-ما هي عناصر الحالة المدنية التي تدل على ذاتية السفينة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة نظراً لارتباطها في وسيلة من أهم وسائل التجارة العالمية، ومدى دورها في رفد الاقتصاد الوطني لكل دولة والانفتاح على الاقتصاديات للدول الأخرى، فلا يمكن تصور هذا الكيان التجاري للسفن بوصفها أداة ملاحة بحرية دون أن تكون منظومة وفقاً لقواعد تلائم طبيعتها الخاصة بصورة قانونية، وهو ما يبرز دور الاهتمام في البحث بالمجال القانوني الناظم للسفن من حيث طبيعتها وحالتها الذاتية، وذلك بجانب مدى ضرورة رفد المكتبة القانونية الأردنية بدراسة تتعلق بأحد المجالات التي كان قد شُح الالتفات إليها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة الإطار القانوني الناظم لطبيعة السفينة وحالتها المدنية في بيئة التشريعات الأردنية.

حدود الدراسة:

للدراسة حدود مكانية وزمانية وهي كما التالي:

الحدود المكانية: تحدد الدراسة على جميع الأقاليم (باختلاف طبيعتها) التي تسري عليها التشريعات الأردنية.

الحدود الزمنية: تحدد الدراسة منذ إصدار قانون التجارة البحرية الأردني لسنة 1972 وحتى يومنا هذا ما لم يتم تعديل التشريع أو الاستعاضة ببدلاء عنه.

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة في بنيتها التكوينية على أساس الوصف الموضوعي للتشريعات القانونية الناظمة لطبيعة السفينة وحالاتها المدنية ومن ثم تحليل فحوى تلك النصوص للخروج بعصارة الأسس القانونية المنظمة لها، وعلى هذا تكون منهجية الدراسة أخذت بالمنهج الوصفي التحليلي على أساس قانوني.

المبحث الأول

الماهية القانونية للسفينة

حتى نشرع في دراسة السفينة ضمن إطارها القانوني لابد وأن نُصار نحو تبيان ماهيته، وهو ما سيتم بالدأب عليه في المبحث الأول وذلك من خلال التعريف بالسفينة وتبيان ملحقتها في المطلب الأول، ومن ثم دراسة الطبيعة القانونية للسفينة في المطلب الثاني.

المطلب الأول

التعريف القانوني بالسفينة وبيان ملحقاتها

سنبدأ في المطلب الأول بدراسة التعريف القانوني للسفينة في الفرع الأول، كما وملحقات السفينة في الفرع الثاني كما هو مبين تالياً.

الفرع الأول: التعريف القانوني بالسفينة:

يظهر من خلال استقراء قانون التجارة البحرية مدى حرص المشرع الأردني على وضع مفهوم يوضح ماهية السفينة، وقد عرفها على أنها " السفينة في عرف هذا القانون، هي كل مركب صالح للملاحة أيا كان محمولة وتسميته سواء اكانت هذه الملاحة تستهدف الربح ام لم تكن تعتبر جزءاً من السفينة جميع التفرعات الضرورية لاستثمارها"[1] .

ومن خلال مطالعة التعريف الذي أورده المشرع الأردني فإنه لا بد لأن نورد بعضاً من المآخذ التي تُحسب عليه، وذلك أن المشرع كان قد أستخدم عبارة (مركب) للتعبير عن السفينة، فتضمين مفهوم السفينة على أنها كل مركب هو تعليل يعتريه شيء من الغموض، حيث أن جانباً من الفقه كان قد أعتبر بأن المركب هو عائمة بحرية تُصنف بصورة منفصلة عن السفينة

[1]- أنظر، نص المادة (3) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.

وذلك على أن المركب هو العائمة التي تُستخدم في الملاحة الداخلية[1]، ويجدر بالذكر بأنه رأياً محل للتسليم من قبل الباحثان.

ويلاحظ على التعريف الذي أفرده المشرع الأردني بأنه كان قد غفل عن تحديد ماهية الملاحة المصار إليها في تبيان البنيان القانوني للمفهوم، حيث أقتصر بوصفه على الملاحة بالمطلق العام، دون أن يحددها بالملاحة البحرية على وجه التخصيص، سيما أن أحد معايير مفهوم السفينة هو أن تكون أداة للملاحة البحرية على وجه الخصوص[2]، بجانب أنه لم يحدد طبيعة صلاحية الملاحة وأكتفى في صلاحية الملاحة بمطلق حالها دون أن يحدد صلاحيتها، فمن المتفق عليه لا بد وأن تكون ممارسة الملاحة من قبل السفينة على وجه الاعتياد[3]، وهو المعيار الأخر لتحديد مفهوم السفينة[4].

وعُرفت السفينة من قبل محكمة النقض المصرية على أنها "كل منشآه تقوم بالملاحة في البحر وثبت تخصيصها للملاحة فيه"[5]، ويلاحظ الباحثان بأن المفهوم الذي أردفته المحكمة الموقرة، كان قد شمل معيار صلاحية السفينة للملاحة البحرية، إلا أنه غفل عن معيار اعتياد السفينة على الملاحة.

أما عن المفهوم الذي كان قد جمع ما بين المعيارين، هو التعريف الذي ورد على لسان المشرع المصري، والذي عرف السفينة على أنها " هي كل منشأة تعمل عادة أو تكون معده للعمل في الملاحة البحرية ولو لم تهدف إلى الربح[6]. وهو ما يحسب لصالح المشرع المصري.

أما عن الفقه فقد عرفها البعض بأنها: "كل منشأة تستخدم للسير في البحر[7]" فمن وجهة نظر الباحثان بأنه مفهوماً ضيقاً لأن يشمل مدلول السفينة والذي أخذ بمعيار الملاحة أو السير البحري، وبعضاُ أخر كان قد عرفها على أنها "كل عائمة تقوم بالملاحة على وجه الخصوص" [8].

---

[1]- لطيف جبر كوماني، القانون البحري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2003، ص29، وأنظر، محمد بهجت عبد الله قايد، الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية، ج:1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص32/ 34، وأنظر، محمد القيلوبي، القانون البحري، ط:4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 45/44.

[2]- لطيف جبر كوماني، القانون البحري، مرجع سابق، 2003، ص 30.

[3]- طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2021، ص 44.

[4]- من الملاحظ بأن هناك معياران لتحديد مفهوم السفينة وهما: 1-أن تمارس السفينة صلاحيات الملاحة البحرية 2-وأن تكون ممارستها للملاحة البحرية على وجه الاعتياد، وفيما خلا التعريف من أي هذه المعايير نكون أمام تعريف منقوص للسفينة، أنظر في ذلك: علاء الدين زكي، المسؤولية الجنائية لربان السفينة في القانون البحري، ط:1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 37.

[5]- فايز نعيم رضوان، الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 52.

[6]- أنظر، نص المادة (1) من قانون التجارة البحرية المصري رقم (8) لسنة 1990.

[7]- محمد القيلوبي، القانون البحري، مرجع سابق، ص 45.

[8]- المرجع السابق، ص 45.

ومن الجدير بالذكر، بأنه عند الإشارة إلى تعريف السفينة نجد بضرورة استخدام عبارة منشأة أو عائمة وهو ما يتوافق معها، والابتعاد عن عبارة (مُسيرة) كون المفهوم الذي يتضمن عبارة مسيرة يتنافى مع تداعيات تطور السفن التي تعمل على أنظمة الذكاء الاصطناعي وتُسير نفسها عبر أنظمتها الذاتية.

ومما سبق يرى الباحثان بأن السفينة هي (كل منشأة أو عائمة تقوم صلاحيتها بالملاحة البحرية، وذلك على وجه الخصوص والاعتياد، سواء كانت تهدف للربح أو لم تهدف إليه). كما ويرجح الباحثان المفهوم الذي أصدرته محكمة النقض المصرية سابق الذكر مع أضافة عبارة " على وجه الاعتياد".

الفرع الثاني: ملحقات السفينة:

إن التنظيم القانوني لمفهوم السفينة لا يقف عند حدود هيكلها الخارجي فحسب، بل يعدوا ممتداً ليشمل جميع توابعها من العناصر اللازمة لإبحارها كما واستغلالها وهو ما يُعرف بملحقات أو توابع السفينة، ومن الجدير بالذكر أن البعض من هذه الملحقات هو بطبيعته متصل بهيكل السفينة[1]، كالصواري والمرساة والسلاسل والمراوح وأجهزة الدفع وأجهزة الراديو والرادار، وبعضها ما بطبيعته منفصل عن هيكل السفينة إلا أنه ضروري في عملية ملاحتها كقوارب النجاة والزوارق وشباك الصيد.

وقد ثار نقاش فقهي حول ماهية هذه الملحقات، إذ يرى البعض[2]، بأن الأمور التي تكتسب صفة الملحقات هي فقط تلك التي تكون لازمة لعملية ملاحتها دون النظر إلى الأمور الأخرى التي ترتبط بشأن استغلالها وممارستها التجارية، وأما على خلاف ذلك قد توسع الرأي الراجح[3]، في تحديده لمفهوم ملحقات السفينة، وأتجه إلى أن هذه الملحقات تشمل ما هو أكثر مما يلزم لإبحارها بل وما يلزم لما هو مخصص لاستغلالها التجاري، الأمر الذي يجعل معدات الصيد كالشباك والمساكات وصناديق التخزين، هي من ملحقات السفينة.

وقد بدا أن المشرع حذا به الرأي إلى الرأي الراجح، حيث كان قد أوضح صراحة في قانون التجارة البحرية[4] بجانب إيراده لمفهوم السفينة بأن: "تعتبر جزءاً من السفينة جميع التفرعات الضرورية لاستثمارها"، مما يُدلل إلى أن المشرع الأردني كان قد أخذ بأن وصف ملحقات السفينة لا يقتصر على هيكلها فحسب بل يشمل مجموع الأمور التي تلزم لاستغلالها التجاري.

---

[1]- أريوط وسيلة، النظام القانوني للسفينة بوصفها أداة الملاحة البحرية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، المجلد (5) العدد (1)، الجزائر، 2018، ص 360.

[2]- محمد السيد الفقي، القانون البحري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 37

[3]- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون البحري، ط:2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 33.

[4]- أنظر، نص المادة (2/3) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.

وتأسيساً على ما أنف ذكره، تكون هذه الملحقات شاملة لجميع التصرفات القانونية التي ترد على السفينة كالبيع والإيجار والرهن والتأمين، ولو لم يُنص عليه بالعقد شريطة ألا يقضي اتفاق الأطراف عكس ذلك، فالمقتضى القانوني لذلك الاعتبار؛ هو الاستفادة من فكرة العقار بالتخصيص الواردة في القواعد العامة للعقار في القانون المدني مما يجعلها تأخذ حكم العقار بالتخصيص ولو إنها ليست عقاراً إلا أنها تعامل بمنزلته[1]، كما وسنتعرض لتلك المسألة بشيء من التوضيح بالمطلب التالي.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للسفينة

سيقوم الباحثان في المطلب الثاني بدراسة الطبيعة القانونية للسفينة، من خلال طبيعة السفينة باعتبارها من المال المنقول في الفرع الأول، ومن ثم باعتبارها من العقار أو الأشخاص في الفرع الثاني، وهو كالتالي:

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للسفينة باعتبارها مال منقول:

لا مناص من القول بأن السفينة عبارة عن أموال منقولة، فهي تكسب تلك الصفة من كونها ترد محلاً للحقوق المالية في التعاملات، وهو ما أكده قانون التجارة البحرية الأردني، حيث نص على أن " السفن اموال منقولة تخضع للقواعد الحقوقية العامة مع الاحتفاظ بالقواعد الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون"[2]، مما يوضح لنا بأن السفينة ليست خارجة عن التعامل بطبيعتها أو بحكم القانون[3].

وعليه نجد بأنه يسري على السفينة الأحكام القانونية العامة المقررة للمنقولات، وعطفاً على ما سبق إذا أوصى شخص لأخر بجميع المنقولات التي يملكها، فإن السفينة هي إحدى المنقولات التي تشملها الوصية[4]، كما ورهن السفينة رهناً حيازياً يخضع لأحكام رهن المنقولات[5].

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للسفينة باعتبارها عقار أو شخص اعتباري:

إن السفينة وإن كانت من الأمور التي بحكم القانون مالاً منقولاً تسري عليها أحكام المال المنقول، إلا أنها ذي طبيعة خاصة تميزها عن دونها من الأمور، فبموجب تلك الطبيعة قد تميل لأن تأخذ جملةً من الخصائص التي يأخذها

---

[1] – طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2021، ص48.

[2]– أنظر، نص المادة (3/3) من قانون التجارة الحرية رقم (12) لسنة 1972.

[3]– محمد القيلوبي، القانون البحري، مرجع سابق، ص 48.

[4]– مصطفى كمال طه، أساسيات القانون البحري، مرجع سابق، ص 34، وأنظر، طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، مرجع سابق، ص 49.

[5]– ادريس بلمحجوب، الطبيعة القانونية للسفينة ومركزها القانوني، مجلة البحوث القانونية، المجلد (12) العدد (13)، مخبر التهامي القائدي، مراكش–المغرب، 2015، ص 53.

العقار، إلا إنها وفقاً لما هو محل اصطلاح ليست عقار بماهيتها، فالسفينة لا تأخذ بقاعدة " الحيازة في المنقول سند ملكية"[1]، والمستفاد من ذلك بأن السفينة تسري عليها ما يسري على العقار فيما هو وارد عليه نص[2]، وبما دونه تكون في حكم الأموال المنقولة، ولعل طبيعتها الخاصة المميزة لها تقدم على ما سبق الأحكام الخاصة في قانون التجارة البحرية ومن ثم اللجوء إلى القواعد العامة فيما يتعلق بشأن السفينة.

وبالإضافة لما سبق، لا يمكننا أن نعتبر أن السفينة من الأشخاص بالرغم من إنها تحوز خصائص الحالة المدنية ذاتها التي يرتبها القانون للشخصية الاعتبارية[3]، وتتجلى هذه الخصائص في ميلاد السفينة تمام صلاحيتها للملاحة البحرية، كما ويترتب لها أسم يميزها عن غيرها من السفن، كما وتحوز على جنسية ويكون لها موطن خاص بها يحفظ به المعلومات الخاصة بالسفينة، كما وأنها تحمل وثائق إثبات وتسجيل، كما ولها درجة خاصة تصنف بها على نحو نظم خاصة، وأخيراً تنتهي السفينة عند فقدان صلاحيتها بالملاحة البحرية[4]، ولعل ذلك يعود لأن الشخصية الاعتبارية تحتاج إلى نص خاص يسبغ عليها هذه الصفة، علاوةً على أنها ذات طبيعة خاصة تأخذ حكم المال المنقول.

المبحث الثاني

النظام القانوني لحالة السفينة المدنية

إن للسفينة نظام قانوني خاص بها يلائم طبيعتها الخاصة، ويتجلى ذلك بأن للسفينة أوراق خاصة بها لكي تدخل في إطار الملاحة البحرية بصفة قانونية وهو ما سيبينه الباحثان في المطلب الأول، أما عن المطلب الثاني فهو ما سيتولى الباحثان من خلاله دراسة عناصر الحالة المدنية لذاتية السفينة.

المطلب الأول

السندات القانونية للسفينة

كنا قد أظهرنا سابقاً بأن السفينة باعتبارها من الأموال المنقولة ذات الطبيعة الخاصة تستلزم شكليات محددة ومثبته لكي تستمر وفقاً للأوضاع القانونية التي قام بتنظيمها قانون التجارة البحرية الأردني، وتتجلى تلك الحالة القانونية من خلال أوراق معينة كان قد نص عليها القانون سالف الذكر ولنا أن نقسم الأوراق الخاصة بالسفن كما التالي:

---

[1]- عبد القادر حسين العطير، الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر، عمان، 1999، ص 50.

[2]- طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، مرجع سابق، ص 49.

[3]- وناسة بو خميس، النظام القانوني للسفينة في القانون البحري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (21) العدد (1)، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 70.

[4]- محمد السيد الفقي، القانون البحري، مرجع سابق، ص49.

أولاً: أوراق التسجيل:

كان المشرع الأردني قد أطلق عليها دفاتر التسجيل، ومن الجدير بالذكر بأن تلك الدفاتر تحتوي على المعلومات التي تتعلق بالسفينة، كاسم السفينة[1]، و رقم التسجيل[2]، مكان إنشاء السفينة وتاريخ إنشاءها[3]، نوع السفينة[4]، ومقاييس السفينة (من حيث الطول والعرض) [5]، الطونيلات (أي حمولتها الصافية وحمولتها بالبرميل) [6]، قوة المحركات الدافعة ونوعها[7]، اسماء المالكين وجنسياتهم ومواطنهم مع بيان عدد اسهم كل منهم[8]، اسم مدير السفينة المجهز وجنسيته ومحل اقامته[9]، التبديل الطارئ على السفينة كتغير مالكها مثلا[10]، أسباب شطبها من ضياع او تلف او بيع[11]، ما يلقى عليها من حجز أو تأمين[12].

ثانياً: الأوراق الواردة في المطبوعات الرسمية[13]:

1-سند إثبات الجنسية، وهو سند التمليك البحري الذي يُعطى من مكتب ميناء التسجيل، وهو ما يحدد ملكيتها وجنسيتها وحالتها المدنية بعناصرها[14].

2-دفتر البحار المتضمن اخر التشكيلات الطارئة على بحارة السفينة والموقع في اخر مرسى للسفينة من جانب مدير الميناء او من جانب قنصل الاردن في الخارج إذا وجد والا فمن جانب السلطة التي تمثله.

3-شهادة الأمان، وهي اجازة الملاحة للسنة الجارية ولسفينة نقل الركاب.

4-اجازة ملاح للسنة الجارية، وتكون هذه الوثيقة لكل طاقم السفينة بما فيهم الربان.

---

[1]- أنظر، نص المادة (3/أ) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[2]- أنظر، نص المادة (3/ب) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[3]- أنظر، نص المادة (3/ج) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[4]- أنظر، نص المادة (3/د) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[5]- أنظر، نص المادة (3/هـ) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[6]- أنظر، نص المادة (3/و) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[7]- أنظر، نص المادة (3/ز) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[8]- أنظر، نص المادة (3/ح) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[9]- أنظر، نص المادة (3/ط) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[10]- أنظر، نص المادة (3/ي) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[11]- أنظر، نص المادة (3/ك) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[12]- أنظر، نص المادة (3/ل) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[13]- أنظر، نص المادة (43/أ) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[14]- لطيف جبر كوماني، القانون البحري، مرجع سابق، ص 39.

5-اجازة السفر من المدير، أي قائمة السفر من رئيس الميناء.

6-قائمة الحمولة (مان فيستو)، وهي التي تبين البضائع والأمتعة المشحونة على السفينة.

7-شهادة صحية بتوقيع مكتب الحجر الصحي في اخر مرسى للسفينة، وهي التي تثبت الحالة الصحية على السفينة والحالة الصحية في البلد التي قدمت منه السفينة.

8-الدفاتر اليومية، في كل السفن خلا ما كان منها معدا للنزهة (يخت) على الربان ان يتخذ دفتر يومية يرقم صفحاته ويوقعها مدير عام دائرة الميناء؛ ويذكر في دفتر اليومية بأمانة كل الحوادث الطارئة وكل القرارات المتخذة اثناء السفر وقائمة بالواردات والنفقات المتعلقة بالسفينة والملاحظات اليومية فيما يختص بحالة الجو والبحر وبيان المخالفات التي يرتكبها مستخدمو السفينة والعقوبات التأديبية المحكوم بها والولادات والوفيات التي قد تحدث على متن السفينة. وفيما عدا ذلك في البواخر والسفن ذات المحرك دفتر يومي للآلة المحركة (الماكينة) تذكر فيه كمية المحروقات المأخوذة عند السفر واستهلاك السفينة اليومي وكل ما يختص بسير الآلة المحركة وخدمته[1].

ومن الجدير بالذكر أنه يتحتم على طاقم السفينة إبراز تلك الأوراق للسلطات المكلفة بمراقبة الملاحة[2]، كما ويجب على الربان أو رئيس السفينة المسجلة بالميناء أن يقوم بإبراز تلك الأوراق خلال مدة أقصاها 24 ساعة تبتدئ من ساعة وصوله الى الميناء تحت طائلة غرامة من ثلاثة دنانير الى ستين ديناراً عن كل مدة تأخير قدرها أربع وعشرين ساعة[3]، وهنا يلاحظ بأن الغرامات القانونية التي كان قد فرضها القانون ما زالت لا تفي بغرض تحقيق الردع، كونها لا تلائم طبيعة الفعل.

أما في حال فُتشت السفينة بالبحر وقد تبين للسلطات بأنها لا تحوز على الأوراق القانونية فأنها تساق الى الميناء حيث يحجزها المدير وينظم بذلك محضر ضبط ويحول هذا المحضر الى المحكمة المختصة[4].

[1]- أنظر، نص المادة (118) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[2]- أنظر، نص المادة (44) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[3]- أنظر، نص المادة (45) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[4]- أنظر، نص المادة (46) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.

المطلب الثاني

عناصر الذاتية المدنية للسفينة

إن للسفينة بصفتها شيء ذو طبيعة خاصة يترتب لها حالة مدنية تخصها وتميزها عن غيرها من السفن، وهي الاسم، والموطن، والدرجة، والحمولة، عدا عن الجنسية.

أولاً: أسم السفينة:

إن السفينة شأنها في ذلك شأن الشخص الطبيعي أو الاعتباري تحمل اسما مخصصاً لها يميزها عن غيرها من السفن، وبصورة أصيلة يعد أمر اختيار الاسم هو حق أصيل للمالك[1]، فالقانون لم يتدخل في هذا الشأن إلا من حيث منع تكرار ذات التسمية لأكثر من سفينة إلا إذا ما كان اسم السفينة المكرر اسمها مصحوب برقم تسلسلي فارق عن غيره من الأرقام للتفريق ما بين السفن[2]، ولعل ذلك يعود سببه لعدم حدوث المشكلات القانونية في شتى المعاملات التي تخص السفينة، لاسيما السفن من ذات الطراز الواحد.

ومن الجدير بالذكر بأن على مالك السفينة عدم استخدام الاسم قبل موافقة الجهة الإدارية[3] المختصة في نظر مثل هذه الأمور، وذلك تجنباً لاختيار أسماء غير مقبولة[4] أو قد سبق اختيارها، وكان قانون التجارة الأردني قد حدد مواصفات الاسم الخاص بالسفن، وإشارة إلى أن السفن الأردنية البخارية أو ذات المحرك المعدة للملاحة في عرض البحار أو للملاحة في السواحل يجب أن تكتب أسماءها بالأحرف العربية واللاتينية جنبي مقدمتها، وعلى مؤخرتها واسم ميناء تسجيلها[5].

ثانياً: موطن السفينة:

إسوةً بالشخص الطبيعي وإعمالاً بالحالة المدنية لطبيعة السفينة الخاصة، فأن لها موطن خاص بها، وقد يطلق عليه مرفأ القيد، ويكون الموطن هو الميناء الذي دؤوب في السعي نحو التسجيل به من قبل مالك السفينة، ولتحديد هذا الموطن فهو رهناً لإرادة المالك طالما له ابتداءً اختيار ميناء التسجيل، كما ولا ضير على أن يكون ميناء التسجيل ليس هو ذاته ميناء الاستغلال التجاري للسفينة[6]، إلا إنه لا يجوز أن يكون للسفينة الواحدة أكثر من موطن[7].

---

[1]- كمال حمدي، القانون البحري، ط:3، منشأة المعرف، الإسكندرية، 2007، ص 35.

[2]- أنظر، نص المادة (13/أ) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.

[3]- تكون الجهة المختصة للنظر فيما يتعلق بتسمية السفينة هي إدارة ميناء العقبة.

[4]- طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، مرجع سابق، ص 51.

[5]- أنظر، نص المادة (7/أ) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.

[6]- محمد القيلوبي، القانون البحري، مرجع سابق، ص 51.

[7]- خميس خضر، معالم النظام القانوني للسفينة في القانون البحري، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد (43)، العدد (4)، جامعة القاهرة- كلية الحقوق، القاهرة، 1973، ص 23.

وتتجلى أهمية موطن السفينة من خلال اعتباره عنصراً من عناصر الحالة المدنية للسفينة، كونه الموقع الذي تجري به القيود المتعلقة بالتصرفات والمعاملات التي ترد على السفينة من رهن أو بيع، وإن كان من الممكن تقريب الموضع القانوني للسفينة بالموضع القانوني الخاص بالعقار هو بأن لها موطناً على غرار إنها من المنقولات[1]، كما ويظهر للموطن أهمية بكونه الموقع الفعلي لإجراءات التبليغ والمعلقات والإعلانات التي ترد على السفينة[2].

ثالثاً: حمولة السفينة:

لكل سفينة حيز مكاني كما وسعة داخلية تشغر لحمل الأشياء على اختلافها، وهو ما يعرف بحمولة السفينة، فالسفن تختلف في أقيستها من سفينة إلى أخرى الأمر الذي يجعل معه لزاماً اختلاف حجم حمولة أو سعة كل سفينة عن الأخرى، وكان المشرع الأردني قد نص في قانون التجارة البحرية على " على اصحاب السفن ان يثبتوا رسميا السعة المعدة للاستعمال في سفنهم (المحمول الصافي) وكامل سعتها الداخلية مضافا اليها سعة الابنية المشيدة على السطح (المحمول القائم)[3]؛ ومن الملاحظ فيما نص عليه المشرع الأردني بأنه دلل على حمولة السفينة والتي تأخذ نوعان في طبيعتها وهما كما التالي:

1-الحمولة الكلية (الإجمالية): وهي السعة الداخلية أو الطاقة الاستيعابية للسفينة، بالإضافة لما على سطحها من منشآت، وتحدد قياس الأبعاد الحقيقية للسفينة دون طرح أي من أجزاءها[4].

2-الحمولة الصافية: وهي سعة استغلال السفينة، أي أنها سعة السفينة الداخلية باستثناء كافة الفراغات التي يشغلُها الركاب و/أو الأمتعة أو البضائع[5].

كما وأشار قانون التجارة البحرية الأردني في نص المادة (9) منه على أنه "يكون منقوش رقم محمول السفينة الصافي من الجهة الخلفية من كبرى عوارض ظهر السفينة أو من الجنب الأمامي للكوى الكبرى" كما وأشار المشرع في نص المادة (13/و) من ذات القانون على أنه يجب أن تكون حمولة السفينة الإجمالية والقائمة من الأمور المذكورة في صحيفة التسجيل، ومن الجدير بالذكر أن وحدة قياس سعة السفينة هي الطن الحجمي أي ما يعادل 2.83 بالبرميل أو 100 قدم مكعب، كما وقد كان المجتمع الدولي قد أولى عناية خاصة لمسألة حمولة السفن الأمر الذي أسفر عنه عقد المعاهدة

[1]- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون البحري، مرجع سابق، ص 37.
[2]- محمد نعيم علوه، موسوعة القانون الدولي العام، القانون البحري، ج:5، ط:1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2012، ص44.
[3]- أنظر، نص المادة (1/8) من قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972.
[4]- لطيف جبر كوماني، القانون البحري، مرجع سابق، ص 36.
[5]- أريوط وسيلة، النظام القانوني للسفينة بوصفها أداة الملاحة البحرية، مرجع سابق، ص363، وأنظر حمد نعيم علوه، موسوعة القانون الدولي العام، القانون البحري، مرجع سابق، ص 46.

الدولية لقياس الحمولة لسنة 1969، والتي دخلت حيز النفاذ عام 1982، والتي طبقت هذه المعاهدة على كافة السفن الجديدة[1].

وتتجلى أهمية تحديد حمولة السفينة بالعديد من الغايات مثل تحديد الرسوم التي تفرض على السفن حال وقوفها بالموانئ أو المرور من خلالها[2]، وتحديد بدل الإيجارات المترتبة على السفينة بما يتوافق مع سعتها[3]، وتحديد مسؤولية المالك أو المجهز بالنسبة لحمولة السفينة أو سعتها[4].

رابعاً: مرتبة السفينة:

تختلف السفن فيما بينها حول درجة تصنيفها، حيث يعود لكل سفينة مرتبة تصنيف تحدد درجتها فلكل من أنظمة التشغيل وإجراءات السلامة ومتانة البدن ونوع الوقود وغيرها من الإضافات دوراً في تحديد مرتبة السفينة، ويبرز جلياً دور أهمية تصنيف السفينة وفقاً لما له من اعتبار على التصرفات والعقود والتعاملات التي ترد على السفينة كالبيع لا سيما أيضاً التأمين والذي بدوره قد تتحدد رسومه وفقاً لدرجة السفينة[5].

ومن الجدير بالذكر بأن حصول السفينة على تصنيف معين أو درجة محددة، هو غير وارد من حيث الالتزام القانوني المترتب على مالك السفينة، فلا يوجد قاعدة قانونية تجبر مالك السفينة على تسجيلها لدى جهات وهيئات التصنيف[6] التي تعمل على تحديد درجة السفينة من خلال المعايير التي أنف الإشارة إليها، إلا أن عدم تسجيل السفينة قد يشكل العديد من المشكلات أمام مالكها في كل من البيع والشراء والإيجار والتأمين، فدرجة التصنيف الواردة من أحد الهيئات المختصة تعتبر قرينة قانونية على مدى صلاحية السفينة على الملاحة وإن كانت قابلة لإثبات عكس ذلك[7].

خامساً: جنسية السفينة:

تُعرف الجنسية بماهيتها الطبيعية على أنها: " هي العلاقة السياسية والقانونية بين الدولة والفرد بحيث يصبح مرتبطا بها وتسري عليه أحكامها ومرتبه له الحقوق والواجبات التي تحددها تشريعات تلك الدولة" [8].

وبالرغم من أن الجنسية هي من الحقوق المقررة للأشخاص(الطبيعيين والاعتباريين) إلا إنه لا خلاف على أن للجنسية الحق بهذه المكنة، وذلك لما للسفينة من دور كبير في رفد الاقتصاد الوطني من جانب ولطبيعة السفينة المتنقلة ما بين

---

[1]- محمود شحماط، المختصر في القانون البحري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010، ص 25

[2]- كمال حمدي، القانون البحري، مرجع سابق، ص38.

[3]- لطيف جبر كوماني، مرجع سابق، ص37.

[4]- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون البحري، مرجع سابق، ص 36.

[5]- محمد نعيم علوه، موسوعة القانون الدولي العام، القانون البحري، مرجع سابق، ص 48.

[6]- طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، مرجع سابق، ص 53.

[7]- سامية مخلوف، رقابة الدولة على السفن، رسالة ماجستير، جامعة مولد معمري، تيزي وزوو، 2015، ص20.

[8]- أنظر في مفهوم الجنسية، محمد وليد المصري، الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص، ط: 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 20.

الأقاليم من جانب أخر، لاسيما إذا ما كانت السفينة تجّرِ في مناطق المياه الإقليمية غير التابعة لدولة معينة، فهي تحتاج لأن تسجل رابطة انتماءها إلى دولة معينة من خلال وثيقة الجنسية ليتسنى لها الاستفادة من الحماية القانونية المترتبة إليها كأثر من أثار الجنسية من قبل الدولة التي تحمل جنسيتها، بالإضافة لبيان موقفها القانوني وأوضاعها الإجرائية في حال النزاعات القضائية التي يصار بها أن تتبع قانون واجب التطبيق[1]، ومن غير المتصور أن يكون هناك سفينة مساوية لأوضاعها القانونية دون أن تكون حاملة لجنسية دولة معينة[2]، فمن الجدير بالذكر بأن السفينة التي لا تحمل جنسية تعتبر قرصان وتأخذ حكمها على أنها عدو لكافة الدول، بالإضافة إلا إنه لا يمكن أن يكون للسفينة أكثر من جنسية وذلك تحاشياً لتبعيتها أكثر من نظام قانوني واجب التطبيق في حالات النزاعات القانونية المختلفة[3].

الخاتمة:

نهايةً؛ كان في دأب سعي الباحثين لأن يجمل موضوعات الدراسة؛ ابتداء من التعريف القانوني بالسفينة، وبيان ملحقاتها، مروراً بدراسة الطبيعة القانونية للسفينة فيما إذا كانت من الأموال المنقولة أمن من العقارات غير المنقولة، انتهاء بالتنظيم القانوني للسفينة من حيث تبيان السندات القانونية للسفينة، ومن ثم عناصر الحالة الذاتية لها، من حيث الاسم، والموطن، والحمولة، والرتبة (الدرجة)، وأخيراً الجنسية، وهو ما يدعو لأن نورد **الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التالية:**

1- من الملاحظ بأن المشرع الأردني كان قد أهتم في وضع مفهوم للسفينة، بالرغم من إن وضع التعريفات هو ليس من وظائف المشرع، إلا أن المفهوم الذي كان أورده المشرع الكريم-مع الاحترام-يفتقد إلى معايير تعريف السفينة من حيث صلاحيها على الملاحة، ومن حيث اعتيادها على الملاحة، بالإضافة إلى أنه وصف السفينة بالمركب وهو ما يخالف الراجح من الرأي كون المركب هو عائمة بحرية من نوع أخر يختلف عن السفينة، وعليه كنا قد أوصى الباحثان بمفهوم قانوني يلائم عناصر المفهوم العام للسفينة محل الاصطلاح الفقهي.

2- ولاحظ الباحثان بأن قانون التجارة البحرية الأردني لم يعطي إلزامية قانونية لإدراج السفينة تحت درجة معينة كما لم يتطرق للأمر في طي نصوصه، فنظراً للتطور الصناعي الذي حل على قطاع السفن البحرية، ومدى أهمية دور السفن في رفد الاقتصاد الوطني، ومدى التعقيدات الإجرائية والقانونية التي قد تلاقيها السفينة غير المصنفة، نذود بمشرعنا الكريم أن يلتفت للمسألة حيث التوجيه الإلزامي لهيئات التصنيف العالمية والتي تعطي السفينة درجتها وفقاً للمعايير المتعارف عليها، كما وحبذا لو الحق

[1]- محمد القيلوبي، القانون البحري، مرجع سابق، ص 54.
[2]- طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، مرجع سابق، ص 55.
[3]- كمال حمدي، القانون البحري، مرجع سابق، ص42.

قانون التجارة البحرية بالعديد من المعايير الخاصة في الأردن على إثرها تُحدد درجات السفن الأردنية ولو كان على المدى البعيد.

3- وبالإضافة إلى ذلك، كنا قد لاحظنا فيما يعلق بأوراق السفينة أو كما أطلقنا عليها بسندات السفينة، بأن المشرع كان قد حصر الأوراق، ولم يتطلع إلى اتجاه استشرافي للمستقبل، أو للتطورات التي قد تطرأ، وهنا نأمل على مشرعنا الكريم، أن يلحق المادة (13) من قانون التجارة البحرية، بفقرة أخرى مفادها (أي أوراق أخرى تستلزمها الظروف العامة أو توجه بها إدارة الميناء).

4- كما نلاحظ بأن التشريع القانوني الناظم للسفن أي قانون التجارة البحرية، هو من التشريعات القديمة والتي قد لا توائم في مواكبتها لموكب التطورات الجارية باستمرار، وكان قد تجلى معنا ذلك من خلال العقوبات التي كان قد رتبها مشرعنا الكريم، للعديد من التجاوزات القانونية، حيث كان قد ظهر بأن تلك العقوبات في مجملها وفي طبيعتها كانت تلائم حالة مجتمعية مختلفة عن التي نحن بها الأن مما يستوجب إعادة النظر فيها لحتا تحقق مرادها من الردع والزجر.

5- وكان من أبرز ما لاحظناه في جانب الدراسة، مدى افتقار المكتبة الأردنية إلى مثل هذا التصنيف من الدراسات والأبحاث، وشُح التفات الباحثين إلى تلك الموضوعات من الرغم مما لها من أهمية فاعلة على قطاع يُعد من أهم قطاعات النقل متخطِ الأقاليم، وهنا بدورنا نوصي بصورة عامة أهمية الاتجاه نحو قانون التجارة البحرية في مختلف تفرعاته وموضوعاته من خلال البحث العلمي.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب والمؤلفات:

1. طالب حسن موسى، القانون البحري، ط:4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2021.
2. عبد القادر حسين العطير، الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر، عمان، 1999.
3. علاء الدين زكي، المسؤولية الجنائية لربان السفينة في القانون البحري، ط:1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.
4. فايز نعيم رضوان، الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية، دار النهضة العربية، القاهرة،1998.
5. كمال حمدي، القانون البحري، ط:3، منشأة المعرف، الإسكندرية، 2007.
6. لطيف جبر كوماني، القانون البحري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
7. محمد السيد الفقي، القانون البحري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

8. محمد القيلوبي، القانون البحري، ط:4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
9. محمد بهجت عبد الله قايد، الوسيط في شرح قانون التجارة البحرية، ج:1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
10. محمد نعيم علوه، موسوعة القانون الدولي العام، القانون البحري، ج:5، ط:1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2012.
11. محمد وليد المصري، الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص، ط: 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
12. محمود شحماط، المختصر في القانون البحري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.
13. مصطفى كمال طه، أساسيات القانون البحري، ط:2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1-سامية مخلوف، رقابة الدولة على السفن، رسالة ماجستير، جامعة مولد معمري، تيزي وزوو، 2015.

ثالثاً: المنشورات والأبحاث العلمية.

1- ادريس بلمحجوب، الطبيعة القانونية للسفينة ومركزها القانوني، مجلة البحوث القانونية، المجلد (12) العدد (13)، مخبر التهامي القائدي، مراكش-المغرب، 2015.

2- أريوط وسيلة، النظام القانوني للسفينة بوصفها أداة الملاحة البحرية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، المجلد (5) العدد (1)، الجزائر، 2018.

3- وناسة بو خميس، النظام القانوني للسفينة في القانون البحري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد (21) العدد (1)، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.

4-خميس خضر، معالم النظام القانوني للسفينة في القانون البحري، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد (43)، العدد (4)، جامعة القاهرة- كلية الحقوق، القاهرة، 1973.

رابعاً: التشريعات القانونية:

1-قانون التجارة البحرية الاردني رقم (12) لسنة 1972 الصادر في عدد الجريدة الرسمية رقم 2357 بتاريخ 06/04/1972.

2- قانون التجارة البحرية المصري رقم (8) لسنة 1990، الصادر بتاريخ 1990/4/22.

مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 9 (2022)، Volume 3, Issue 9

الأوضاع الاقتصادية وآثارها على الحياة الاجتماعية في دارفور (102–120)

د. عبد المجيد أحمد عبد الرحمن
جامعة النيلين (السودان)، aaamageed@gmail.com

Economic conditions and their impact in social life in Darfur

Dr. Abdal Mageed Ahmad Abdal Rahman
AL-Neelain University (Sudan), aaamageed@gmail.com

ملخص:

عاشت دارفور طوال العقود الاربعة الماضية أوضاعاً إجتماعية ماساوية نتيجة للآثار الناجمة عن الاقتصاديات التقليدية المعيشيَّة، فقد وعملت المتغيرات الوسيطة من نهب مسلح وإقتتال قبلي وحروب بين جماعات المتمردين والحكومة إلى إحداث آثار عميقة على مستوى المتغيرين: الأساسي وهو الاقتصاد والتابع وهو المجتمع وحركتة وتغيره، وبذلك تأثرت الأنماط المعيشية من زراعه ورعي وإنتاج غابي، لذا هدفت الدراسة الحاليَّة إلى الكشف عن الأوضاع الاقتصادية وآثارها الناجمة عن تلك المؤثرات على مجتمع دارفور، سواء على مستوى علاقات الجماعات وانعكاسات عدم الإستقرار الأمني ومآلاته، والتدخلات الرسميَّة. كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تمسك الجماعات القبائلية بأعراف وقواعد ملكية الأراضي(الحواكير) باعتبارها أهم الأصول وعنصر الاقتصاد الأول الذي يقوم عليه الأنشطة الاقتصادية، فنشأت نزاعات عديدة وعدم إستقرار جراء الحروب بين الجماعات، فكانت الهجرات والنزوح والحياة في المعسكرات، وظهرت أساليب إدارية غير تلك التقليدية الأهلية التي كانت تعمل على الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي. إن البقاء في المعسكرات والإعتماد على الإعانات من شأنهما أن يفقدا الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأرض والزراعة والرعي ، ويتوقف نقل الخبرات عملياً. وإن طالت إقامتهم في المعسكرات فسيكون للتدريب والتأهيل على الحياة في بيئاتهم تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. وعلى ذلك أوصت الدراسة بتكثيف جهود التنمية التي توفر فرصاً إقتصاديَّة وإتجاهات إجتماعيَّة جديدة متطورة نحو الكسب والإبتعاد عن التمسك بالقيم التقليديَّة للملكيَّات الجماعيَّة للأرض، والتداعي والتمسك بالقبيلة، وكما تقود التنمية أيضاً إلى إيجاد فرص عمل وفيرة وجديدة ومتنوعة ، وهذا من شأنه أن يقود للمنافسة في الكسب وتجويد الإنتاج بعيداً عن المناصرة العاطفية، وعندها لن تكون المعسكرات ملاذاً للمعيشة، ويتفرق الأفراد إلى حيث حياة إقتصاديَّة جديدة.

كلمات مفتاحية: الأوضاع الاقتصاديَّة، الحياة الاجتماعيَّة، الآثار الاقتصاديَّة.

Abstract:

Over the past four decades, Darfur has experienced tragic conditions due to the effects of traditional subsistence economics. The intermediate variables, such as armed looting, tribal fighting, wars and rebellion, have had profound effects on the level of the two variables: The independent variable which is the economic, and the dependent one which is the social life. Accordingly, the living patterns, including agriculture, pastorals and forest products, were badly affected. Accordingly, the current study aimed to reveal the economic conditions and their effects resulting from those influences on Darfur society, both at the level of group relation, the repercussions of security

instability and its consequences and official interventions. The most prominent findings of the study were the adherence of tribal groups to the customs and rules of land ownership (hawakeer) as being the most important assets and the basic element of their economic activities. New administrative methods appeared other than those previous traditional civil ones that worked on social control in the community. Staying in the camps and relying on subsidies would make the new generations lose the culture associated with the land, agriculture and grazing, and the transfer of experiences would practically stop. If their stay is prolonged, training and rehabilitation for life in their environment will have great social and economic cost.

Keywords: Economic conditions, social life, economic impacts.

مقدمة:

الحياة الاجتماعية متداخلة ومتكاملة الأجزاء، فمكوناتها البنائيَّة تتساند من أجل إحداث التوافق الوظيفي بينها. وعلى ذلك فالأوضاع الاقتصاديَّة للمجتمعات الإنسانيَّة والواقع الاجتماعي يتأثران ببعضهما. ولم تكن كل تلك الوقائع مستجدة ومستحدثة، فقد مضى على بعضها أعواماً ، ورسَّخت قيماً ، وتم قبول بعضها والتمسك بها ضمن حزمة ثقافاتها وممارساتها، وأخذت بعضها في التحول والتغير وأخرى في الإندثار والتقهقر وعدم قدرتها لمواكبة الواقع. إنَّ كل هذه العمليَّات الاجتماعيَّة هدفها إحداث درجات من الإستقرار الاجتماعي بما يشمله من متغيرات متعددة.

تحاول هذه الورقة دراسة آثار الأوضاع الاقتصادية وانعكاسات عدم الإستقرار الأمني على واقع الحياة، ومآلات عمليَّات الهجرات والنزوح، ودور التدخل الحكومي بالتنمية، وجميعها تشكل أرضيَّة تنبني عليها هذه الدراسة. تلعب دوراً هاماً في الإستقرار الاجتماعي وتشكيل تلك المجتمعات ،إلَّا أنها في بعض الأحيان تصبح نتيجة للأوضاع الاجتماعية، فتكون بذلك سبباً ونتيجة، وتتداخل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مع بعض كمؤثرات إلى درجة صعوبة الفصل القاطع بين في أيهما السبب والنتيجة، لأن المتغيرات الفاعلة هي متغيرات وسيطة. هذا يعني أن العلاقة بين أثر النمو والعمليَّات الاقتصادية على الواقع الاجتماعي على درجة من التعقيد، وهي بذلك علاقة غير خطيَّة (non-linear)، ولذلك وجدت دراسة تلك الأوضاع الاقتصاديَّة على حياة المجتمعات إهتماماً بالغاً،+ فكتبوا أوراقاً وبحوثاً متعددة، مثل آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي (1995)، والتجاني مصطفى محمد صالح (1999)، ومنزول عبدالله منزول عسل (2005)، ومحمد سليمان محمد (2008)،كما عقد عدد كبير من مؤ تمرات الصلح كان آخر ثلاث منها في ولاية غرب دارفور بمدينة الجنينة في هذا العام 2022.

مشكلة الدراسة:

عاشت ولايات دارفور خلال العقود الأربعة الماضية أوضاعاً مأساويَّة جراء الإنفلات الأمني والنهب المسلح والحروب والاقتتال بين بعض القبائل وبعض الجماعات المختلفة التي قادت التمرد ضد الحكومة، وأدى ذلك إلى تأزم الوضع ،

وأخذت غالب الجماعات الاجتماعيَّة تبحث عن الاستقرار والحياة الآمنة، ولم تتمكن كثير منها أداء عملها ألأساسي وهو الزراعة أو الرعي أو الأثنين معاً، وانعكس كل ذلك بالطبع على واقعها الاقتصادي، خاصَّة وأن الأوضاع الأمنيَّة غير المستقرَّة والمتفلتة أجبرت كثيراً منهم للنزوح إلى أطراف المدن والمعسكرات التي أقامتها الحكومة والمنظمات الدوليَّة، وقد إختار بعض منهم النزوح إلى بعض المناطق داخل إقليم دارفور أو إلى مناطق السودان الأخرى ، بل وإلى الهجرة في بعض السوانح إلى دول الجوار.

قادت الهجرات والنزوح إلى تبني نظام إعاشي جديد في مجتمع المعسكرات وأطراف المدن، وأحياناً الإعتماد على الإعانات. كما بدأ التعايش وبناء علاقات مع جماعات في الجوار السكني لم تكن ضمن جماعاتهم قبل النزوح، وأدى ذلك إلى تبني أساليب جديدة للتوافق والتكيف الاجتماعي مع آخرين، ومثل ذلك كانت معايشتهم لعمليات التدخل الحكومي الرسمي والمنظمات، وهكذا حتى الإدارات الأهليَّة فقدت قوتها وقدرتها وحتى سلطتها على مجتمعات تختلف في مقومات تكوينها عن تلك التي كانوا يقومون على إدارتها. فهؤلاء وفدوا من مناطق عديدة وجهات مختلفة وقبائل متعددة من حيث الإنتماء ومن حيث التبعيَّة الإداريَّة أيضاً. وبذلك تشكلت أنماط جديدة لأساليب الحياة والعلاقات الاجتماعية واقتصاديات الأسرة والجماعة، وبدأ التحول يسود في كثير من مظاهر الحياة وخاصة الاقتصادية، ويقود هذا للتساؤل الرئيس للورقة:

كيف قادت الظروف الاقتصاديَّة إلى تحولات وآثار في الحياة الاجتماعيَّة في ولايات دارفور؟

وتتفرع من هذه االسؤال أسئلة فرعيَّة هي:

أ- ما هو الواقع الاقتصادي الذي كان يسود في مجتمع دارفور؟
ب- إلى أي مدى إستطاع المجتمع أن يتكيف مع هذه التحولات الاقتصاديَّة؟
ج- كيف أثر التدخل الرسمي الحكومي ببرامج التنمية في بعض التحولات الاجتماعية؟

د- كيف تأثرت الأوضاع الاجتماعية بالظروف الاقتصادية السائدة والمستجدة في ولايات دارفور؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- الوقوف على الآثار الاجتماعية الناجمة عن الاقتصاديات التقليدية المعيشية في دارفور.
ب- التعرف على آثار التدخلات الرسمية بالتنمية وعلى أساليب حياة المجتمع المتغيرة.
ج- الوقوف على تداعيات الحراك الاجتماعي جراء عدم الاستقرار وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية للسكان.

د- الكشف عن الواقع الجديد للنمط الإعاشي والإنتاجي في الاقليم.

منهج البحث:

تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف وتحليل الأوضاع الاجتماعية المتأثرة بالظروف الاقتصادية بإقليم دارفور.

1- دارفور : الموقع والمؤثرات البيئيَّة على أنماط الحياة:

يقع إقليم دارفور في إقصى غرب السودان بمساحة قدرها 510000 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانه 7437118 نسمة بما يعادل 25% من سكان السودان، وتسود فيه الحياة الريفية بنسبة 90% و10% في الحضري السابق، غير أنّ ذلك التوصيف لأنماط الحياة لم يعد يماثل الواقع بسبب الحروب وإنعدام الأمن والأوضاع الاقتصادية والظروف البيئيَّة التي قادت للهجرات والنزوح (أسماء محمد جمعة، 2013:142).

تتدرج الأقاليم المناخية في هذه المساحة من شبه الصحراء عند خط ° 16 شمال، ذات الامطار القليلة التي لا تتعددى 100 ملم في السنة ، الي المنطقة الوسطى بين خطي °12 -°16 شمال ،هي مناطق السافنا ذات الأمطار المتوسطة إلى جنوب الأقليم في حزام السافنا الغنيَّة التي تتراوح الأمطار فيها ما بين 500 – 900 ملم في السنة. وعلى هذا فإن الأراضي الرمليَّة والكثبان تشكل خصائص تكوين السطح والطبوغرافيا في الشمال، بينما تغطي الرمال وبعض السهول الطينيَّة والوديان ذات الأشجار المتنوعة والغابات والهضاب والجبال البركانيَّة المنطقة الوسطى. ولعل من أبرز معالم هذه المنطقة " جبل مرَّة " الذي يتوسط الإقليم بإرتفاع 3000 متر فوق سطح البحر. أمّا في جنوب الإقليم فهناك الأراضي الطينيَّة والغابات والحشائش الطويلة.

تشكل هذه البيئات المناخيَّة الثلاث أنماط وأساليب الحياة لدى سكان دارفور. فبينما يسود رعي الإبل والضأن في الشمال مع قليل من الزراعة، يزداد التركيز والإعتماد على الزراعة كلما إقترب من الوسط، وتسود الزراعة المطريَّة في الوسط مع مع تربية قليل من الأبقار والضأن والماعز، ويشكل رعي الأبقار نمط الحياة المعيشيَّة في الجنوب مع قليل من الزراعة، وعلى ممارسة هذه الأنماط المعيشيَّة جاءت تسميَّات سكان المناطق الوصفيَّة لها بأنهم " أبالة " في الشمال (رعاة إبل)، وزرَّاع في الوسط، و" بقارة " في الجنوب (رعاة أبقار) (صالحيَّة بدوي عبد الكريم غاني،2011:409)، ويمكن أن توصف هذه الأشكال بأنها إقتصاديات معيشيَّة. هذا إضافة إلى بعض المجتمعات الحضريَّة في عدد من المراكز والمدن مثل الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي والضعين وكتم وغيرها.

أمَّا من الناحية الإداريَّة فقد قسمت دارفور إلى خمس ولايات هي شمال وغرب ووسط وجنوب وشرق دارفور، وتتمتع كل ولاية بخصائص نمطي الحياة السائدة في دارفور وهما الزراعة والرعي. فبكل ولاية جماعات تغلب عليها طبيعة الحياة الزراعية وأخرى النمط الرعوي. ولا تشكل هذه الأقاليم حدوداً ثقافيَّة مثلها ومثل الجوار في السودان والخارج. فدارفور تحدها الولاية الشمالية وولايات شمال وغرب كردفان وولاية السلام وولاية غرب بحر الغزال من الشمال والشرق والجنوب الغربي على التوالي، بينما تجاور دول افريقيا الوسطى وتشاد وليبيا من الجهات الأخرى.

2- الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في دارفور:

خضع مجتمع دارفور إلى تغيرات وتحولات إجتماعية خلال تاريخه الطويل عبر عمليات اقتصادية مختلفة، وهي التي قادته إلى الوضع الحالي. إنَّ بعضاً من هذه العمليات تمت عبر التغير التدريجي التلقائي من حالة أخرى، وهي عمليَّات النمو " growth"، غير أنَّ بعض جوانب الحياة الاقتصادية تعرضت للتدخل " intervention " الخارجي سواء كانت بالمراسيم السلطانيَّة أو الخطط والبرامج الحكوميَّة، فوجهت التغير والتحول، وهي عمليَّات التنمية " development ". إنَّ هذا الواقع يجعل من غير الممكن تناول إقتصاديات مجتمع دار فور وآثارها دون تناول النمطين من أنماط التغير التلقائي والمقصود المبرمج.

تؤثر عمليات النمو في الهياكل الاقتصادية، ومن ثم ينعكس على الأبنية والعلاقات الاجتماعية خاصة في بناء القطاعات الاقتصادية " sectoral economics " مثل القطاعات الزراعية والرعوية وأصحاب المهن والتجارة، وهذه من دواعي تركيز هذه الدراسة على مثل هذه القطاعات في تحليل أثر الاقتصاد عليها، كما تؤثر هذه العمليات أيضاً على مستويات المعيشة وأنماط الإستهلاك وتتطلب مهارات، ثم أحياناً تتطلب أيضاً التدخل عندما تعجز الهياكل التقليدية عبرعمليات النمو مقابلة الطلب في السلع والمهارات والمعرفة. وفي هذا الصدد ليس النظام الاقتصادي هو الأهم والمتأثر بالتحولات، وإنما كل البناء الاجتماعي (Bourguignon, Francois, 2004). وعندما تختلط العمليات التي نتجت جراء النمو أو التنمية، وكذا العوامل والمسببات والنتائج، عندها أيضاً تكون العوامل نتائجاً والأسباب عواملاً.

هناك ميكانزمات وآليَّات محددة في المجتمع لنشر النمو في بقية أجزاء المجتمع، مثلاً من خلال المنافسة في سوق العمل والهجرة التي تكون إستجابة للنمو الحضري والتطور التكنولوجي الذي ينحاز إلى قطاعات العمالة الماهرة والتأقلم السريع للتكنولوجيات الوافدة. ولم تزل هذه العمليات تشكل أساس التحول التدريجي الاجتماعي " social evolution".

3- النمو الإقتصادي في دارفور:

أدى تنوع مجتمعات دارفور القبائلية والإثنية وكثرتها التي فاقت الثمانين واختلاف البيئات الجغرافية إلى تنوع في الطلب والاستهلاك، ومن ثم تنوع في الأنشطة الأقتصادية، وزاد من ذلك النسبة العالية لعدد السكان. قاد هذا إلى العمل لزيادة الإنتاج لتلبية الحاجات المجتمعية المتزايدة والمتنوعة عبر عديد من الأنشطة المشتملة على الزراعة والرعي والصناعات الحرفية التقليدية والإستفادة من الثروة الغابية، وقيام أسواق عديدة وطرق تجارية داخلية وخارجية، ووفود تجار من السودان النيلي (شمال السودان) ممن عرفوا محلياً (بالجلَّابة) الذين منهم من إستقر نهائيَّاً وصار جزءاً من ذلك المجتمع، ومنهم من عاد بعد فترة يسيرة ، وآخرون يطبقون مفهوم المسمى (جلابة) بالسفر المستديم جيئة وذهاباً (لجلب) البضائع من وإلى دارفور. إنَّ كل هذا تم بصورة تلقائية عبر مؤسسات وأنساق المجتمع المختلفة، وكان نتاجاً لذلك العديد من الأنشطة الاقتصادية هي:

أ- ملكية الأراضي (الحواكير):

الأرض مصدر الإنتاج الأول ، وأهم الأصول الإقتصادية (assests) ، وهي الثروة الأساسية وعماد الإقتصاد للافراد والجماعات في دارفور ، وهي بالتالي مصدر القوة الإقتصادية للزراعة والرعي ، ولتمكين أفراد من غير الملاك من زراعتها موقتا شريطة أن يدفع إيجار عينياً من محصول الزراعة تسمي " عوايد" ، وهذه الأراضي لا تخضع للضرائب الحكومية ، وهي مصدر القوة الإدارة الأهلية والسلطة (آدم الزين محمد، 2008:133) ، ولذلك يقولون " من لا أرض له لا ملك له " أي أنه لا يملك حق التعيين في الإدارة الأهلية للمنطقة ، وقد نتج عن تلك القاعدة العرفية منذ ثمانيات القرن العشرين جدلاً ونزاعاً لم تزل تداعياته متوفرة وطائلة في الصراع، من ذلك فإنَّ الحرب بين قبيلتي الفور والترجم في العام 1991 في جنوب دارفور في مناطق بلبل تمبسكو وبلبل أبوجازو وبلبل دلال عنقرة وضواحي مدينة كاس مرتبطة بملكية الأراضي والنزاع على السلطة المحليَّة (علي أحمد حقَّار، 2003).

تعتمد القطاعات الإقتصادية علي الأرض وحقوق إستخدامها . وعلي الرغم من أن ملكية الأراضي في دارفور قد خضعت للتقنين بواسطة سلاطين دارفور عبر الصكوك والمراسيم الملكية السلطانية للجماعات القاطنة في حدود السلطنة (Young, Helen, et al., 2005:2) ، وهو تدخل من أجل التنظيم الإقتصادي والإجتماعي في آن واحد، إلَّا أن واقع الحال يؤيد أن الجماعات الأساسيَّة التي تقطن دارفور قد استقرت في الأرض وقامت عليها مملكتي الداجو والتنجر، وأن سلطنة الفور نشأت في أرض الفور بجبل مرة إبتداء ، وهذا يعني أن تطور نظام ملكية الأراضي كنظام إقتصادي سابق للتخطيط والتدخل الرسمي.

ورغم تقنين ملكية الأراضي لسكانها بواسطة السلاطين ، إلا أنهم اقتطعوا في بعض المناطق أراض خصصت كملكيات (حواكير) لجماعات أخري مختلفة إثنياً وفد أغلبهم عبر بوابة دارفور الغربية من افريقيا سواء كانت جماعات عربية أو غير عربية أومن السودان النيلي ، وأكثر هؤلاء من فئة الفقهاء والعلماء المسلمين ومعهم جماعاتهم في بعض الأحيان ، وذلك بغرض توفير أصول تمكنهم من الإعاشة وأداء رسالتهم الدينية بنشر تعاليم الإسلام وتحفيظ القرآن الكريم ، كما منحت بعض الجماعات من نفس الجهات أراض لمقابلة الحاجات المتزايدة للعمالة (Young, Helen, et al., 2005:3) ، ومن بعد صار التصرف في هذه الأراضي ملكية خاصة بهم يتوارثونها مثل غيرهم من ملاك الحواكير.

تقبل جماعات ملاك الحواكير في دارفور الوافدين كأفراد للعيش معهم إذا ما إلتزاموا بأعرافهم وقيمهم بإعتبارهم جزء من مجتمعهم ، لكنهم لا يقبلون إستيطان الجماعات لأنهم يفقدون أراضيهم كما يزعمون (علي أحمد حقَّار، 2003:163-164) ، وهو ألأمر الذي أفضي إلي كثير من النزاعات جراء عدم إستيعاب مقاصد الملاك وتفسير ثقافات إصحاب الحواكير برفضهم لهم وفق منظورهم اللملكية (ethnocentrism) (Simpson, L. G., 1991:111)، أو ألإشارة إلي أنها لا تتفق مع قانون 1971 الخاص بملكية الأراضي في السودان (آدم الزين محمد، 1998:53) والذي لا يعلمه الوافدون وإنما بإيعاز من ذويهم ممن وفدوا في وقت سابق وهم يعلمون ويطلبون إليهم ذلك.

إن عرف ملاك الحواكير بصفة عامة يسمح بإستخدام الأراضي للحصول علي الماء والمراعي ولإقامة الأفراد، ويمكن استخدامها للزراعة بعد السماح بإستغلال قطعة معينة من الأرض أو الإستفادة من الهشاب للحصول علي الصمغ العربي ، ومثل هذا النظام أدي إلى تشابه الجماعات القاطنة في الحاكورة الواحدة في ثقافاتها ، بل وإنتشار كثير من السمات الثقافية في دارفور بين الجماعات المختلفة، وهو نظام يقود للتماثل والتثاقف بينهم (Assimilation and acculturation).

(ب) **النشاط الرزاعي الرعوي** :

يمثل النشاط الزراعي والرعوي التقليديين النمطين الأساسيين لاقتصاديات دارفور، وتمارس بواسطة أغلب الجماعات السكانية بدرجات متفاوتة من التركيز، إما على الرعي أو زراعة المحاصيل أو مع الإنتاج الغابي .

تعتمد الزراعة بصورة رئسية على هطول الأمطار ، ويميل المزارعون لإستخدام أراضي القوز الرملية لسهولة إعدادها وحرثها خاصة في المناطق الشمالية والوسطى والشرقية لدي جماعات البرتي والزيادية والبرقد والمساليت والمعاليا والزغاوة والمسيرية وغيرهم من الجماعات. وبالرغم من أن جماعات الفور تميل لنفس الإستخدام إلَّا أنهم أيضاً يستخدمون الزراعة على المدرجات وعند المنحدرات وسفوح الجبال في جبل مرة وجبل سي وعلى ضفاف الوديان بغرض الانتاج الزراعي . أما في جنوب دارفور فتزرع جماعات البقارة مثل الرزيقات والبني هلبة والهبانية والفلاتة في الأحزمة الرمليَّة (العتمور) . (Haaland,G,1991:242)

في كل هذه المناطق تتم زراعة الدخن والذرة كمحصول غذائي أساسي بجانب زراعة الفول السوداني والسمسم والكركدي والذرة وكذلك الفول المصري بكل من جبل مرة وجبل سي وكبكابية (علي أحمد حقَّار، 2003:149). يستخدم المزارعون في مزارعهم أدوات إنتاج تقليدية بدائية مثل الحشاشة (الجرايَّة) والطورية وغيرهما من الأدوات التي ينتجها الحرفيون المحليون، وقد بدأ إستخدام المحراث الذي يجره الحيوان وأدخلت التركتورات وبعض الآليَّات حديثاً. إن هذا النمط من الزراعة يشكل الوحدة الاقتصادية الأساسية للآسرة وسط الجماعات في دارفور عدا جماعة الفور، لأن مزرعة المرأة عندهم لا تشكل وحدة من وحدات الحياة العائلية، فهي منفصلة، وذلك لأن للمرأة حرية النشاط الاقتصادي، فتزرع في مزرعتها لوحدها ولها صومعتها (دبنقة) لحفظ إنتاجها ، وتتمتع بعائدات إنتاجها، ومع ذلك فهي تساعد الأسرة بسخاء. هذا وقد قدرت مساهمة المرأة الاقتصادية خاصة في مجال إنتاج الغذاء لدى هذه الجماعة بنحو 60 % (Magda, Abdalla Ibrahim, 2006:26) ، وبذلك فإن الزراعة لا تعتبر وحدة اقتصادية للحياة العائلية عند هؤلاء.

تتميز المرأة في إقليم دارفور بقدرتها على العمل والكد والإجتهاد في الكسب ، فهي مزراعة وتاجرة تتجول في الأسواق المختلفة في القرى من حولها ، وتشيد المباني (الحيشان والرواكيب) ، وجزارة في بعض المناطق ، كما تعمل في تشيد المباني فتنقل مواد البناء وتشارك بالأجر باليومية (Magda, Abdalla Ibrahim,2006:22). إن هذه الميزة جعلتها تتخذ من جوار منزلها مزرعة. فهناك مزرعة خاصة بالمرأة جوار كل منزل تعرف (بالجبركه) خلافاً المزرعة الكبيرة

الخاصة بها لوحدها وثالثة خاصة بالأسرة كلها على أطراف القرية. وقد إنتشرت الجبراكة فأصبحت جزاءا من ثقافة كل مجتمع دارفور المستقر. تزرع المرأة في هذة المزرعة الصغيرة اللوبيا والبامية (الويكة او الضرابة) و الذرة الشامية (عيش الريف) والعجور (التبش) وفول الصويا واليقطين (القرع) وغيرها من المنتجات التي تستهلك في المنازل، وهي مزرعة مفضلة للأطفال، إذ أنَّ جُل الإنتاج فيها يخصص لاستهلاكهم، وتغرس فيهم روح وحب العمل الزراعي مبكراً.

تفقد الأراضي المزروعة بالذرة وبالمحاصيل النقدية خصوبتها كل عدد من السنوات، فيتحول المزراع من قطعة أرض لأخرى ، ويكون بذلك نمط الإنتاج هو الزراعة المتنقلة " shifting agriculture"، ذلك أن المزارعين لا يعرفون التقنيات الحديثة لتجديد خصوبة الأراضي باستخدام السماد أو لا يستطيعون الوفاء بتلبية التكاليف الماليَّة للحصول عليها. وهذا يقود إلى أن يبتعد المزارع في كل مرة عن مسكنة في قريتة بحثاً عن الأراضي الخصبة قبل العودة إلي المزرعة الأولى بعد سنوات، فيمضي ويضيع وقتاً طويلاً ويبذل جهداً في السير إلى المزرعة البعيدة بدلاً عن الإنتاج، وكان من ذلك أن إتخذ بعض المزارعين من مزارعهم البعيدة مقراً وسكناً طيلة أيام الخريف وبنوا عليها ، فانقطعت الأسرة عن التواصل الدائم مع مجتمعات قراهم الأساسيَّة.

تتطلب عمليات الحرث في الزراعة المطرية في دارفور في كثير من الأحيان الأيدي العاملة ، وهي لا تتوفر لأن أفراد الجماعة مزارعون مشغولون في مزارعهم ، ولأن العمل بالأجرة في نفس المنطقة يقابل بالاستهجان والإحتقار (Barth,Fredrick,1975:153) لأنه قد يُفقد الفرد قيم التعاون والمروءة في مجتمعه ، لذلك لا يستطيع شخص العمل بالأجر في قريتة في المزارع مما شجع للهجرة إلى خارج دارفور للعمل وخاصة في المناطق التي يتشابة نمط الإنتاج فيها الأساليب المتعبة لديهم، ولذلك كانت منطقة القضارف (هيلين يونج وآخرون، ب.ت: 9) حيث زراعة الذرة والسمسم أكثر الجهات جذباً لهم كعمالة موسمية .

جاء حل مسالة توفير العمالة لإنجاز عمليات زراعية وحرث مزارع أفراد من القرية بقيام مؤسسة النفير للعب هذا الدور وسد تلك الفجوة ، حيث يحضر الأفراد في اليوم المعلن للعمل في مزرعة دعوا لحرثها ، ويوفر صاحب المزرعة الطعام للحضور بذبح الأغنام ، بينما توفر بعض النسوة أحيانا الطعام من منازلهم كنوع من الإسهام والمشاركة. لقد جرت القاعدة أن يشارك جماعة القرية أو القرى المجاورة في النفير في مزرعة يكون غرض الإنتاج فيها الإعاشة ، أما إن كانت المزرعة كبيرة لأغراض تجارية فإن حرثها وحصادها يكون بالإيجار من وافدين من مناطق بعيدة.

هناك أنماط أخرى من المزراع بجانب الزراعة المطرية. ففي فصل الشتاء تُزرع بعض المحصولات على ضفاف الوديان باستخدام الري من الآبار مثل زراعة البصل والطماطم والشطة والثوم والبامي والبطيخ وقصب السكر والبطاطس والتمباك، إضافة للمحاصيل البستانية مثل المانجو والبرتقال واليوسفي والجوافة والموز والليمون (Barth,Fredrick,1975:150). وهناك إستفادة من الثروة الغابية ، ويشكل الصمغ العربي أهم الموارد في هذا الجانب.

نشأت أسواق مختلفة في كل منطقة يجتمع فيها أهل القرى المجاورة لتسويق منتجاتهم وشراء مستلزماتهم . يفد إلى هذه الأسواق أيضاً تجار من المراكز الحضرية القريبة . ففي تلك المراكز قامت حركة تجارية تعرف في دارفور " بأم دورور"(التجاني مصطفى محمد صالح، 1998) أي التجوال والطواف على الأسواق في الاتجاهات المختلفة من حول المركز، فتتحرك السيارات محملة بالبضائع لهذه الأسواق الأسبوعية فتوفر المتطلبات وتحمل منتجات تلك القري لأسواق المدينة.

يحاول المزارعون إستثمار ما زاد عن حاجتهم من فوائض قيمة الإنتاج الزراعي، فيعمدون إلى شراء الأغنام والضأن والأبقار وبعض الحيوانات الأخرى كالخيول والتي يمكن الحصول علي النقود مرة أخري ببيعها واستخدام عائدها أحيانا تارة أخري في الزراعة ، وهذا ما أسماه فيرث (Firth) بحلقه النمو Spiral of growth (Barth,Fredrick,1975:162) ، وقد يزيد عدد هذه الحيوانات ويصبح كبيراً مما ينتج عنه صعوبة في الحصول علي العشب في المنطقة لأنها أكبر من الطاقة الاستعابية (carrying capacity)، أو صعوبة في حيازتها دون إتلاف المزارع مما يضطر المزارع لإيجاد حل. في سبعينات القرن العشرين وما قبلها كانت العلاقات الحميمة بين الرعاة والزراع جعلت المزارعين يودعون من مواشيهم للرعاة لتكون ضمن قطعانهم ، ليأتوا إليهم في عامهم القادم في ترحالهم السنوي ويخطرونهم بزيادتها وقد توقف هذا النمط. أما في منطقة الفور فقد تحول بعض منهم وارتحلوا وساروا بجانب بعض جماعات البني هلبه الذين يرتحلون بأبقارهم صيفاً إلي ديار الفور، بينما يفعل الفور الشئ نفسه في ديار البني هلبه في الخريف.

بجانب الزراعة هناك مجموعات في جنوب وشمال دارفور تتخذ من أسلوب الحياة الرعوية نمطاً للإعاشة. ففي مناطق جنوب دارفور هناك البقارة الذي يمتهنون رعي الماشية في منطقة السافنا الغنيَّة في ديارهم، غير أنهم وللظروف الطبيعية يرتحلون من الجنوب إلى الشمال في الفصل المطير من بحر العرب في الجنوب حتى بداية مناطق القوز بالقرب من الفاشر تجنباً للأوبئة، أمافي فصل الصيف فتكون عودتهم التدريجية إلي بحر العرب مع إنخفاض الأمطار ، هذا عدا جماعة (البني هلبه) الذين يسيرون بمواشيهم تجاه ديارهم في الخريف بينما يرتحلون إلي أراضي غرب دارفور في الصيف (Haaland, K. G, 1991:9).

هناك مسارات معلومة يسير فيها البقارة بمواشيهم جيئة وذهاباً، وهي ما تعرف (بالمرحال) ، وإن وحدة الحركة لدي البقارة هي الأسرة المركبة أو الأسرة النووية ، (Barth,Fredrick,1975:150-152) لكنهم يعلمون مسار جماعاتهم والأسر الأخرى ويمكنهم الإتصال هم .

يعتمد البقارة علي تربية الماشية كنظام للإعاشة، وإن الزيادة الطبيعية في أعداد المواشي تشكل إستثماراً جاذباً يكفي للإعاشة وتلبية الحاجات وتزيد قليلاً ، ولقد ساهمت المشروعات البيطرية ورعاية الحيوان خاصة في سبعينات القرن العشرين علي الزيادة المضطردة في عددها مما أوجد قناعات الاستمرارية في هذا النمط الإعاشي، لكن إعتماد البقارة علي الدخن في غذائهم والصرف المادي الكبير في الحصول عليه جعلهم يزرعونه في الجيوب الرملية (العتمور)، إضافة إلى

تدهور البيئة بسبب الرعي الجائر للزيادة في عددية القطعان، وكان لابد من الإعتماد علي مصدر آخر وهو الزراعة، وصارت أعداد الذين يتحولون إلى العمل الزراعي يتزايد حتى أن بعضهم صارت مزارعهم واسعة وإستخدموا العمالة الزراعية من ولاية بحر الغزال، وإستخدم بعضهم الآلات الزراعية (Haaland, K. G, 1991:243-245).

يسود في المناطق شبة الصحراوية في الشمال رعي الأبل والضأن والأغنام بواسطة جماعات مختلفة من الميدوب والزغاوة والرزيقات والزيادية ، ومن بينهم من يعمل بالرعي فحسب، ومنهم من يدمج الرعي بالعمل في الزراعة خاصة بين الذين لا يملكون أعداداً كبيرة من القطعان ، وهؤلاء يقومون بتغطية نفقات إعاشتهم بدمج النشاط الزراعي بالرعوي وأحياناً يهاجرون إلي مناطق أخري مثلما يفعل الزراع . (Haaland, K. G, 1991:243-245)

يرحل الابالة عادة من الشمال في ديارهم إلي الجنوب عبر المناطق غربي جبل مرة حتى مناطق كبم ورهيد البردي أو أحياناً حتى أفريقيا الوسطي . وهناك جماعة أخري منهم تسير في إتجاه من الشمال الغربي إلي الشمال الشرقي، وكل ذلك في زمن الصيف . تأتي بعد ذلك رحلة العودة إلى ديارهم وهم يتبعون مساراتهم المحددة والمعلومة والتي اتفقت عليها كل الجماعات التي يمرون بديارهم عبر سنوات عديدة ، ويستمرون شمالاً حتى يصل بعضهم إلى وادي هور في أطراف الصحراء وواحة الخارجة (Young, Helen, et.al, 2005:54-55).

ج– النشاط التجاري والحرفي :

منذ سنوات طويلة قامت في دارفور مراكز تجارية يتوافد عليها أفراد القرى المجاورة والتجار من أماكن كثيرة وبعيدة. إن بعضاً من هذه الأسواق قامت في ملتقي طرق و لم تكن هنالك قرية أو مدينة وإنما مكان تجمع، وهي تشكل أكبر الأسواق مثل سوق السمين بمنطقة أم شنقة بشرق ولاية شمال دارفور ، وسوق أبوشواكيل جوار شعيرية بشرق دارفور وسوق دربات في شرق جبل مرة وسوق فوربرنقا في غرب دارفور ، ولكنها تأهلت وتوافد عليها السكان، وهناك أسواق أخري قامت في قري كبيرة مثل (أبو مطارق) وتجريبية وسوق كبم وبندس وكبكابية وسرف عمرة وكورما ومليط وشعيرية وسربا واللعيت وغيرها ، و أسواق مدن الفاشر نيالا وزالنجي والجنينة والضعين.

يجد السكان في هذه الأسواق متطلباتهم من المنتجات المحلية والمستوردة ، ويعرضون ويبيعون ما عندهم. إن قطعان الحيوانات عادة ما تباع إلي وسطاء ليتصرفوا في بيع جزء منها محلياً وإرسال الباقي إلي سوق المويلح بإمدرمان أو إلي ليبيا أو مصر. ربما يكون هناك أكثر من وسيطين في العملية الواحدة قبل تصديرها. هذا يعني أن سعر الحيوان يكون متدنياً لدى المنتج، وهو الحال نفسه بالنسبة للمحصولات والمنتجات الزراعية والغابية ، وينعكس علي مستوي دخل الفرد (Young, Helen, et.al,2005:65).

لدارفور علاقات تجارية خارجية منذ عهد السلاطين ، فقد نشطت التجارة مع مصر وليبيا، كما كان هناك تبادل تجاري مع الكنغو وأفريقيا الوسطي (أحمد عبد القادر أرباب، 1988:29). ومنذ عهود بعيدة قامت طرق عابرة

للصحراء (Trans- Saharan routes) من وداي وتشاد وباقرمي ونيجيريا وعبر دارفور كطريق الحج القاري، وكذلك الطرق التجارية مثل درب الأربعين الذي يقود لمدينة أم درمان ومصر وطريق الفاشر عبر الواحات إلي الكفرة بليبيا، وجميعها عضدت إزدهار التجارة الخارجية (Young, Helen, et.al,2005:58 -60)، وقد شملت الصادرات الأبل والضأن والماشية والعسل وريش النعام والعاج وقرن الخرتيت والصمغ العربي والجلود وغيرها (علي أحمد حقار، 135-2003:134).

أما النشاط الحرفي فهو واسع الإنتشار في دارفور ، وهو نشاط إقتصادي ثانوي بالنسبة للإفراد الذين يعملون أساساً بالزراعة أو الرعي ، وهو عمل إضافي في فصل الصيف . وقد ارتبطت الصناعات اليدوية بجماعات إجتماعية معينة . انعكست الإستخدامات الكثيرة المرتبطة بثقافات الجماعات علي كثرة وتنوع هذه المنتجات الحرفية . ولعل أشهر هذه الصناعات هي الصناعات الجلدية حتى عرفت بعض أنماط المنتجات الجلدية في السودان بمناطق وفرة وجودة إنتاجها، مثل مركوب الفاشر ومركوب الجنينة، إضافة إلي صناعات الفخار وأعمال السعف والصناعات الحديدية التقليدية (Magda Abdalla Ibrahim, 2006:25) والتي لا زالت فاعلة لإرتباطها بتوفير أدوات الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي . وقد كانت لصناعة النسيج التي اضمحلت ثم اندثرت الآن رواجاً في دارفور حتى أن سلاطين دارفور كانوا يكسون الكعبة المشرفة كل عام فيما عرف "بالمحمل ". يشكل النشاط الحرفي نشاطاً إقتصادياً يضيف لدخول الأفراد ، كما إنه يغطي القصور المادي الذي ينتج أحياناً جراء الجفاف أو الآفات الزراعية التي تضر بالإنتاج .

4– التغير الاجتماعي بعمليات التنمية :

حدثت تحولات إجتماعية في دارفور جراء تدخل منظم ومقصود من الحكومات المختلفة لاحداث تغير إجتماعي إيجابي ، وقد شملت هذه التدخلات مجالات إقتصادية متعددة، وهي ذات جذور بعيدة بدء من التدخل في نظام الأرض الذي تمت الإشارة إليه في عهد سلاطين الفور وما بعد، ولعل النماذج الآتية تلقي الضوء علي بعض العمليات الإقتصادية التنموية بحسب أن حصرها وإحصاءها أمر قد لا يتحقق ، ولكن التركيز سيكون علي بعض من تلك التي أحدثت آثاراً إجتماعية أوسع ، ومنها : (أحلام موسى آدم بشار، 2008)

(أ) شجع السلاطين ودعموا حركة السكان والتجارة في الطرق القارية الرابطة بين دارفور وغرب أفريقيا ومملكة سنار والبحر الأحمر والسعودية ، وكان من ذلك أن ازدهرت التجارة، وكان من ضمن الواردات البهارات والصابون والمنسوجات الرفيعة والأسلحة والمجوهرات . ولعل كتابات الرحالة جيمس بروس بعد زيارته لدارفور في 1793–1796 تؤكد ازدهار التجارة إذ عاد في قافلة إلي مصر تضم خمسمائة من الأبل ، ولاشك أن هذا يمثل مدي قوة الحركة التجارية أيامئذ.

ب– كان للتوجه نحو جباية الضرائب والتحول لتركيز التجارة في بحر الغزال أبان الحكم التركي وإهمال خطوط وطرق التجارة ، ثم عدم الاستقرار والحركة السكانية والهجرة في أيام المهدية الأثر الواسع علي الاستقرار المجتمعي ونتج عنه ضعف الإنتاج وتدهور الأوضاع الاقتصادية بدارفور .

ج- اهتمت الحكومة الإنجليزية علي عهدها بتوفير حاجيات السوق البريطانية من المواد الخام الصناعة ، ولذلك دعمت مشروعات الزراعة الواسعة ذات الإدارة الممركزة مثل مشروع الجزيرة والزراعة الآلية في منطقة القضارف ، وبعض الصناعات ، وقد تمركزت في مثلث محور مدن كوستي و كسلا و الخرطوم (Kosti- Kasala-Khartoum) ، ما عرفت بالكافات الثلاثة (Three ks) ، ولم يجد صغار المزارعين في الزراعة المطرية التقليدية إهتماماً ولا الرعاة ، حتى أنه في عام 1955م كانت عدد المشروعات في السودان 1170 مشروعاً ليس منها مشروع واحد في دارفور ، واهتمت تلك الحكومة أيضاً باستقرار المجتمع بإعادة ترتيب إدارة القبائل والمحافظة علي زعمائهم وعدم إضعافهم حتى لا يتعثر النظام، وهي ما عرفت بالنقلة الناعمة Soft landing policy) التي تتنازل فيها النظم الإدارية والقواعد القديمة للجديدة المختلفة بيسر .

بدأ التعليم النظامي بعدد قليل من المدارس في المراكز والمدن وبعض القري الكبيرة مثل الطويشة والضعين، ودخل النظام الطبي الحديث بقيام بعض المستشفيات والشفخانات البشرية والبيطرية ، وقامت بعض فرق التطعيم ضد بعض الأمراض مثل الجدري ، ودخل السوق منتجات كثيرة جديدة علي المجتمع ، وهذه نقلات علي قلتها وضعف أثرها إلا إنها كانت البداية ، ومع ذلك فإن سياسات التنمية علي هذا العهد أوجدت درجة من الفروقات بين الأقاليم السودانية المختلفة.

د- بعد الاستقلال ورثت الحكومات الوطنية أوضاعاً إقتصادية تعكس فروقات في التنمية الإقليمية، ولكنها لم تغير من ذلك النهج في إقامة المشروعات حتى أنه في منتصف الستينات من القرن العشرين نفذ ٢٢٨٠ مشروعاً لم يكن أي منها في دارفور . ويبدو أن الفكر التخطيطي التنموي قد عجز عن وضع نماذج تنموية تفي بمتطلبات التنمية خلافاً لنموذج الزراعة المروية في محور الجزيرة ، وحتي عند ما شرعت الحكومة في إنفاذ مشاريع الزراعة المطرية بالقضارف فشلت فيها وتركت الأمر كله الخاص للقطاع .

كان من ابرز إنجازات العهد الوطني في دارفور الخط الحديدي الذي يربط دارفور ببقية إنحاء السودان ، وطريق نيالا- كاس- زالنجي ، وقيام المطارات وتطور الإتصالات ثم قيام مشروع تنمية غرب السافنا في جنوب دارفور ومشروع جبل مرة للتنمية الريفية، وقد توقف المشروعان الأخيران منذ العام 2003م، وقد عجزتا عن أن تقدما الإستدامة، وهناك أيضاً مشروعي تنمية المناطق الريفية المختارة في أم كدادة وعد الفرسان ، وكان لهما الأثر الكبير في التنمية الريفية.

ظهرت الصناعات التحويلية في مجال إنتاج الزيوت والصابون والصناعات الخفيفة الخشبية والحديدية علي يد القطاع الخاص ، في حين تعثرت صناعات أخري مثل المدبغة والنسيج بنيالا والمسالخ وتصدير اللحوم ، كما توقف عمل المناشير لقطع الغابات في تلس وغرب دارفور بغرض ترحليها للخرطوم دون مراعاة للتجديد مما أثر سلباً علي البيئة المحلية المتدهورة أصلاً بفعل الجفاف والتصحر .

لكن العهد الوطني شهد أيضاً إنشاء مدارس كثيرة في دارفور خاصة في بداية الستينات الذي أسس لها بوضع اللبنات الأساسية، ثم في منتصف السبعينات وما بعد. وقد توقف تمويل الإنشاءات، فقامت علي مبان مؤقتة ، وتحتاج

إلى جهود إضافية كبيرة لتؤدي وظيفتها بكفاءة، وأقبل المجتمع الدارفوري علي التعليم بعد أن دب فيه الوعي الإجتماعي، ولحق بركب التعليم عدد مقدر، ومثلهم لم يجدوا الفرصة له ، وهكذا في مجال الخدمات الصحية .

5– آثار الأوضاع الأقتصادية على مجتمع دارفور:

أثرت الأوضاع الاقتصادية في دارفور علي أنماط السلوك والعلاقات والعمليات الاجتماعية وحركة المجتمع بدرجات متفاوتة في مختلف الأزمنة والأمكنة. نتج عن هذه الآثار تحولات عميقة وعمليات كبيرة كمغادرة السكان بالهجرة والنزوح أحيانا، وأوجدت درجة من الاستقرار وتحولات ايجابية أحياناً أخرى .

أحدث إستخدام الأرض، أهم الأصول الاقتصادية في دارفور،آثاراً اجتماعية واسعة النطاق وعميقة، وفيما أوجد إستقرار بعض الجماعات بواسطة السلاطين والأفراد وبواسطة الملاك إرتباطات وعلاقات اجتماعية متميزة قادت للتماثل الثقافي بينها، فقد تشابهت طرق الحياة وأساليب الإنتاج وأنماط ثقافية عديدة ميزت تلك المجتمعات حتى غدت اللهجة العربية لجماعات غير عربية هي اللهجة المستخدمة لجماعات عربية تقطن معها في الحاكورة مثل الجوامعة في جبل مرة، وماثلت لهجة البقارة العربية تلك التي يتحدث بها الفلاته في جنوب دارفور، وتشابهت كثير من الأدوار والوظائف المختلفة للنساء وتلك الخاصة بالرجال، وأنماط الغذاء والسكن وغيرها. وقامت علي أثرها مؤسسات كثيرة مثل (النفير)، وهو يعني العمل التعاوني الجماعي والتكاتف لإنجاز مهام والمساعدة في أنشطة مختلفة، مثل إنجاز عمليَّات زراعيَّة أو بناء المساكن المؤقتة مما تنتجه مزارعهم من القصب(عصام محمد ابراهيم، 2007:77-84)، وكذلك مؤسسة الخلوة التي يتجاوز دورها التعليمي بتحفيظ القرآن وتعليم علوم الدين إلي الدور الإرشادي وتغيير أنماط السلوك وبعض العادات والتقاليد، وهي بذلك أداة تماثل وتآخي وتوادد (عصام محمد ابراهيم، 2007: 61). ورغم هذه الصورة التي تبدو إيجابيَّة لاستخدامات الأرض فهناك شواهد ماثلة على ما أحدثتها من جوانب سلبية تفوق كل ذلك. فقد نتج عن نظام ملكيَّة الأراضي حروب متعددة، من ذلك حرب قبيلتي الرزيقات والمعاليا، والبرقد والزغاوة، والزياديَّة والبرتي، والعرب والمساليت والبني هلبة والرزيقات غيرها، هذا إضافة لعمليات النهب والسرقة وهجمات الجماعات المسلحة إلى تلك المناطق (اسماء محمد جمعة، 2013).

كان لكل هذه العمليات آثار على الأوضاع الاقتصادية، وذلك بتخصيص ميزانيات مقدرة لإستتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي على حساب الجوانب الاجتماعية من صرف على الخدمات من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وغيرها، إضافة إلى فقدان الأرواح وتعطيل آخرين عن العمل بسبب الإعاقة أو خفض قدراتهم، وكذلك خفض الأراضي الزراعيَّة بعدم تمددها بعيداً عن الجماعة للإستنجاد بهم عند الضرورة، أو الهجرة والنزوح، ومثل ذلك خفض القطيع المملوك.

تشكل الزراعة والرعي أساس إستخدام الأرض وعليهما إنبنت كثير من العمليات والعلاقات الاجتماعية، فقد قامت نظم ايجارة الأراضي عبر تقليد (العوايد) ومنع التصرف فيها بالبيع أو الهبة، وتقييد حركة الحيوان في موسم الزراعة إلا بعد

الحصاد عند السماح بممارسة الرعي الحر ما عرف (بالطلق)، والتراضي بقبول التعويض أو العقاب (الغرامة) بعدم التقيد بهذا العرف، والاستخدام المشاع لموارد المياه، وتحديد مسارات (مراحيل) لقطعان الحيوانات بالنسبة للرعاة، وهي مسارات متفق عليها بين جماعات المستقرين والرعاة لزمن طويل، وقامت عليها علاقات اجتماعية إذ كان يحتفي المستقرون بقدوم أسر الرعاة المرتبطين بالمسار علي حاكورتهم، ومثل ذلك يحتفي الرعاة بلقاء أخوانهم من القاطنين.

لقد أحدث مثل هذا التنظيم الاجتماعي درجة من استقرار المجتمع، غير أنه يتعرض للإخلال فتقوم النزاعات بين الرعاة والمزارعين التي تصل مرحلة الحروب بينهما، وتستخدم فيها الأسلحة الحديثة. ولقد تواترت مثل هذه النزاعات خاصة فيما بعد سبعينات القرن العشرين، فقد شهدت الفترة من 1976م وحتى 1998م صراعات بين مختلف المجموعات بلغت ستا وعشرين في مجملها.

إن إتجاه إستثمار المزارعين في الحيوانات وزيادة مساحتهم المزروعة قلل من الأماكن المتاحة لرعي حيوانات أهل الأرض (الحاكورة) من ناحية، وتمددت وتوسعت في المساحات المخصصة لمسارات الرعاة، كما زادت أعداد الحيوانات لدى الرعاة ، وتغير أساس جماعة الرعي في المرحال، فأصبح يضم أسراً كثيرة لضرورات أمنية وتحسباً لأي نزاع، إضافة إلي الزيادة في تلك الأنشطة نتيجة للزيادة السكانية، فأوجدت الصراعات بين جماعات الحاكورة نفسها التي تتخذ في الغالب وسيلة اللجوء إلي المحاكم أسلوباً لحسم النزاع، وصراعاً بينهم وبين الرعاة الذي كثيراً ما يتطور بسرعة من مشكلة يسيرة إلي صراع قبلي كبير يروح ضحيته أفراد كثر. يبدو إنَّ إتجاه الأفراد لزيادة مواردهم الاقتصادية وزيادة اعداد الحيوانات أدى إلى تخريب وتدمير للموارد ففقدت ممتلكات وحرقت قري ومزارع ونهبت حيوانات، ودمرت ولوثت الآبار، وتقود كل هذه العمليات إلي العصف بعلاقات الجماعتين التي نمت عبر قرون. إن التكرار السريع والتواتر لهذه النزاعات في الفترات الحديثة عمل علي طول فترة سوء العلاقات والمواقف العدوانية وانعكست علي الأنشطة الاقتصاديَّة كل هذه الجماعات .

في مثل هذه الظروف ذات الصراعات المتواترة ظهر النهب المسلح (armed looting) في بداية ثمانينات القرن العشرين، ثم ما لبث أن اشتد وتم نهب المواشي والممتلكات والعربات وقتل كثير من الأبرياء، وقد بذلت جهود أهلية ورسمية لاحتواء الظاهرة، غير أنها لم تفلح، إذ الجاني لا يعرف إلا بعد فتره طويلة من عمليته ويختفي أثره ويصعب تقصيه أحياناً للمقاومة الشرسه التي يبديها بإستخدام أسلحه حديثة. لقد كان لهذه الظاهرة أعمق الأثر في إختلال الأمن حتى راجت المقولة " نهب ساعتين أخير (أفضل) من إغتراب سنتين " أي أنَّ العائد المادي والاقتصادي من عمليات النهب التى تستغرق ساعتين تفوق عائدات المهاجر المغترب المادية لسنتين إثنتين، ولذلك حاول أغلب السكان في دارفور الحصول على السلاح لحماية أنفسهم وممتلكاتهم حتى أن بعضهم تخلص من نصف ما لديه من الماشية للحصول على السلاح لحراسة النصف الآخر وأسرته ، وتلك مقدمة لحيازة السلاح الحديث وإنتشاره ، وتحت قناعة الجماعات بأنه ليس هناك من هو أفضل لحماية أسرهم وممتلكاتهم من أنفسهم، وكل ذلك بعد الجهود الرسمية والأهلية، لذا فقد غدا أمر جمع السلاح منهم أمراً صعباً والجهود المبذولة فاشلة وغير مجدية .

في هذا المناخ الأمني المضطرب ذو الصراعات القبلية المتواترة والنهب المسلح الواسع الانتشار وعدم قدرة الجماعات المختلفة على مواجهتها بانفراد إلا تحت التضامن ظهرت لأول مره في تاريخ دارفور تكوين المليشيات التي أسست بغرض الحماية أساساً ، ولكنها تجاوزت أحياناً للتعدى الهجوم على القرى، وساد عدم الأمان، والشواهد على الهجمات الشرسه وفقدان الولد والأهل والممتلكات وحرق المدارس والشفخانات والأسواق وبعض المؤسسات الأخري كثيرة ، فتوقف التعليم والعلاج الطبي والخدمات الأخرى والتنمية التي كانت أصلاً غير متوازنة، وتداعت كل جماعه إلى جماعتها، وتقيدت حركة السكان، فتأثر النشاط الاقتصادي جميعه بسبب هذه الظروف، فصارت الزراعة محدودة في مساحاتها، وتوقف جمع الإنتاج الغابي والعمل في (جناين) الصمغ العربي، وتم التخلص من كثير من الحيوانات، وتعذر أو صار من العسير الوصول للأسواق لعرض المتبقي من المحصول بعد الحرق والنهب والحصول علي المستلزمات، وكان ذلك سبباً لأكبر عملية هجرة ونزوح في مجتمعات دارفور.

ومن بعد ظهرت المعسكرات التي تضم آلاف النازحين الذين ليس لديهم إلا فراش الأرض وغطاء السماء عند وصولهم. فمعسكر الحميدية بزالنجي الذي قام في العام 2003 به حوالي 92132 نازحاً ، وقد عمل مجتمع المدنية كمضيف تم تدخلت الحكومة وديوان الزكاة ببعض المؤن، ومن بعد تولتها المنظمات الطوعية (أحلام موسى بشار،2007: 114)، وهكذا في أغلب بقية المراكز الكبرى في دارفور. وهذا يعني أنَّ المجتمع الذي كان منتجاً ويعتمد في كسبه علي ما ينتجه من محصولات ويستثمر أحياناً من فوائض إنتاجه قد تعطلت كل طاقاته، وصار حبيساً في دائرة المعسكر إلا قلة، وهاجر قليل منهم إلي منطقة القضارف وبدرجة أقل إلي ولاية الخرطوم، ثم جاءت الحرب في 2003 بوزرها وتداعياتها فزادت الأمر تعقيداً.

لقد تأثرت جماعات الرحل في مساراتها بهذا الوضع المضطرب، فلم تعد مسارات البقارة تتجاوز خط السكة حديد بالقرب من مدينة نيالا كأبعد نقطة، وأصبح طريق (نيالا زالنجي كاس) نهاية مسار جماعات البني هلبه في ترحالهم شمالاً في الصيف، وتقيد وصول الأباله إلي المراعي الشمالية في الجزو ووادي هور والعطرون، وتحول كثير من جماعات البقارة إلى مزارعين واستقروا في ديارهم، وانه لم يتبق منهم من يمتهن الرعي كحرفة سوي 10- 15% منهم Young, Helen, (et.al,2005:62-194)

أثرت الأوضاع الأمنية علي حركة الرعاة بصفة عامة في مجتمع دارفور، فاضمحلت الأسواق بل أن أغلبها قد توقف، فالمنتجات لاتصل إلي الأسواق بيسر، وعائد المنتجات عرضة للنهب عند العودة للقرية، والعربات التي تنقل البضائع والسلع والمنتجات الأخري تتعرض للنهب وقتل الركاب ونهبهم ، وقطار نيالا الخرطوم هو الآخر غير آمن رغم انه أصلاً لم يجد التطوير منذ إنشاء الخط إلا بعد بدء عمليات نقل البترول من مناطق ابيي حيث تم تحديثه إلي بابنوسة . لهذه الأسباب إرتفعت أسعار السلع وهاجر كثير من التجار إلي أطراف المدن في دارفور والخرطوم وانهارت تجارة الماشية، حتي أن أسواقاً هامة مثل مليط التي تصدر مابين 20 ألف إلي 30 ألف رأس من الإبل سنوياً إلي ليبيا قد إنهارت وتركها التجار.

نتيجة لهذا الوضع الأمني تدنت الأسعار في دارفور رغم زيادة الطلب علي الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب العالمي للحوم الحمراء (export-led demand) . إن أسعار الحيوانات في الأسواق الكبيرة قبل التصدير مثلما في سوق المويلح بأم درمان (Terminal market prices) متضاعفة أكثر من أربع مرات السعر، وهذا يعني أن الأفضلية في السوق لصالح التاجر ولم يستفد المنتج إلا القليل، وهناك عدد كبير من الوسطاء، وإن التجار المحليين لا يملكون القدرة المالية العالية لإنعاش السوق، وهذا يزيد من خفض سعر الحيوانات في هذه الأسواق الكبيرة، خلافاً للوضع الأمني المتدهور، وأن المواشي تسلك طرقاً طويلة تستغرق مابين 80-90 يوماً، وتقدر نسبة الخسارة بموت 1% للضان، و4% للأبقار و5% للإبل من جملة كل قطيع (Young, Helen, et.al,2005:57-75).

عندما تدهورت الحالة الأمنية تعطلت الطرق التجارية ،ومنها طريق الهجرة إلي ليبيا وقفلت. كانت هجرة المواطنين إلى ليبيا تحقق إستقراراً إجتماعياً عبر تحويلات العمال المهاجرين من دارفور والذين يقدر عددهم بين 150 ألف 250 ألف شخص يزيد عمر أكثر من نصفهم عن ثلاثين عاماً. إن تحويلات المهاجر الواحد النقدية يقدر في العام بين 40 دولار إلي 900 دولار إضافة إلي للتحويلات العينية المتمثلة في المعدات المنزلية والمواد الغذائية والحافظات البلاستيكية والمراتب وغيرها، وقد توقفت جميعها بل أصبح الإتصال بهم غير ممكن، ومن ناحية أخرى لا يعرف المهاجرون ايضاً في بعض الأحيان مكان نزوح أهليهم الذين صاروا أكثر إعتماداً على المنظمات الطوعية في الحصول علي الإعانات وبعض الخدمات، ولم يعد لهم دور كبير يذكر في المدن التي استقروا حولها في المعسكرات أو هاجروا إليها، فهم يفتقدون المهارات المطلوبة في المجتمعات الجديدة والتي يكون اكتساب أغلبها بالتأهيل والتدريب، وإن ثقافاتهم الريفية لا يتناسب إنتاجها الحرفي ومتطلبات غالبية سكان الحضر، وأصبح الأمر يحتاج إلي التدخل التنموي لاكتساب تكيف علي نمط يناسب حياتهم الجديدة للكسب، خاصة وأن الأجيال من الصغار إفتقدت التدريب علي متطلبات الحياة في القرية، وسيبتعدون أكثر كلما طال بقاؤهم في هذه المعسكرات، وأن الباقين في القري سيظلون متأثرين بدرجة من الانعزال تقيد سرعة تغيرهم ومواكبتهم للحياة عند المحاولة لنقلهم إليها.

6- هندسة الحياة الاجتماعية في دارفور: بوابة حلول المشكلات:

تعتبر ملكية الأراضي في دارفور أهم الأصول وعنصر الاقتصاد الأول الذي يقوم عليه كل الأنشطة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الرعي والزراعة، إضافة إلي أنشطة وفوائد أخري. إن الباحث في مشكلات العلاقات والعمليات الاجتماعية في دارفور لابد له من إيلاء الأمر غاية عنايته بالنظر إلي حقوق الجماعات دعماً للاستقرار الاجتماعي، خاصة وان النظام الموجود لا يحرم الاستفادة من الزراعة والرعي والماء. ولابد من الإشارة إلي أن اتجاه إنتشار البستنة والحدائق علي الوديان بدأ بحيازة الأرض عن طريق الشراء، وهذا يعني إن تلك الحقوق صارت أحياناً فردية، وإنه في المدي البعيد ومتي ما توفرت بناء قدرات أخري و تأهيل لمجالات مختلفة لإدرار الدخل والكفاية المعيشية سيكون الأمر واقعاً، وهذا يتم عبر برامج التنمية، وعندئذ فان نظام الحواكير لن يكون له أثر علي نحو ما هو عليه اليوم.

إنَّ هذا التحول تجاه حيازة الأرض يمكن دعمه بتطوير النظام الرعوي في دارفور بالعمل على إستقرار الرحل، فهم يملكون أراضٍ شاسعة على إمتداد مئات الأميال في ترحالهم قبل دخولهم ديار الآخرين (حواكير)، فتحدث الاحتكاكات والمشاكل. إنَّ ديار الرعاة تلك تتميز بالخصوبة العالية ومراع وفيرة، غير أنها تنقصها المياه، وهذا يعني أن لابد من العمل على تنمية هذا القطاع بحفر الآبار الإرتوازيّة وبناء خزانات وحفائر ضمن عمليَّات حصاد المياه، وإنشاء قرى يتم فيها توفير الخدمات الأخرى من صحة وتعليم ورعاية إجتماعيَّة وغيرها، وهذا يعني أساساً إستقرار البدو الرحل. في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى إستعداد الرحل للإستقرار، وهو جانب نفسي واجتماعي يُسهل من عملية الإنتقال، فقد قال أحد شيوخ قبيلة المسيرية " إنَّه ليرجو اليوم الذي يستكمل فيه إستقراره وترك الرحيل جيئة وذهاباً إلى بحر العرب في فصلي الصيف والخريف بحثاً عن المرعى لتربية الحيوان في بحر العرب". إنَّ الاستقرار يوفر مجالات أخرى واسعة للعمل لإنخراط بعض الأفراد في مهن أُخرى أساسيَّة أو ثانويَّة بالجمع بين الرعي أو الزراعة، وعندها يكون السعي وراء المصالح الحياتية والإنتاج.

أمَّا بالنسبة للمستقرين في قرى فإنَّ المساحات المطلوبة لزيادة الرقعة الزراعيَّة ستتوفر لوجودها أصلاً ، وأيضاً طالما أنَّ بعض أفراد المجتمع قد بدأوا يحصلون ويستخدمون وسائل نقل حديثة للترحيل وتناسب كميات وطبيعة إنتاجهم،وهي المركبات ذات الدفع الثلاثي (التكتك) بترحيل محصولاتهم وحاجياتهم إلى الأسواق المحليَّة وإلى المزراع حتى البعيدة منها.ثم إنَّ عمليَّات التنمية من تعليم وتدريب وغيرها تعمل على تطوير نظراتهم للحياة وتحث بعضاً منهم– خاصة ممن نالوا قدراً من التعليم – بالخروج من المنطقة والهجرة إلى حيث توفر مجالات عمل أرحب وربما أفضل في نظرهم، وتلك ضريبة التنمية بفقدان الأماكن لأبنائها.

إن تطوير الزراعة بإدخال أدوات فعالة وبذور محسنة وبأساليب تجديد خصوبة الأرض يحفز على إستغلال مساحات تترك بوراً لسنوات حتى تتحول إلي مزارع هشاب لتقطع مرة أخري لإعادة زراعة المحاصيل، وهنا نشير أن لابد للفكر التنموي السوداني من أن يعمل علي استحداث أساليب لتطوير الزراعة المطرية طالما عجز عنها لما يقارب القرن من الزمان. إن اتجاه الرعاة للإستقرار والزراعة لابد من أن يُدعم بتحسين وتطوير الزراعة والعمل علي استقرار الرحل بتربية الحيوانات في مزارع بدلاً عن السفر الطويل الذي يصعب معة تقديم الخدمات وتنفيذها.

نتج عن علاقات المزارعين والرعاة مع اعتبار عامل الأرض والنزاعات أن توسعت وقادت لحروبات، وأفرزت ظاهرة أكبر تحرك سكاني في دارفور بالنزوح إلي معسكرات بالقرب من المراكز الحضرية وبالهجرة. ولابد من العمل علي إستقرار المجتمع وإيقاف الحروبات والنزاعات و إعادة ترتيب الأمور بعودة النازحين. ففي دارفور كثير من الآليَّات الشعبيَّة التقليديَّة والتي تُعرف بالجُوديَّة، وهي مؤسسة اجتماعيَّة تتألف من عدد من الأشخاص المشهود لهم في مجتمعهم بالعدالة والمعرفة بالأعراف، وهي تُعنى بحل المشكلات من أصغرها (الخلافات الزوجيَّة) وحتى الحروب بين القبائل، ولابد من العمل لتطويرها، كما لابد من تفعيل القوانين بصرامة لضبط المجتمع، نقول بهذا وقد تأثرت الأوضاع الأمنية في بعض السوانح

بتدخلات السياسيين في الصراعات التي تنشأ بين الجماعات القبليَّة لمناصرة طرف على الآخرلقاء الكسب السياسي (علي أحمد حقار، 2003)، ولابد أيضاً من إيقاف التدخلات السياسية ومناصرة الحكومات لأطراف لتجد التأييد، ولن يكون ذلك ممكناً إلَّا بتفعيل القوانين والإستقلال القضائي وتكوين المجالس الشعبية للمناطق للمساهمة في عمليَّات وضع حد للنزاعات، وعندها يمكن تقديم وتطوير البرامج الاقتصادية لصالح التحولات الإيجابيَّة في المجتمع.

إن بقاء جماعات النازحين بأعداد كبيرة في المعسكرات مع الاعتماد علي الإعانات يفقد الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأرض والزراعة والرعي، ويتوقف نقل تلك الخبرات إليها عملياً، مما يستدعي سرعة إيقاف الحروب وإعادتهم إلي قراهم، وأن طول بقائها يتطلب تأهيلاً جديداً لمجالات عمل وإعاشة تناسب الوضع الجديد، وتكون التكلفة الاجتماعية والاقتصادية كبيرة .

يقود الاهتمام بالتنمية والخدمات إلي توجيه المجتمع إلي ثقافات مرتبطة بالإنتاج وعلاقاته، وإن الروابط الإجتماعية تكون في خدمة ورفاهية الجماعة ودعم الاستقرار والتعايش، ولعل من أهم عناصر بسط الأمن وإنفاذ برامج التنمية والخدمات هي قناعة الجماعات وتعاونها ، ولن توفر القوة وحدها الاستقرار.

إن تشييد الطرق وتطوير السكة حديد، وتوازن برامج التنمية وقيام مشروعات تنموية تستوعب الطاقات وتوجه المجتمع للتعاون المثمر، وتنشيط التجارة الداخلية، وتقديم وتوسيع خدمات التعليم والصحة والإعلام وتشجيع الأنشطة الداعمة لتطور العلاقات الاجتماعية وقيم التعاضد والتعاون من رياضة وجمعيات وغيرها هي الطريق إلي الإستقرار الإجتماعي. إنَّ كل هذه العمليات هي عبارة عن هندسة للحياة الاجتماعية في دارفور لتعمل الأوضاع الاقتصاديَّة على جلب الإستقرار والنفع والتقدم للمجتمع.

قائمة المراجع:

(1)- آدم الزين محمد، التغير في المجتمع وأثره على الصراع القبلي في دارفور :بإشارة خاصة إلى إقليم دارفور، في آدم الزين محمد والطيب إبراهيم أحمد وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية،جامعة الخرطوم، ١٩٩٨.

(2)- ادم الزين محمد، دارفور: من الانفلات الامنى إلى السلام الاجتماعي، معهد الادارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم،2008.

(3)- أحمد عبد القادر أرباب، دارفور عبر العصور، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم 1998.

(4)- التجاني مصطفي محمد صالح، الصراع القبلى في دارفور : اسباب وتداعياته وعلاجه، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم 2006.

(5)- التجاني مصطفي محمد صالح، مسببات الصراع القبلي في السودان، في آدم الزين محمد والطيب إبراهيم احمد وادي، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراساتا الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم،1998.

(6)- هيلين يونج وآخرون، دارفور سبل المعيشة، ملخص تنفيذي وتوصيات ،جامعة الأحفاد للبنات، ام درمان، ب.ت.

(7)- محمد سيلمان محمد، السودان : حروب الموارد والهوية، دار كيمبردج لنشر ، المملكة المتحدة، 2000.

(8)- عصام محمد ابراهيم، النفير والتنمية: دراسة انثروبولوجية تطبيقية في مجتمع دارفور، شركة مطابع العمة المحدودة، الخرطوم 2007.

(9)- علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2003 .

(10)- يوسف سليمان تكنة، الآثار المترتبة علي ظاهرة الصراع القبلي في دارفور، في آدم الزين محمد والطيب ابراهيم وادي، رؤي حول النزاعات القبلية في دارفور، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998.

(11) -Barth, Fredrick, Economic Spheres in Darfur, in Raymond Firth,(ed.), Themes in Economic Anthropology, (3rd edition), Tavistack Publishers, London, New York, Sydney, Toronto, Wellington, 1975.

(12) - Bourguignon, François, The Effect of Economic Growth on Social Structures, The World bank, October, 2004.

(13) - Haaland, G, Systems of Agricultural Production in Western Sudan, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, 1991.

(14) - Magda Abdalla Ibrahim, Impact of Darfur Conflict on Western Traders, Partial Fulfillment Dissertation for the requirement of M.Sc. in Gender and Development, Ahfad University for Women, Omderman, April, 2006.

(15) - Simpson, L. G., Land Tenure, in Graig, G. M.(ed.), The Agriculture of the Sudan, Oxford University Press, New York, 1991.

(16) - Young, Helen ، et.al., Darfur- Livelihood under Siege, Feinstein International Famine Center, June 2005.

(2)-**الرسائل والأطروحات الجامعية :**

(1)-احلام موسي أدم بشار، دور الامنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية، دراسة حالة منظمة لجنة الانقاذ الدولية بمعسكر الحميدية النازحين بمحلية زالنجي، بحث قدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة النيلين، سبتمبر 2008.

(2)- اسماء محمد جمعة، دور المؤسسات والآليات الاجتماعية التقلدية في فض الصراعات في دافور، بالتطبيق علي محلية كتم، بحث قدم لنيل درجة الدكتوره في علم الاجتماع، جامعة النيلين، 2013.

(3)- صالحية بدوي عبد الكريم غانى، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للحرب في دارفور، دراسة حالة معسكر أبوشوك بولاية شمال دارفور، الفاشر، بحث قدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة النيلين 2011.

(3)-**المواقع الإلكترونية:**

(1)-الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصاء السكاني للعام 2008، الخرطوم-السودان من http://www.cbs.gov.sd

جماليات التصميم في الفن البيئي الايكولوجي (121– 142)

د. سامرة فاضل محمد علي *

وزارة التربية (العراق)، samerahfa@gmail.com

Design Aesthetics in Ecological Environmental Art

Dr. SAMIRA FADHIL MOHAMMED ALI, Ministry of Education (Iraq)

ملخص :

جاء البحث الحالي بعنوان (جماليات التصميم في الفن البيئي الايكولوجي) في محاولة للتعرف على جماليات التصميم في الفن الايكولوجي ، وإيجاد تبادلية للتفاعل بين البيئة والتصميم ، و وفق ذلك تضمن البحث أربعة فصول ، احتوى الأول على مشكلة البحث أهميته والحاجة إليه وهدفه وحدوده وتحديد المصطلحات ، أما الفصل الثاني فضم الاطار النظري و المؤشرات التي انتهى اليها . أما الفصل الثالث فقد احتوى على مجتمع البحث وعينته وأداته وتحليل العينة ، ثم الفصل الرابع وتضمن نتائج البحث ومنها :

– عمد الفنان من خلال العمل الفني البيئي الايكولوجي الى تعريف المتلقي بأن جمال العمل الفني يكمن في استهاض المشاعر الراقية اتجاه الطبيعية والبيئة والكون.

والاستنتاجات منها:

–تمكن الفنان البيئي الايكولوجي من تجاوز الايحاءات الجمالية حين تمكن من تجاوز سياق الفن للتفاعل مع الأرض نفسها ، ليكون الفن وثيق الصلة بالبيئة فليس تدخل الانسان سلبيا دائما على الطبيعة.

الكلمات المفتاحية : جمالية التصميم ، الفن البيئي ، الايكولوجيا ، ما بعد الحداثة.

Abstract:

The current research entitled (Design Aesthetics in Ecological Environmental Art) came in an attempt to identify the aesthetics of design in ecological art, and to find mutual interaction between environment and design, and accordingly the research included four chapters. As for the second chapter, it included the theoretical framework and the indicators that it ended with. As for the third chapter, it included the research community, its sample, its tools and the analysis of the sample, then the fourth chapter included the research results, including:

* سامرة فاضل محمد علي دكتوراه في فلسفة الفنون التشكيلية، وزارة التربية – العراق، المديرية العامة لتربية بابل.

- Through the ecological environmental artwork, the artist defined the recipient that the beauty of the artwork lies in evoking high feelings towards nature, the environment and the universe. And the conclusions, including: The ecological artist was able to transcend the aesthetic overtones when he was able to bypass the context of art to interact with the earth itself, so that art would be closely related to the environment, as human intervention is not always negative on nature. And recommendations and suggestions, an index of research sources and a summary of the research in English.

Keywords: aesthetic design, environmental art, ecology, postmodernism.

مقدمة:

تنبهت المجتمعات الاوربية الى ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية على كوكب الأرض ، بعد موجات من الحروب والدمار والقتل التي اجتاحت اوربا مرتين في حربين مدمرتين، واحالتها الى مجرد انقاض يصعب العيش فيها والعمل في مجالات الفن والابداع الفني والجمالي، كما نبهت الحروب الى واقع الكون والوجود الذي يعيشه الانسان واسلوب تعامله مع الطبيعة التي تحتويه والكوكب الذي يعيش عليه ، فقد شعر الناس بخطورة اسلحة الدمار الشامل، ومدى تأثيرها على الحياة الطبيعية في كوكب الأرض، وكذلك مديات التلوثات الاشعاعية والكيميائية الناجمة عن استخدام العلوم المتطورة في الحروب والصناعات المتنامية باستمرار، وبذلك التفت بعض الفنانين الى أهمية الحفاظ على الأرض والطبيعة ومصادر الحياة عليها، وبدأوا بتقديم أعمال فنية تعمل على جذب نظر الناس والمجتمعات الانسانية الى جماليات البيئة الطبيعية التي نعيش فيها، ثم حاولوا تطويرها الى أعمال ذات أفق تصميمي متطور، تسهم في تغيير أنظمة المحيط الطبيعي، وتعيد تقديمه في أشكال وتصورات فنية ابداعية، ثم قادت هذه الأعمال الى تركيز الفنانين على جماليات البيئة الطبيعية المحيطة بالإنسان ومحاولة تأسيس فن يهتم بالبيئة، ويختص بإنتاج الأعمال الفنية التي تتلاءم وظروف البيئة وتندمج فيها، بل وتستمد معظم موادها وخاماتها من البيئة نفسها . وقد نجحت حركة الفنون البيئية في تقديم نماذج ابداعية مميزة في بقاع عديدة من العالم وفي اوربا خصوصا ، حيث قدم فنانوها نماذج متقدمة ، وقاموا بجهود مميزة من أجل وضع مفاهيم وسياقات فنية جديدة تتماشى مع روح الحضارة الصناعية وعصر الاستهلاك والرأسمالية الصناعية والتجارية والانفتاح الإعلامي في عصر ما بعد الحداثة.

إن الباحث في الفن الايكولوجي يرى أن هذا النوع من الفن ضارب بجذوره منذ القدم في كهوف الإنسان الأول وهو ليس حديثاً كما يعتقد الكثيرون، و يعد واحداً من أهم الأنواع الفنية المؤثرة في المجتمع مهما كانت توجهاته الحضارية و البيئية ، من خلال الصياغات الجمالية و الأساليب الفنية بما يمتلكه من تفرد ، و ذلك بتحويل المهمل إلى قيمة بصرية عليا . ولاشك أن أي عمل ايكولوجي بيئي هو نتاج قريحة تهتم بالجمال ، و الذي بدوره يرتبط بالفن بكل أشكاله ، مما يعني أن العمل الايكولوجي هو عمل فني بكل المقاييس ، و ما نحن بصدد دراسته من هذا الفن في هذا البحث كأحد

انواع فنون ما بعد الحداثة قد تجاوز حدود القاعات وحطم سور الصالونات ، و كذلك تجاوز الخامة ، من خلال استخدامه عدة خامات في العمل الفني الواحد.

من هنا يمكن تلخيص مشكلة البحث الحالي ، بالإجابة عن التساؤل التالي :

أين تكمن جماليات التصميم في الفن البيئي الايكولوجي ؟

أهمية البحث والحاجة اليه :

1- يفيد الباحثين والدارسين في مجالات فنون ما بعد الحداثة .

2- يركز على توضيح تاريخ وجماليات وتقنيات الفن الايكولوجي .

3-يبين مدى التفاعل بين الفن والبيئة وكذلك مساهمته بالحفاظ عليها .

هدف البحث :

تعرف جماليات التصميم في الفن البيئي الايكولوجي .

حدود البحث :

المكانية : قارتي اسيا ، اوربا .

الزمانية :2015 – 2019م .

الموضوعية : تناول البحث نتاجات الفن البيئي الايكولوجي المنفذة بكافة الوسائل والخامات .

تحديد المصطلحات :

الجمالية : لغوياً – الجمال : بمعنى الحسن ، وهو يكون في الفعل والخلق والفعل : جمل وجمله أي زينه [1].

والجمالية : اصطلاحاً – تشير الى نظرية لدراسة الجمال في الطبيعة والفن ، وينطوي استعمالها على طبيعة التجربة الجمالية وانماط التعبير الفني وسيكولوجية الفن وعملية الابداع او التذوق أو كليهما معا [2].

الجمالية : اجرائياً – هي إيجاد مفردات الجمال في الطبيعة ومعالجتها عمليا بواسطة العلم والفن للمحافظة على البيئة.

---

[1] ابن منظور : لسان العرب ، ج13،الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، ب ت ،ص133 .

[2] عبد الواحد لؤلؤة : الجمالية ،سلسلة الكتب المترجمة ، دار الرشيد ، بغداد ، ب ت ، ص269.

التصميم : لغوياً – صمم : عزم على أمر ما، والتصميم : العزم على فعل شيء ما، والتخطيط له [1].

التصميم: اصطلاحاً– عرفه مالينز بأنه : عملية ترتيب الوحدات أو العناصر المرئية ، وفق قواعد وصيغ مستوحاة من الطبيعة بهدف التعبير البصري عن المعاني التي يرغب الفنان ان يعبر عنها وينقلها الى المتلقي من خلال العمل الفني [2].

التصميم : اجرائياً – هو عملية تنظيم العناصر والخامات الموجودة في الطبيعة للخروج بعمل فني يحقق جانبا جماليا ونفعيا يخدم البيئة الايكولوجية .

المبحث الأول

مفهوم التصميم في الفن البيئي (التصميم الايكولوجي)

استطاع الفن الايكولوجي أن يفرض حضوره على الساحة الفنية بشدة و بشكل يومي، حتى بات يطلق عليه أحياناً الفن الجماهيري، و هو فن ذو رسالة تعبيرية تهدف لتغيير الذائقة البصرية لدى الجمهور و إرضائه في الوقت نفسه، و كذلك تغيير عاداته وسلوكياته كونها رسالة فنية تربوية جمالية ، تحمل طابعاً فكرياً في قالب فني تشكيلي محبب إلى النفس، يحفز المتلقي و ينمي قدراته، و ليعالج خللاً اعترى الساحات والمناطق العامة و واجهات المباني بإضافة لمسات جمالية، ونستطيع ان نتوصل الى مفهوم الفن البيئي الايكولوجي من خلال إدراك ارتباط وجود الإنسان بوجود البيئة التي ساعدت على بقائه، و يتكون الفن البيئي من عدة عناصر هي (البيئة، الانسان، الفن) .

يُعد ارتباط الفن البيئي الايكولوجي وثيقاً بالعلم الاحيائي البيئي ، كذلك يعد تحليلا لأحدى المنطلقات الفلسفية التي تدعو إلى التجريب بالخامات البيئية في مجال الفن التشكيلي، متبعا بذلك المنهج التجريبي في إجراء التجربة وفق خطة لتدريس التصوير، بتوظيف خامات البيئة جمالياً في الأعمال التصويرية ، وتتميز أعمال هذا الفن بمميزات عامة أبرزها :

1- تم إنشاؤها باستخدام المواد الطبيعية .

2-مصممة لتكون غير مدمرة للبيئة أو مفيدة بيئياً ، أو كليهما.

3-معظمها محددة المواقع ، أي لا يمكن نقلها.

كما يمكن أن نحدد نشاط الفن البيئي الايكولوجي ضمن ثلاثة ميادين هي :

---

[1] مسعود جبران : الرائد، معجم لغوي معاصر، ط2 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2011، ص135

[2] مالنز ، فردريك: الرسم كيف نتذوقه (عناصر التكوين) ترجمة هادي الطائي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية، بغدد ، 1993، ص226 .

الأول: الفن الذي يلاحظ و يتفاعل مع البيئة (بشكل طبيعي ومعتاد).

الثاني: الفن الذي يحسن استصلاح البيئة المادية بمعنى ملموس .

الثالث: الفن الذي يشترك مع البيئة بالأنشطة الاجتماعية والتربوية والارشادية [1].

نزعت الاتجاهات الفنية في تصوير ما بعد الحداثة إلى الجمع بين الأساليب المختلفة للمجالات التشكيلية، من خلال الفن التجميعي و فن البيئة و فن الأرض وغيرها، فاحتوى العمل الفني الواحد على تقنيات متنوعة من تلوين وتجسيم ولصق وتركيب وتعشيق وغيرها، ساهم في ذلك استخدام خامات البيئة بأنواعها المتعددة، كوسيط فني يضفي على أعمال التصوير أبعادا حقيقية مبتكرة، و يأتي تأثير البيئة على إبداع العمل الفني من خلال الوعي بالمعطيات التشكيلية للخامات البيئية، أما اختلاف العمل الفني من فترة إلى أخرى ، فهو ينبع من تأثير الثقافة السائدة في فلسفة العصر الذي يعيش فيه الفنان، و التقدم التكنولوجي الذي يؤثر بدوره على جوانب الثقافة الأخرى [2].

أوجدت الثقافات البشرية وأنظمة البيئة علاقة متبادلة وفهم جديد للثقافة الطبيعية، يؤثر على ممارسة التصميم، سواء في النشاط العلمي أو في التصميم نفسه، و ينطوي النهج الظواهري على فهم بديهي للأشياء أو البيئة، و يتطور هذا الفهم من خلال عمليات التفكير، الإدراك، التعلم، التذكر، ضمن سياقات يستلهم منها الفنان البيئي عمله الفني[3].

وبذلك يستند تصميم الفن البيئي الايكولوجي الى خمسة مبادئ هي:

المبدأ الأول: هو معرفة كيف تنمو الحلول من مكانها، وهذا يتأتى من معرفة المكان بدقة، لتكون نقطة البداية للتصميم البيئي، و يمكن أن يشمل فحص التقاليد المحلية والفولكلور ، واستكشاف التضاريس المحلية، والتربة، والمياه، والمناخ، والنباتات، والحيوانات ، ودراسة العمارة التي تطورت استجابة للظروف، و يتضح ذلك في عمل (بليني فيسك) في أوستن، تكساس، الذي دافع عن الفكرة حين أشار إلى أننا بحاجة أولاً إلى فهم ما تقدمه منطقتنا الجغرافية، أو المنطقة الأحيائية، بطريقة محلية وبما تحويه من الموارد، ثم معرفة كيفية استخدامها بطريقة مستدامة.

المبدأ الثاني : هو المحاسبة البيئية التي تبلغ التصميم، فالتصميم الايكولوجي يطلب منا أن نفكر بشكل صريح في التأثيرات البيئية لكل شيء ندرجه في التصميم، من استخدام الطاقة للمبنى إلى تسمية المنتج، وأن تأثير هذه المحاسبة على التصميم

---

(1) اوكتافيان إيسينا : ماهو الفن المعاصر ، ترجمة: قماش علي .
https://sites.google.com/site/gammash2/mqalat/tarykh/newart?tmpl=%2Fsystem%2Fapp%2Ftemplates%2Fprint%2F&showPrintDialog=1

(2) ياسر محمد فضل : ثقافة معالجة الخامات البيئية في فن التصوير كمدخل لتنمية الوعي البيئي والحس الجمالي لطلاب كلية التربية النوعية بأسيوط ، بحث منشور ،
https://www.google.com/search?client=firefox-b

(3) Ecological Design And Retrieving The Environmental Meaning:
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-90-481-2501-2_6

يتم من خلال فهم قوانين الديناميكا الحرارية، وبما أن المواد التي تدخل في صناعة المنتجات تساهم في تدفق النفايات أثناء التصنيع ، لذا فأن تحليل دورة الحياة هو طريقة لفحص تأثيرات المادة، ليس فقط على مدى عمرها الإنتاجي، ولكن أيضا أثناء التصنيع والتخلص من المضر منها، ليتسنى تصميم مباني ومنتجات أفضل.

المبدأ الثالث : التصميم مع الطبيعة، و ينص على أن التصميمات الأكثر مسؤولية بيئيا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالطبيعة، ويتم وصف مفهوم النفايات تساوي الغذاء من خلال مثال البيئة الصناعية – حيث يمكن أن تكون نفايات صناعة ما، مواد خام لصناعة أخرى، و بذا نتمكن من خفض التأثيرات البيئية بشكل كبير . ويمكن أن ترتبط الصناعات، كما هو موضح من قبل منشأة صناعية في كالوندبورج – الدنمارك، حيث يتم دمج كل من محطة الطاقة الكهربائية، ومصفاة النفط، ومصنع الأدوية ، ومصنع ورق الحائط، ومنتج حمض الكبريتيك ، وعمليات تربية الأحياء المائية، والمنازل، من خلال استخدام منتجات النفايات لبعضها البعض كمواد أولية .

المبدأ الرابع : لكي ننجح في التصميم البيئي، نحتاج جميعا إلى المشاركة، اي أن التصميم مهم للغاية بحيث لا يمكن تركه للمصممين فقط، ومع أهمية الخبرة فنحن نحتاج المجتمع بأكمله للمشاركة في إيجاد الحلول، و هذا ما يسمى بالاستدامة وهو عملية ثقافية ولا تقتصر على الخبرة فقط، و يتم استخدام العملية التشاركية لحل مشكلة تلوث البيئة من خلال مشاركة الجميع في التصميم البيئي .

المبدأ الخامس: هو جعل الطبيعة مرئية ، فبيئاتنا – سواء كانت مراكز التسوق أو الأنهار – يجب أن تعمل المباني على إعادة ربطنا بالبيئة الطبيعية، وبذلك، ستغير الطريقة التي نرتبط بها بالطبيعة – فالتصميم الإبداعي يغير الوعي تماماً، فنحن بحاجة إلى جعل التكنولوجيا مرئية مرة أخرى ، وفي هذه العملية ، سننتج تقنيات أكثر مسؤولية بيئيا [1].

لذا يعد التصميم البيئي الإيكولوجي نهجاً لتصميم المنتجات مع مراعاة خاصة للتأثيرات البيئية للمنتج، أو أنه شكل من أشكال التصميم الذي يقلل من التأثيرات المدمرة بيئيا من خلال دمج نفسه مع العمليات الحية ، كونه نظام تكاملي مسؤول بيئيا ، و يمكن عده بمثابة عملية تصميم وتطوير دمج الاعتبارات البيئية في تصميم المنتج وتطويره ، بهدف تقليل الآثار البيئية للمنتجات خلال دورة حياتها، و يساعد في ربط الجهود المتفرقة في العمارة الخضراء والزراعة المستدامة والهندسة البيئية والترميم البيئي والمجالات الأخرى. و كان التصميم البيئي مرتبطا بموضوع جديد متعدد التخصصات في علم البيئة الصناعية، فعلم البيئة الصناعي يعني أداة مفاهيمية تحاكي النماذج المستمدة من النظام البيئي الطبيعي، وإطار عمل لتصور القضايا البيئية والتقنية، و يعد التصميم الإيكولوجي مسؤولية وفهما متزايدا لبصمتنا البيئية على هذا الكوكب.

(1) Ecological Design : Sim Van der Ryn and Stuart Cowan. Island Press, Washington
https://www.buildinggreen.com/newsbrief/ecological-design

وقد أدى الوعي الأخضر والاكتظاظ السكاني والتصنيع وزيادة عدد السكان البيئيين إلى التشكيك في قيم المستهلك، فأصبح من الضروري البحث عن حلول بناء جديدة صديقة للبيئة وتؤدي إلى تقليل استهلاك المواد والطاقة[1]. ويواجه المصممون في تصاميم الفن البيئي الأيكولوجي عدة عقبات من بينها انهم لا يحاولون فقط اكتشاف كيفية صنع شيء ما فيزيائياً، بل يحاولون إعادة رسم طريقة تفاعل البيئة البشرية مع أنظمتنا البيولوجية، فالتصميم البيئي الايكولوجي هو فن إعادة الاتصال بنا، حيث تطورت المخلوقات الحسية على مدى ملايين السنين إلى عالم لا يحتاج إلى تحديد بقدر حاجته الى إعادة اكتشاف الأشياء القديمة والمنسية، فاحتياجاتنا الكبرى لا علاقة لها بحيازة الأشياء ولكن بالأحرى بالقلب والحكمة وخصوصية الروح، وتعد هذه الفضائل جزءاً من البيئات ذات الخصوصية[2]. لقد عمد فنانو العالم في الفن الإيكولوجي ومن منطلق كيف نكون ايكولوجيين، الى اختيار المشاريع التي تمثل جوانب التنوع البيولوجي، وحماية البيئة، وتغيير (أو شفاء) المواقع الملوثة، واستخدام أنظمة الصرف الصحي بذكاء، والاحتفاظ بالمياه، وربط الناس بالطبيعة، ودمجها في مشروع واحد مع مراعاة السمات الجمالية، وعندما يمتلك المصممون المهارات والاهتمام بالبيئة، يمكن إنشاء مشاريع رائعة، كما يمكن للنهج المناسب لعملية التصميم أن يربط الناس بالطبيعة دون إزعاجها، ومثال ذلك (جسر فانكوفر لاند)، حيث كان معبراً للحياة البرية يسمح للحيوانات بعبور الحواجز التي يصنعها الإنسان بطريقة آمنة، ويعيد الجسر ربط نهر كولومبيا مع فورت فانكوفر بطريقة طبيعية، باستخدام أشكال منحنية بطلاقة، ويتم الاستفادة من التصميم بالكامل، كونه يعمل على تخزين مياه الأمطار لري العديد من النباتات المحلية وكما في شكل[3]، ومن الأمثلة الأخرى المدينة الشمسية للمصمم (أتيليه دريسيتل) من مدينة لينز بيشلينج في النمسا، ويوضح هذا المشروع كيفية ممارسة التنمية الحضرية المستدامة، وقد كان على المصممين التأكد من أن النظام البيئي المحلي لن يتضرر، لأنه يقع في أرض رطبة محمية قانونياً، وكان التحدي الأول هو الاهتمام بالمياه – لتنقية المياه الرمادية وإدخال نظام إدارة مياه الأمطار، وقد تم دمج الاحتياجات الترفيهية لنحو 4000 شخص مع الحفاظ على الطبيعة، بعد توسيع البحيرة بنسبة 70 في المائة، كما تم بناء متنزه، ليكون بمثابة مرشح انتقالي بين المنطقة السكنية والمناظر الطبيعية، وتعد مثالاً رائعا للتصميم مع حماية عالية الجودة للمناخ، ورضا المستخدمين، وإدارة الطاقة كما في شكل (2) (1).

(1) Ecological design
https://en.wikipedia.org/wiki/Ecological_design
(2) Why you need to understand Ecological Design
https://blog.usejournal.com/why-you-need-to-understand-ecological-design-2c2f1a43a57a
(3) of the Best Ecological Designs in the World : Landscape Architects Network on 16-10, 2016., https://land8.com/10-of-the-best-ecological-designs-in-the-world/

شكل (1)

شكل (2)

إن التصميم البيئي الإيكولوجي هو مجال متعدد الأوجه يشمل العمارة الخضراء، والزراعة المستدامة، والهندسة البيئية، والترميم الإيكولوجي، والتنمية التجديدية التي يمكن أن تحافظ على نمط الترابط الايكولوجي وتغذي النظم الحية لتزدهر.

المبحث الثاني

عناصر التكوين الإنشائي لفنون ما بعد الحداثة

يُعد التكوين الفني لأي عمل وأي تصميم العلاقة التشكلية التي تربط عناصره مع بعضها البعض وتخلق حالة من الانسجام والتوافق فيما بينها ليؤدي بالتالي الى الاتزان في المساحات التي تجسد الصورة البصرية للأعمال الفنية.

إن العناصر الفنية أساسا في تكوين العلاقات المرئية في الفنون البصرية، فهي تنتظم وفق تكوينات معينة لتأسيس الأشكال التي يتألف منها العمل الفني لإنتاج المعاني الداخلية التي يروم الفنان التعبير عنها [1]، و هذه العناصر هي: (النقطة، الخط، اللون، الكتلة، الشكل، الظل والضوء، الحركة، الاتجاه، الملمس، الحجم، الفضاء) .

وهناك أسسا تتبع في التصميم الفني و تشمل: (التناسب، التضاد، التوازن، الانسجام، التكرار، السيادة، الوحدة، و التنوع ، التقابل) . وهناك ارتباط للقيم الجمالية في الأعمال الفنية بالتكوينات الشكلية للعناصر الفنية التي تخضع لأسس التكوين، فالعناصر هي الأشكال المرئية أو الوحدات التعبيرية التي يتم توظيفها من قبل الفنان في حدود بنية منجزه الفني، حيث يكون لعناصر وأسس التصميم تأثيرا مباشراً و جوهريا في بلورة الناتج التكويني للعمل، واعطائه القيمة البنائية الفاعلة وتحقيق أثره الجمالي على ذائقة المتلقي [2].

يرتبط أي عمل فني يقوم الانسان بتصميمه وانتاجه بعنصر الفضاء الذي لا يمكن استثناؤه أو الغاؤه من أي علاقة وثيقة ومحكمة بين الشكل ومحيطه الخارجي، وخصوصا في نتاجات الفنون ذات الطبيعة المكانية، مثل الفنون البيئية التي تعتمد

[1] مايرز، برنارد: الفنون التشكيلية وكيف نتذوقها، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص 75.

[2] Matiland graves,the art and colour And design ,mc grow hill books,company of inc,London;1951p38

على مبدأ وجود العمل الفني في الفضاءات المفتوحة، حيث يمكن للناس مشاهدتها والاقتراب منها، أو الدوران حولها وتفحصها من جوانبها المختلفة[1].

إن العمل الفني من حيث هو شكل بصري ماثل أمام الحواس الانسانية، متكون أصلا من جملة من العلاقات المترابطة، التي لا يمكن لها أن تؤكد وجودها المكاني والزماني في الوجود الحسي إلا من خلال الفضاء الذي تتواجد فيه وهو الذي يحتويها، فالفضاء عنصر فاعل في التكوين ولا يقل اهمية عن باقي العناصر الأخرى، فهو ملازم للشكل الفني الذي يحيط به ويسمح له بنشر دلالاته المختلفة[2]، حيث أن وضع العناصر وتنظيمها داخل مساحة مكانية معينة، يسمح لها بأن تتخذ لنفسها وضعا ضمن الكلية الشاملة للحيز البصري للإنسان، وهو ما يسمح للفنان بمد حلقة الوصل بين الواقع المنظور والفكرة التي يريد الايهام بوجودها، وذلك لأن الانسان بطبيعته باحث عن أشكال النظام والتكوين الماثلة في عالمه الحسي والعقلي، وفق هذا المبدأ يقوم الفنان بعكس أفكاره على منجزاته الفنية التي تستوجب منه أن يعد لها تصميما جماليا مؤثرا لفضائها الحيوي [3].

لقد أراد فنانوا ما بعد الحداثة فتح آفاق تصميمية جديدة، وأن يعيدوا الفن الى طبيعته الحياتية التي عاشوها عبر تاريخ الانسانية، وأن يتحرروا من النظرة التصميمية المرتبطة بالصالونات والقاعات المغلقة ومحترفات الفن، وأن ينوعوا الرؤية الى الفن والانتقال بالعمل التصميمي الى مستوى التعددية والتحول من عالم النخبة الى مستوى عمومية التذوق الفني والجمالي، الذي يقف في مقابل قطيعة الحداثة مع الجمهور والحياة والكون والطبيعة، ومع تطور تكنولوجيا المعلومات من تلفزيون وحواسيب وانترنيت، والتي اتاحت أمام الفنانين فرصا عديدة لممارسة الأنشطة الابداعية التي قادت الى تغيير شكل الفن ومفاهيمه، عبر ما قدمته الوسائط الفنية والامكانات التصميمية المختلفة، من وسائل التعديل والانتاج والقدرة على المزج بين مختلف مجالات الفن، وتجميل الحياة اليومية بمواد و وسائل غير تقليدية في الاتصال الانساني المتفاعل بالطبيعة التي تفيض بالبيئات الصناعية، والتي اخذت بالامتداد والتوسع على حساب البيئات الطبيعية على الكوكب، وانتقد هؤلاء الفنانين المنظور الحداثي والنظرة المترفعة لفن مرحلة الحداثة، وجربوا من خلال تصاميم اعمالهم مبادئ مختلفة تؤلف بين القديم والحديث وفن الصفوة والعامة وبين الفردي والمجتمعي[4] .

مزج فن ما بعد الحداثة بين الفنون الجميلة و الفنون الجماهيرية، لخلق نوع من الإنتقائية والفكاهة ، مع دمج أنماط الماضي والحاضر في التصميم مع النمط الكلاسيكي، و باستخدام "الوسائط المتعددة" لإنشاء العمل الفني، و يعد الإنسان هو القضية المحورية للتأثير، لقد حاول الفنان الحديث تنظيم الفوضى و تشكيل العالم في إطار فعاليته بعقلية مدروسة وعمل

---

(1) Beardsley ,john : Earthworks and Beyond. Contemporary Art in the Landscape. New York 1998,p99

(2) الصقر، اياد محمد صبري: بناء معايير في التنظيم الشكلي للتصميم الطباعي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، 1987، ص23 .

(3) الكرابلي، رؤوف كرم: مبادئ التصميم، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ص45 .

(4) محسن عطية: الفنان والجمهور، ط3، دار الفكر العربي، .بيروت، 2001، ص 109 .

فكري قبل أي شيء، لكن فنان ما بعد الحداثة عرف أن التأثير أكثر أهمية وأكثر قيمة من نيته و رغبته، ففي رأيه أن التنظيم عمل لا طائل من ورائه، لذا حاول الاقتراب أكثر من السياق العام لثقافة المجتمع، ولذا اضحت فترات ما بعد الحداثة هي الفترة الانتقالية والرحيل خلف الجماليات [1] .

التصميم في ما بعد الحداثة :

يمكن القول أن ما بعد الحداثة هي محاولة لمعالجة مشاكل وصعوبات الحداثة، وعلى الرغم من الترويج لنوع من الشذوذ، الذي يعد استمرارا للحداثة وليس رد فعل ضدها، لا يتردد مصممو ما بعد الحداثة من إحداث تغيير في النسب والألوان و وظائف العلامات التاريخية، فقد يتم تصميم صورة ما بعد الحداثة للمدينة كمكان للصور التي تتنافس معها مدن أخرى، و انتقدت نماذج التصميم الحضري القائمة على نظريات العمارة لما بعد الحداثة التنمية وقلة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن ما بعد الحداثة هي تكوين معقد ومتشابك لتنوع الأفكار والآراء التي ظهرت في أواخر الستينيات وما زالت نشطة وديناميكية، و توسيع الشكل في أواخر التسعينيات، و قد اتبع مصطلح ما بعد الحداثة العديد من الخطابات المختلفة، ولا تزال العملية مستمرة[2]. يعكس التصميم الحضري في التمدن ما بعد الحداثي، مجموعة واسعة من مناهج التصميم والنصوص و التطبيقات، لكن المشاكل الشائعة في التصميم لوحظت بشكل خاص لمشاريع التنشيط في وسط المدينة، ويعد (زها حديد، لويس كان، روبرت فنتوري، مايكل جريفز، ألدو روسي، فرانك جراف، تشارلز مور، جيمس ستيرنج وريكاردو بافيل)، من الوجوه الأبرز بين المصممين والمهندسين المعماريين الما بعد حداثويين، على الرغم من أنهم جميعا غير مقتنعين بثبوت العلامة التصميمية، بينما أيد مجموعة أخرى من المصممين الحضريين (الكلاسيكيين الجدد) العودة إلى قوة وجمال أشكال ما قبل الصناعة، و ينتقد إنجرسول هذا النوع من التأريخية، حين وضح أن الأشكال والمساحات ما قبل الصناعة هي ليست بالضرورة مناسبة لأساليب الحياة لما بعد الصناعة [3].

يُعد روبرت ستيرن وروبرت فنتوري وتشارلز مور، من مؤسسي ما بعد الحداثة التاريخية التي غيرت من الناحية النظرية التركيز على الشكليات المستقلة و الحديثة الى البحث عن المعنى، و يحصي (ستيرن) ثلاثة مجالات رئيسية للاهتمام في ما بعد الحداثة للمصممين و المهندسين المعماريين الذين يرتبطون جميعا بإنتاج المعنى، من خلال (الواجهة والمدينة والفكرة) التي تولد "ذاكرة ثقافية"، و يسمي هذه المجالات الثلاثة من النشاط أو المبدأ الذي يؤكد على الانتباه مثل (الزخرفة والسياقية والإيماءة) ، والتي تصاغ في أشكال ، و تُخفي حركة تاريخية ما بعد الحداثة نوعا من الواقعية ، لأن هذه الأشكال هي هويات "البيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية" التي خلقتها المبادئ الثلاثة لإعادة الإنتاج وخلق المعنى في تصاميم ما بعد الحداثة ، لذا حاول الفنان في تصميم ما بعد الحداثة إعطاء الجانب الإنساني للبيئة الاجتماعية ، بدلاً

(1)A.schneider, Robert: The Postmodern City from an Early Modern Perspective , Vol. 105, No. 5 Dec., 2000. Oxford University Press .p 1668

(2) Jabre Moghaddam, M. Hadi , the city and modernity, published by the Academy of Arts, Tehran, 2005 ,p58

(3) Velibeyoglu, Koray: Urban Design in the Postmodern Context, Izmir Institute of Technology.1999,p39.

من تغيير هوية سكان تلك البيئات، من أجل تكييفها مع عقلانية محددة مسبقا ، وفي الوقت نفسه لديها أقصى استخدام للمواد والمكونات التي تم الحصول عليها من تلك البيئة [1] .

إن صنع التاريخ في فترة ما بعد الحداثة، يتم من خلال مشاريع زيادة المساحة العامة، على سبيل المثال وكذلك تصميم الشوارع ، تسهيل حركة المرور، و لا يمكن عد طريقة الترقيع والدمج والجمع هذه مبتكرة أو مبادرة ثورية وراديكالية، ولكنه في الواقع هو ذلك الشيء الذي أطلق عليه روزنبرغ تقليد متعلق بالجديد[2]، ولا يعتقد العديد من مؤرخي الفن أنه يمكن عد ما بعد الحداثة أسلوبا وفقا للباروك أو الحديث أو الكلاسيكي أو القوطي، و يبدو أن ما بعد الحداثة هو نتيجة أزمة في مفهوم الأسلوب لا أكثر، وذلك حين ارتبطت الحداثة بالإنغماس في الوظيفية والعقلنة البنيوية، و جلبت التصميم إلى أزمة، حاولت ما بعد الحداثة فقط انعاشها، وقد جهد المصمم المعماري لتحويل الذاكرة وربما إزالتها، وتحويل ما قبل الحداثة من الإنسان إلى الإنسان الحديث من خلال التصميم، وهو الشيء الذي حفز ردود الفعل المعاكسة، والذي جعل مبنى ما بعد الحداثة يرفع نفسه أمام التصاميم الحديثة، حيث كان يهتم بتفاصيل هندسية غير تقليدية وفي الوقت ذاته يؤمن الراحة و لا ينفصل عن افكار المجتمع وطريقة الحياة فيه، و قد تبدو هذه التصاميم هجينة، كما و يمكن أن يكون تأثيرها مشابها لتأثير المعبد اليوناني الكلاسيكي[3]. و تهتم هذه التصاميم بالتعامل مع النقاد ذوي العقليات المنفتحة والتي تتقبل التجديد بالأساليب المتاحة، و تبني الهوية الإقليمية و العودة إلى التقاليد العملية لكن بحلة فنتازية، لتكون عامة وشعبية و مناسبة للمصمم والمستهلك، كونها متنوعة المنحى و انتقائية، فأن استخدامات ما بعد الحداثة لمكونات ما قبل الحداثة بطريقة تتعرف فيها على الأنماط التي نشأ منها النمط المعاصر و دمجها في تصميمات فائقة الحداثة موثوقة و مقبولة في ضوء العملية التي يسميها (جينكس) "التشفير المزدوج" عن طريق استعارة الأنماط من فترات مختلفة. و هناك فروقات واضحة في عمليات التصميم الفني تتماشى مع كل فترة من فترات ظهورها .

مميزات التصميم الحديث:

يركز التصميم الحديث أولاً وقبل كل شيء على الكفاءة البراغماتية ويستخدم الأسلوب والأدوات التي لم تكن قد استخدمت في مرحلة ما قبل الحداثة بهذه الكيفية وهذه الكثافة، و يحاول بطريقة ما أن يتطور في العصر الحديث وبكل الإمكانيات لتحقيق الغاية العملية منه، غير أن هذا الاستخدام يسبب تقييدا لدور الإنسان اثناء إنشاء التصميم، حين يلجأ إلى التكنولوجيا والتقديرات العلمية، فتصاميم المباني على سبيل المثال مبنية بطريقة صناعية فيها اتساعا و شمولية، لكنها ليست فريدة من نوعها لشخص أو أسلوب معين، فهذا النمط المعماري للتصميم، يعمل على تلبية الاحتياجات وليس لغرض الجمالية أو التزيين، وكأن المعنى قد ضاع في هذا النمط من التصميم بطريقة ما.

(1) Malpas, Simon, postmodern translated by Hussein patience, Tabriz University Press,2007,p87.
(2)Velibeyoglu. Koray: Urban Design in the Postmodern Context, Izmir Institute of Technology.1999,p46.
(3)Jawdat, MR, but I will make it), Proceedings of architecture, Tehran: the treasure, 2005, p65.

و هذا يعني أن التصميم لا ينقل المعنى والمفاهيم المحددة ، ولا يسعى إلى الإجابة عن تساؤل أو الرد على وجهة نظر معينة، وأن ميزة "الموضوعية" في الحداثة لها فوائد غير مناسبة إذا ما تم تغيير البيئة المادية، بحيث يتم استغلالها بطريقة عمياء وغير محسوبة، و تتميز التصاميم الحديثة بخصائص منها:

1-التصميم القائم على خطة مفتوحة .

2-خلق العلاقة المطلقة بين الفضاء الداخلي والخارجي والمرونة وحرية الإنشاء الداخلي للعمل .

3-جمع النقاط الإيجابية والتجارب في التصاميم الحديثة .

4-استخدام التكنولوجيا الجديدة[1] .

مميزات تصاميم ما بعد الحداثة :

حاولت ما بعد الحداثة اكتشاف نقاط الضعف في التصاميم الحديثة ، وحلها واعادة خلقها في جو مختلف، حيث حاول المصممون اتباع شكلهم ميتافيزيقيا بصورة غير عادية ، ويرون أنه على الرغم من تدمير المبادئ، لكن لا يزال هناك مبدأ عام وهو أن الأداء سيبقى روحيا. ويبقى عالمهم الروحي مثل الرسامين السرياليين يدور حول استعارات افتراضية أو صريحة في التصميم الفني[2]. و يلاحظ في تصاميم ما بعد الحداثة :

- الخصائص الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية للأشخاص الذين يستخدمون هذه التصاميم.
- طريقة الحياة اليومية للأفراد، واحتياجاتهم، وعاداتهم، وكيفية استخدامها، وخلفياتهم العقلية وعلاقتهم بالأشكال البيولوجية.

و تسمى تصاميم ما بعد الحداثة أيضا التصاميم الشعبية، لأنها تستخدم زخارف وألوان شيقة للناس، على عكس الحديثة، حيث يمكن للناس فهم مفاهيمها المجردة ومعناها. كما أن لهذه التصاميم ازدواجية في القواعد والمفاهيم، أحدهما للمثقفين والآخر لعامة الناس [3]. ومن السمات الأخرى لتصاميم ما بعد الحداثة أن فنانيها قدموا الشكل البشري وأشكالا أخرى يمكن التعرف عليها في أعمالهم، و وفقا لتصاميم (جنكيز)، فان ما بعد الحداثة لها ميزات تشمل :

1-إنها نوع من التصاميم التعددية، فهي انتقائية للغاية، و تعتمد على الاختلاف والتميز في الأنماط و اللغات و الأسلوب.

2- تسبب هذه الانتقائية نوعا من الانسجام والتناغم المتناقض، من خلال استخدام المواد المتضادة، و هذا النوع من التناقض هو ثاني سمات ما بعد الحداثة. وقد يحوي النفور المتبادل لترسيخ روح الدعابة الساخرة .

3-نوع من الحيوية والحياة الحضرية لا تفعله التصاميم القديمة .

4- تبدو كأنها مزيج من الطقوس والتقليد والسخرية .

5-تصاميم ما بعد الحداثة لها طابع بشري .

6-تعكس العلاقة بين الماضي والحاضر .

7-التوق إلى المعنى والمضمون و التأكيد على المفهوم .

8-وجود تشفير إضافي للتكوين وتجميع الأنماط في ما بعد الحداثة لا يعكس هذا أو ذاك ولكنه يعكس أيضا كلاً من هذا وذاك.

9-تصميم ما بعد الحداثة هو متعدد الجوانب أو متعدد التكافؤ. يعني أنه يمكن أن يكون له أكثر من معنى، فهو متعدد القراءات، وقد يعتمد الرمزية لإضمار المعنى .

10- يعيد مصممو ما بعد الحداثة تفسير التقاليد مما يعني أنهم ليسوا نسخة من الماضي . فتصاميم ما بعد الحداثة هي رد فعل ضد هذا الشيء الذي قام به الرسام النمساوي (فورتيس هاندتاس) المعاصر بامتياز وأطلق عليه اسم (استبداد الخطوط المستقيمة). حيث يتم التركيز على الخطوط المنحنية، وكذلك التركيز على الشؤون غير المتوقعة، والتأكيد على الزخرفة و التجديد والوظيفية والجمال[4].

مؤشرات الاطار النظري : تبنت الباحثة مميزات مابعد الحداثة وفقا لتصاميم (جنكيز) كمؤشرات ومحكات للتحليل .

المبحث الثالث

مجتمع البحث

بسبب ندرة الكتب والمصادر الفنية الخاصة بفنون ما بعد الحداثة بشكل عام والفن البيئي بشكل خاص ، قامت الباحثة بالاستعانة بالمصادر الأجنبية المتوفرة ، وكذلك الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) ، وتمكنت بذلك من جمع مصورات تتمثل بـ (41) عملا فنيا موثقا بدقة من نتاجات الفن البيئي المعاصر ، والتي تمثل بمجملها مجتمع البحث الحالي .

عينة البحث : قامت الباحثة باختيار عينة بحثها بطريقة قصدية من اعمال الفن البيئي ، متمثلة بخمسة نماذج وبالاستعانة بآراء الخبراء . و وفقا للمبررات التالية :

1-الأعمال الفنية المختارة تمثل نماذجا مختلفة الأشكال والخامات والبناءات الفنية .

2- استبعاد الأعمال المتشابهة في موضوعاتها .

3-الأعمال المختارة تمتاز بالشهرة والعالمية والتوثيق الدقيق .

---

[1] - Bakhtiar , Ali zadeh: Bane architecture / post-modern architecture. Role of the world. Tehran .2012.p166.

[2] - Jawdat, MR:but I will make it), Proceedings of architecture, Tehran: the treasure, 2005, p73.

[3] - Fifth, Qobadian : principles and concepts in contemporary architecture in the West, Tehran, 2003,p153.

[4] - Nozari ,Ali: postmodernity and postmodernism, publisher of the world . Tehran 2000.p167.

4-الأعمال المختارة تمثل نتاجات عددا من الفنانين المعاصرين .

أداة البحث: اعتمدت الباحثة على مميزات ما بعد الحداثة كمؤشرات بوصفها محكات وموجهات لعملية تحليل عينة البحث.

منهج البحث: اعتمدت الباحثة آليات المنهج الوصفي لتحليل نماذج عينة البحث لاستخراج النتائج .

أنموذج العينة (1)

العنوان : منحوتات شخصية خشبية سريالية.

الفنان : ويلي فيرجينر .

التاريخ: 2013

المكان : اوربا (إيطاليا).

يتمثل في الأنموذج تمثال خشبي لرجل جالس باستقامة على برميلين وقد ارتدى ملابساً رسمية ونظارة شمسية ممسكاً بكلتا يديه بجذع شجرة الأرز .

أراد الفنان من خلال الاختزال اللوني والاعتماد على لونين فقط هما الذهبي والرمادي الداكن الأقرب الى السواد اعطاء معنى مكثف لإيصال الدلالات الفكرية للعمل الفني، في نوع من الانسجام والتناغم المتناقض لترسيخ روح السخرية من واقع مؤلم .

وقد كانت السيادة في التكوين العمودي للرجل، رغم جاذبية اللون الذهبي مقارنة بالرمادي الداكن، والذي حاول الفنان من خلاله كسر الرتابة اللونية بإضفاء بريق المعدن الأصفر و كذلك لإظهار الملمس الناعم الصقيل و بيان القيمة اللونية .

كما أظهر الفنان العمل بموزانة تامة رغم الارتفاع عمودياً وتراكب القطع فوق بعضها البعض ، ليوحي باستقرار الرجل الذي جلس بثقة ولا مبالاة وكأنه قد اضحى قطعة من الحجر .

استوحى الفنان فكرة العمل من العالم الواقعي الرأسمالي الذي اصبح فيه الحصول على الطاقة أهم عامل للنفوذ والتسيد على العالم وعلى حساب البيئة الطبيعية ، مما جعل أصحاب الأموال يستنزفون الأرض لاستخراج النفط المصدر الرئيسي للطاقة ، وقد تحجرت مشاعرهم فلم يأبهوا لما ينتج من مصانعهم ومعاملهم من دخان وغازات ونفايات تلوث البيئة وتخنق ألوان الطبيعة ، وبالتالي ليكون هو جزءا من هذا التلوث بعد أن تحجر قلبه وهذا ما أصبح سائداً في العالم اجمع في مرحلة ما بعد الحداثة ، والذي اضحى فيه أصحاب الأموال متسيدين .

كما عمد الفنان الى جعل الرجل يرتدي النظارة السوداء لتكون علامة أخرى على ابتعاد صاحب النفوذ عن استخدام النظر، لما للعين من لغة يمكن استخدامها لإيصال المشاعر ، فكأنه أراد بهذه الجزئية من العمل أن يؤكد ابتعاد المتنفذين وعدم اكتراثهم لما يسببونه من دمار للطبيعة والبيئة والمجتمع، وزاد منها الشكل الجامد الخالي من التعابير للوجه . نجح الفنان مرة أخرى في توظيف اللون الذهبي في الحذاء لإظهار عدة دلالات ، فالذهب هو دلالة الغنى والامتلاك، وجعله في حذاء يجعل من مرتديه متسيداً كأنه ملك، وقد جعل الفنان الحذاء بشكل جزمة طويلة للدلالة على الخوض في العمل ، حيث يرتدي هذا النوع من الأحذية العمال، ليدل ذلك على أن الرجل لا يكتفي بما لديه، ولكنه غارق في عمل يدر عليه ارباحاً طائلة.

دمج الفنان بين جمالية الفن ومرارة الواقع في عمل فني ما بعد حداثي ابتكاري بعيد عن نمطية الفن الحديث، جاعلاً من الفكرة هي الحدث الأهم، وذلك لإيصال المفهوم العميق والناقد للواقع البيئي الايكولوجي الذي بدأ بالانحدار بعد الاعتداء السافر على الطبيعة، والذي جعلها تتآكل وتتقلص بما عليها من نباتات وحيوانات وبشر، لتغدو جرداء وكأن الحياة فيها توقفت، وهذا ما نلاحظه من الشكل المتحجر للرجل والوجه الجامد و النظارات، وقد أراد الفنان دق جرس الإنذار بفعل الصدمة التي يحدثها العمل الفني عند المتلقي.

ابتكر الفنان منحوتة خشبية لشخصية سريالية ، ليعمل محاورة جريئة بين البشر والطبيعية وبعد مزاوجة السريالية بالواقعية والسوبريالية، ليترك المتلقي يواجه عملاً تتعدد قراءاته ولكنه غالباً يوضح الدمار الذي تنتجه التكنلوجيا والتقدم الصناعي، فمن خلال الشجرة التي تحجرت بجميع تفاصيلها يتضح مدى الاستبداد بالطبيعية، وحتى وجودها بين يدي الرجل نجده قد ابعدها عن بيئتها الاصلية، واحتواؤه لها بهذه الطريقة يجعل المتلقي في شك دائم هل كان يحاول حمايتها، أم أنه اقتلعها بدم بارد ليحولها هي الأخرى الى طاقة.

انموذج العينة (2)

العنوان : الحوت الأزرق على الشاطئ.

الفنان : مجموعة من الفنانين برعاية منظمة السلام الأخضر .

التاريخ: 2018

المكان : قارة اسيا (الفلبين).

يمثل الشكل العام للنص الفني منحوتة لحوت أزرق نافق عمل بطريقة الفن التجميعي على شاطئ المحيط في الفلبين ليكون ضمن الفن البيئي الايكولوجي، حيث يذكرنا بتلوث المحيطات الذي خرج عن نطاق السيطرة .

قام الفنان بتركيب النفايات البلاستيكية بهيكل ضخم يبلغ 73 × 10 قدماً من النفايات البلاستيكية الموجودة في المحيط، بواسطة مجموعة من الفنانين المحليين لإظهار التأثيرات الواقعية لكل التفاصيل والملمس الى الأجزاء الداخلية اللزجة ، والتي اخترقت البطن وتكونت من أكياس وبقايا حاويات بلاستكية وزجاجات وقناني وكرات وغيرها .

كان العمل برعاية (منظمة السلام الأخضر) ، وكانوا ينشدون من خلاله الدعوة لقادة البيئة لاتخاذ تدابير ملموسة ضد التلوث البلاستيكي، وقد مثل رمزاً مثالياً للهلاك الوشيك للمحيط بحلول عام (2050) .

إن المراد من هذا العمل هو إحداث الصدمة لهول الحدث، حيث أن واقعية التمثيل للحوت الأزرق تجعل المتلقي يشك في كونه عمل فني محض، وذلك من خلال الحجم وطريقة استلقاء الحوت وفتحة الفم والعين الشاخصة، (اذ يمكننا ان نخبر ماهية الشيء بفضل ما ليس هو) .

لقد عمد الفنان استخدام النفايات البلاستكية التي كثر استخدامها كونها استهلاكية وسهلة الحمل ورخيصة الثمن لا يحتاج مالكها الاحتفاظ بها، فهي معدة للاستعمال لمرة واحدة فقط و رميها بعد انتفاء الحاجة لها، وهذا ما ولد شعورياً جمعياً باللامبالاة بعد ان صارت المتعة على حساب الطبيعة، فالأشخاص بأنانيتهم باتوا يأكلون ويشربون ويلعبون تاركين مخلفاتهم دون ادنى تفكير بعواقب الأمور، وبما تتركه من أثر سلبي يتعاظم بمرور الزمن ليؤدي الى استهلاك المواد الطبيعية واستنفاذها، وهنا جاء دور العمل الفني البيئي الايكلوجي واضحاً و واضعا الفعل البشري اللا إنساني تحت المجهر، وليجعل العمل صادماً للمتلقين الذين فوجئوا بالحوت النافق والذي تملئه النفايات التي هي اصلاً انما وجدت من قبلهم، ليحرك فيهم الشعور بالندم وليبن لهم مدى عنفهم اتجاه البيئة الطبيعية التي يعشون في كنفها.

تمكن الفنانون في هذا العمل من استغلال ما اتاحته لهم فنون ما بعد الحداثة لإظهار عملهم الفني بعيداً عن صالات العرض المعتادة، فهو يقع من ضمن الفن البيئي العام ، والذي يمتاز بوجوده على أرض الواقع وليس في المعرض، وكذلك استخدام الخامات المختلفة، والتي تمكنوا بواسطتها من تحويل اشياء خسيسة الى فكرة نفيسة، من خلال تسليط الضوء على ما هو سلبي في المجتمع، ومحاولة إصلاحه بأسلوب فني راقي يذهل المتلقي و ينبهه الى عظم ذنبه عن طريق تغلغله الى أعمق المشاعر وحثها للظهور بإيجابية تقوم السلوك .

لاشك أن جمال العمل الفني يكمن في استهاض المشاعر الراقية اتجاه الطبيعية والبيئة والكون، معتمدا على التناقض الذي يعد أهم سمات ما بعد الحداثة وذلك من خلال استخدام خامات مختلفة وبعيدة كل البعد عما كان يستخدمه الفنان الحداثي، لكنه تناقض لا يخلو من انسجام متناغم ، ليبدو الطابع البشري جليا للمتلقي بتدخله الإيجابي في انقاذ البيئة.

أنموذج العينة (3)

العنوان : الطبيعة الأم.

الفنان : فاليري هيغارتي.

التاريخ: 2007

المكان : الولايات المتحدة الامريكية.

يمثل العمل الفني صورتين فوتوغرافيتين مؤطرتين لمنظر طبيعي يحوي طبيعة بكراً بجبالها واشجارها وشلالاتها، وكذلك الحيوانات التي كانت في حالة سكينة، بينما كانت اللوحة الأخرى للمنظر نفسه، قد احترقت وتآكلت وظهرت عليها عوامل التلف.

عبرت اللوحة في اليسار عن استنساخ لمنظر خلاب ابدعه الباري عز وجل، فكانت صورة معبرة عن الحياة ودورتها في الطبيعة بعيداً عن الحضارة والمدنية، تشعر المتلقي بجلال الجمال الفطري، لكنه جمال جامد، فما هو إلا صورة للواقع الفعلي اختصرها الثري في لوحة ليمتع نفسه بمشاهدتها حينما يريد، لكنها رغم واقعيتها إلا انها تفتقر الى الروح فلا وجود لعبق الزهور، أو هدير الشلال، حفيف الهواء المحمل بنسمات منعشة، ولا أصوات الطيور والحيوانات التي ترجعك الى عفوية الطبيعة المفعمة بالحياة.

إن فهم الذات لذاتها من خلال تجاوزها لأطر الوعي السائد نحو الطبيعة يجعلها تتجاوز عملية الفهم الى عملية تفعيل الفهم عبر التحرك نحو أداء دور فعال، لأن إدراك أهمية الطبيعة يتطلب من الذات الاسهام في الحفاظ عليها، ويلزمها ذلك أن تكون منصفة مع ذاتها، كونها متعاملة بوعي متسامح ومتكاتف وهذا ما اظهرته الفنانة فيها بعد أن عبرت عن قيم ايكولوجية ترتبط بتلطيف قيم التنافس وتفعيل الشعور الوجداني نحو الطبيعة الأم .

تبنت الفنانة قراءة نقدية لما يمكن عده طبيعياً وطنياً بتصويرها ما يوضح معنى الانثربوسين – وهو تحديد العصر الجيولوجي الذي يصبح فيه تأثير الانسان على الأرض ملموساً – وآثاره البيئة المدمرة .

اعتمدت الفنانة معالجة فنية حديثة مفادها التضارب الفكري للوجود، حين ركزت على جمال الطبيعة الذي حدد في لوحة تقتنى في قصور الأثرياء، والذين بدورهم يشكلون الخطر الأكبر على البيئة الطبيعية من خلال استثمارهم الطبيعة الام لعمل مباني مختلفة التنوع تعود مخلفاتها بالوبال عليها، ثم يكتفي المستثمر باقتناء لوحة تمثل منظراً طبيعياً، دون أن يأبه لدمار الأصل.

حاولت الفنانة إيضاح الصلة بين الأرض وانظمتها البيئة وسكانها الكثرين من البشر وغير البشر، كما لفتت الانتباه الى البناء الأوربي الأمريكي لمواقع مبهجة من الناحية الجمالية و انكسار المعرفة الاصلية في الاهتمام بالأرض والتحولات الواسعة في البنى التحتية، لتسهيل الوصول للثراء .

إن رؤية الفنانة النابعة من حسها الايكولوجي ، جعلها تدرك ان الحياة لا تكتمل إلا بالالتفات الى الطبيعة في وجودها ، ومهمة الانسان – بحسب رؤيتها – والتي تتطابق مع التوجه الايكولوجي العميق، واكتشاف البعد الأوسع لدوره الخاص، في سياق المجتمع البشري والطبيعي، وعليه تجاوز مفهوم أن قيمة الوجود البشري تتعزز ببخس الطبيعة الأم قيمتها، لان ذلك مجرد وهم ، والايمان به يهدد الطبيعة والانسان ، لذلك يدافع الفنان عنها.

خاتمة:

نتائج البحث:

1 .تمكن الفن البيئي الايكولوجي من أن يبين مرارة الواقع، بواسطة الأعمال الفنية في معطيات ما بعد حداثوية، وفي أسلوب ابتكاري جديد بعيد عن نمطية الفن الحديث، جاعلاً من الفكرة هي الحدث الأهم، وذلك لإيصال المفهوم العميق والناقد للواقع البيئي الايكولوجي الذي بدأ بالانحدار بعد الاعتداء السافر على الطبيعة.

2 . استطاع الفنان من خلال الفن البيئي الايكولوجي المزواجة بين أكثر من مدرسة فنية، (السريالية بالواقعية والسوبريالية)، ليترك المتلقي يواجه عملاً تتعدد قراءاته، ولكنه غالباً ما يوضح الدمار الذي تنتجه التكنلوجيا والتقدم الصناعي، وايجاد محاور تقرب بين البشر والطبيعية من خلال الاعمال الفنية.

3 . عمد الفنان من خلال العمل الفني البيئي الايكولوجي الى تعريف المتلقي بأن جمال العمل الفني يكمن في استهاض المشاعر الراقية اتجاه الطبيعية والبيئة والكون .

4 . تستقطب نتاجات الفن البيئي اهتمام الفنانين من كل الاختصاصات والاعمار والجنسيات وهم يمارسون تصميم اعمال فنية في اماكن مفتوحة في البلدان الاوربية بوصفها بلادا حرة مفتوحة أمام كل الاساليب والاتجاهات الفنية، وتحفل بكل ما هو جديد ومبتكر في عالم الفنون، وتحظى باهتمام وسائل الاعلام الحديثة التي تقوم بمتابعة وتوثيق ونشر هذه الاعمال على مستوى عالمي.

5 . تتنوع اساليب العمل الفني البيئي من مكان لآخر فهي تقدم نماذج تصميمية نحتية أو معمارية أو من فنون التجميع أو البناء بواسطة أغصان الأشجار وتتخذ أشكالا اخرى مبتكرة لا تحدها حدود وتفتح في كل مرة آفاقا تصميمية وجمالية أوسع .

6 . يلجأ مبدعو الفن البيئي الاوربي الى استغلال الفضاءات المفتوحة والمساحات الخضراء الواسعة لعرض نتاجاتهم وتصاميمهم الفنية الفريدة وذلك لمنح المتلقين فرصة للإحاطة بجماليات أعمالهم وفهم التصميم الفني داخل محيط بيئي واقعي .

7 . يذهب بعض الفنانين الاوربيين الى اختيار بيئات طبيعية مختلفة وفيها قدر من التنوع الحياتي، مثل الغابات وساحل البحر أو المزارع الكبيرة لغرض تقديم تصاميم جمالية تمتاز بالتنوع والاختلاف وعدم تكرار الأفكار نفسها في أعمالهم الفنية .

8 . تحاول نتاجات الفن البيئي اعادة تنظيم الوسط البيئي الطبيعي وفق رؤى جمالية تمنح المكان قيمة مؤثرة في حياة الانسان وتجعله جزءا من اسباب راحته وانسجامه مع المحيط والكون من حوله واضافة الأبعاد الجمالية الى الوسط الطبيعي المعتاد.

9. يسعى الفنانون الى اضافة ابعاد جمالية اخرى الى الفضاء الطبيعي ، ناتجة عن التصميمات الفنية المعمارية والألوان التي يضيفها الفنانون على مفردات الطبيعة ومساحاتها الفارغة التي يعملون على شغلها وملئها بالأشكال والألوان والبنى الفنية المبتكرة .

10. تهدف نتاجات الفن البيئي الى لفت أنظار الأفراد والمجتمعات والحكومات والمؤسسات الصناعية الى ضرورة الحفاظ على البيئة ، والاهتمام بالوسط الطبيعي الذي بدأ بالانحسار ، بسبب انتشار الحضارة الصناعية والمعامل و وسائل الانتاج العملاقة .

12. حاول الفنان البيئي الايكولوجي توظيف النفايات في اعماله الفنية بجانب نقدي لما يستهلكه الانسان بتجاهله الطبيعية وجمالها.

13.استطاع الفنان البيئي الايكولوجي مصادقة الطبيعة الأم ، مع محاولة إيجاد مشاريع صديقة للبيئة مع استعادة الغطاء النباتي وحفظ التنوع الحيوي ومكافحة تآكل التربة ، وبالتالي استعادة التوزان الايكولوجي الأصلي في المناطق المتدهورة .

الاستنتاجات :

1. تجاوز الفنان البيئي الايكولوجي من خلال اعماله الايحائات الجمالية حين تمكن من تخطي السياق المألوف في الفن للتفاعل مع الأرض نفسها، ليكون الفن وثيق الصلة بالبيئة، فليس تدخل الانسان سلبيا دائما على الطبيعة.
2. تقدم اعمال الفن البيئي اصواتا معارضة لطغيان ثقافة الاستهلاك والزحف الصناعي على مظاهر الطبيعة البكر التي تنحسر تدريجيا من على كوكب الأرض .
3. تمثل تصاميم الفن البيئي الايكولوجي لغة فنية بسيطة ومبتكرة تدعو للعودة الى احضان الطبيعة والابتعاد عن التعقيد الكبير الذي وصلته لغة فنون ما بعد الحداثة .

4. أراد الفنان ومن خلال اعمال الفن البيئي الايكولوجي، ان يبين فكرة العمل في العالم الواقعي لينتقد من خلاله النظام الرأسمالي الذي طمس هوية البيئة الطبيعية واستنزف البيئة والأرض .
5. لا تعتمد نتاجات الفن البيئي الايكولوجي على وسائل فنية معقدة أو خامات محددة بل هي تعمل بأبسط الموجودات وبمساعدة مختلف وسائل العمل الآلية والصناعية التي تمكن الفنان من تحقيق أفكاره الفنية .
6. تمتاز تصاميم الفن البيئي الايكولوجي بكبر احجامها وسعة المساحات الارضية التي تحتلها، ليس لأن الفنان يرغب في التحرر من محدودية المكان وصالات العرض والأماكن المغلقة فحسب بل لواقعية العمل ومساهمته في تحسين البيئة.
7. تمثل نتاجات الفن البيئي الاوربي تجربة متقدمة على مستوى العالم اجمع وعلى مستوى الدول الصناعية المتحضرة التي تبدي اهتماما واضحا بفنون البيئة وابداعاتها .
8. أستبدال التجريد والاختزال المستلهم من ميكانيكية الآلة بالتشكيل التجميعي والتهكم الذى يصل الى حد السخرية في بعض الأحيان ضمن نتاجات فن الأرض .

التوصيات :

خرجت الباحثة بعدة توصيات أهمها:

1. ضرورة توفير المصادر و الكتب الخاصة بفنون البيئة و آخر نتاجاتها و توجهاتها المختلفة .
2. ضرورة ترجمة الكتب الفنية الخاصة بفنون ما بعد الحداثة وتياراتها المختلفة بسبب قلتها في مكتباتنا حاليا .
3. تفعيل دور وزارة البيئة في العراق للاهتمام بالبيئية الطبيعية .

المقترحات :

تقترح الباحثة اجراء الدراسات التالية :

1. جماليات الفن البيئي الايكلوجي في اميركا.
2. جماليات الفن البيئي الايكلوجي في اهوار العراق .

قائمة المراجع:

(1) ابن منظور: لسان العرب، ج13،الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ب ت، ص133 .
(2) عبد الواحد لؤلؤة: الجمالية، سلسلة الكتب المترجمة، دار الرشيد، بغداد، ب ت، ص269.
(3) مسعود جبران: الرائد، معجم لغوي معاصر، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 2011، ص135.

(4) مالنز، فردريك: الرسم كيف نتذوقه (عناصر التكوين) ترجمة هادي الطائي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1993، ص 226 .

(5) اوكتافيان إيسينا: ماهو الفن المعاصر، ترجمة: قمّاش علي.

https://sites.google.com/site/gammash2/mqalat/tarykh/newart?tmpl=%2Fsystem%2Fapp%2Ftemplates%2Fprint%2F&showPrintDialog=1

(6) ياسر محمد فضل: ثقافة معالجة الخامات البيئية في فن التصوير كمدخل لتنمية الوعي البيئي والحس الجمالي لطلاب كلية التربية النوعية بأسيوط، بحث منشور،

https://www.google.com/search?client=firefox-b

(7) Ecological Design And Retrieving The Environmental Meaning

https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-90-481-2501-2_6

(8) Ecological Design : Sim Van der Ryn and Stuart Cowan. Island Press, Washington

https://www.buildinggreen.com/newsbrief/ecological-design

(9) Ecological design

https://en.wikipedia.org/wiki/Ecological_design

(10) Why you need to understand Ecological Design

https://blog.usejournal.com/why-you-need-to-understand-ecological-design-2c2f1a43a57a

(11) 10 of the Best Ecological Designs in the World : Landscape Architects Network on 16, 2016. , https://land8.com/10-of-the-best-ecological-designs-in-the-world/

(12) Ecological Design refers to sustainability from a whole systems design perspective .

https://www.gaiaeducation.org/elearning/design-for-sustainability/ecological-design/

(13) مايرز، برنارد: الفنون التشكيلية وكيف نتذوقها، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص 75.

(14) Matiland graves,the art and colour And design ,mc grow hill books,company of inc,London;1951p38 .

(15) Beardsley ,john : Earthworks and Beyond. Contemporary Art in the Landscape. New York 1998, p99 .

(16) الصقر، اياد محمد صبري: بناء معايير في التنظيم الشكلي للتصميم الطباعي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، 1987، ص23 .

(17) الكرابلي، رؤوف كرم: مبادئ التصميم، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص45 .

(18) عطية، محسن: الفنان والجمهور، ط3، دار الفكر العربي، .بيروت، 2001، ص 109.

(19) A.schneider, Robert: The Postmodern City from an Early Modern Perspective , Vol. 105, No. 5 Dec., 2000. Oxford University Press .p 1668.

(20) Jabre Moghaddam, M. Hadi, the city and modernity, published by the Academy of Arts, Tehran, 2005 ,p58 .

(21) Velibeyoglu, Koray: Urban Design in the Postmodern Context, Izmir Institute of Technology.1999,p39.

(22) Malpas, Simon, postmodern translated by Hussein patience, Tabriz University Press,2007,p87.

(23) Velibeyoglu. Koray: Urban Design in the Postmodern Context, Izmir Institute of Technology.1999,p46.

(24) Jawdat, MR, but I will make it), Proceedings of architecture, Tehran: the treasure, 2005, p65.

(25) Bakhtiar , Ali zadeh: Bane architecture / post-modern architecture. Role of the world. Tehran .2012.p166 .

(26) Jawdat, MR:but I will make it), Proceedings of architecture, Tehran: the treasure, 2005, p73.

(27) Fifth, Qobadian : principles and concepts in contemporary architecture in the West, Tehran, 2003,p153.

(28) Nozari ,Ali: postmodernity and postmodernism, publisher of the world . Tehran 2000.p167.

Improving the model of the European Foundation for Quality Management by applying the radar and fuzzy logic approaches (143- 160)

[1] Miami Hamid Khalif [*] ,[2] Karim Rady Hassan

[1] Al Basra University (Iraq), itpq.miami.kleef@uobasrah.edu.iq

[2] Al Basra University (Iraq), karemradi@gmail.com

Abstract:

In the present day's fast-paced and competitive business world, managers attempt to distinguish their firms from the competition. The most common strategy for accomplishing this objective is consistently increasing performance standards. The European Foundation for Quality Management (EFQM) Excellence Model is the most reliable and relevant tool for monitoring a company's progress towards organizational excellence. The European Foundation for Quality Management established this notion. This study employs the EFQM model to provide a novel, unified strategy for boosting the firm's overall performance. The Iraqi Oil Tanker Company conducted a case study to demonstrate the applicability of the proposed technique. This significance was proved by identifying strengths and development opportunities using a European Foundation for Quality Management technique. In the case study, the RADAR method and the proposed fuzzy logic technique were applied (EFQM). Matlab software was utilized to execute the proposed design.

Keywords: EFQM, Fuzzy Logic, RADAR.

INTRODUCTION

Many businesses in today's interconnected global economy benefit from the rapid pace of technological progress and the persistent nature of economic and social problems [1]. They are innovative, ethical, and customer-centric, making the most of existing and emerging technologies to create first-rate products and services. To pinpoint the company's strengths and weaknesses, it's important to have a consistent framework for assessing individual functions. They can organize priorities and find areas that can be recovered. An organization's potential for greatness can be unlocked through employee involvement [2].

[*] Corresponding author.

Many businesses have adopted quality management to better their operations and maintain a market advantage. In most cases, these methods adhere to predetermined criteria for assessment [3]. Excellence in the workplace, when properly executed, produces fruitful results and ensures continuity. Organizations use comparative data from the outside to boost their competitiveness and allocation of resources [4]. [5][6]. Analyzing a company's performance helps it achieve its strategic objectives. Effective performance assessment systems have been the focus of a number of research [7]. Institutional success is facilitated by performance analysis. Exemplary practices in the institution are promoted.

Three models determine quality, financial success, and institutionalization. Deming's Model, the Baldrige Performance Excellence Criteria, and the European Foundation for Quality Management can all be used to assess the effectiveness of an institution. When it comes to improving a business' quality, EFQM is unrivalled. Human resource management, skill development, and staff autonomy are all components of the European Foundation for Quality Management [8]. Employees, customers, processes, strategies, value creation, and long-term viability are all part of EFQM.

Organizations can implement Total Quality Management Principles with the aid of EFQM and eventually reach the pinnacle of success [9]. The European Foundation for Quality Management (EFQM) hastens development in both production and service. Product and service quality are enhanced. The TQM methodology and management excellence paradigm promoted by EFQM is widely adopted [10]. The European Foundation for Quality Management (EU). European Foundation for Quality Management (EFQM) Excellence Model [11] was developed in 1992 for the European Quality Award. Its fame extends beyond the borders of Europe. The societal and economic impacts of a company and its customers' satisfaction are all part of EFQM's excellence model. This idea promotes quality management in organizations across Europe. [12]. TQM and EFQM are used by businesses to strive for excellence. Improved levels of customer satisfaction, employee dedication, international trade, new product development, and knowledge management result from using

EFQM. [13] These outstanding features boost the business's ability to compete. The EFQM Management Toolkit creates a system-oriented model of a company's performance by combining financial and non-financial data.

With EFQM's help, your company may achieve higher levels of performance. Organizational processes are also reviewed and tweaked in this process. [14]. the cause-and-effect relationships inside an organization can be better understood with the aid of data collected using the Excellence Framework for Quality Management. Finds and eliminates redundant data and faulty structure. [15]. [Bibliography] By providing a competitive edge to model firms, the EFQM excellence model benefits all stakeholder groups. [16]. The European Foundation for Quality Management (EFQM) is a selfassessment framework [17]. The subjectivity of the model is altered by expert judgments, reducing its usefulness. The model's score prevents us from collecting accurate data from experiments and expert opinions (language variables) [18]. The EFQM model's credibility is undermined by its ambiguous language parameters. When dealing with ambiguity and complexity, fuzzy logic can be useful. We used a fuzzy logic model to simulate this. The same linguistic form can have many meanings with fuzzy logic thanks to the 0-1 membership functions. As a result of its fuzzy nature, fuzzy logic allows for grey areas. [19] The use of fuzzy logic improves the EFQM model. The Fuzzy EFQM was developed in MATLAB's fuzzy inference editor to combine the RADAR scoring system from the traditional EFQM model with the maximum aggregate technique, allowing for a more streamlined implementation process [20]. Because of this, FEFQM was born. The "if-then" framework is central to the FEFQM paradigm. The FEFQM score of the Iraqi Oil Tanker Company was evaluated against that of the more conventional EFQM survey (IOTC).

I*:* Literature review

Literature indicates two EFQM usage. EFQM uses linguistic factors and fuzzy logic to measure quality. EFQM criteria use fuzzy multicriteria decision-making, as seen below. Fuzzy logic simplifies EFQM. This study

examines EFQM's use of RADAR. Business outcomes. Researchers are determining which fuzzy models accurately explain EFQM. Fuzzy logic should generate the most accurate EFQM results. This paper used fuzzy logic and EFQM to analyze self-performance. Abreu et al. [21] Quality Fuzzy Logic R&D This research integrate Fuzzy Logic and EFQM to improve company performance. The case study shows RADAR's Logic's application by analyzing an R&D unit's performance. EFQM uses Fuzzy Logic to identify strengths and shortcomings. Then come high-priority modifications. Alireza Khosravi et al. [22] EFQM-Fuzzy Network Data Envelopment Analysis Model for Organizational Efficiency Assessment evaluates organizational units under fuzzy settings. The proposed method for evaluating an organization's efficiency uses Fuzzy Network Data Envelopment Analysis and EFQM. O. Uygun et al. [23] Fuzzy multicriteria decision-making for EFQM-driven institutionalization. Fuzzy multicriteria decision-making is used to examine EFQM criteria. Fuzzy DEMATEL determines EFQM criteria interactions. A fuzzy analytic network procedure is used to produce sub-criteria weights based on Fuzzy DEMATEL's relationship diagram. Mimi Fotini [24] Fuzzy-set-based self-evaluation. Using fuzzy control systems technology, a self-evaluation mechanism translates language approximation into an automated control plane. The Quality mentioned above Model features are linguistic variables. They use fuzzy LR intervals. Jamal Ezzabadi Hosseini et al. [25] A novel integrated approach based on the EFQM paradigm that integrates fuzzy logic, an AHP, and OR can increase organizational excellence by evaluating business performance and identifying high-priority improvement activities. Yousef Same et al. [26] A quality function deployment (QFD) approach for selecting effective management tools in establishing EFQM. Researchers intend to create a new way to select management tools based on QFD, which has been utilized to create new commodities. Adopting the house of quality (HOQ) to improve management tool selection procedures and corporate satisfaction with excellence achievement is the focus of this research. Fuzzy logic is used because the suggested HOQ requires ambiguous qualitative language evaluations.

A. EFQM Excellence Model

EFQM is available to any business. Operations, strategy, and management are all overseen by EFQM. Europeans developed it in 1988. They educate European businesses on the realities of international rivalry [27]. Good investors have high standards.

In 1991, EFQM introduced EQA to the business world. Companies that have earned the European Quality Assessment label always deliver consistent results. Prospective employees need to excel in making others happy. The use of high-quality software boosts productivity in groups. The European Commission and the European Organization for Quality both stress the importance of using the EQA logo. Cost centres (250 employees), government agencies, and SMEs. A total of twenty thousand persons use EFQM [28].

1992's EFQM. Honour effectiveness, lifespan, and durability [29]. Executives require weight indications. EFQM pinpoints blind spots and overlooked possibilities. Methods for assessing the efficacy of a program's leadership, management, and other components [30]. The EFQM can analyze correlations and find correlations between causes and effects. Business greatness is fueled by learning, relocating resources, expanding knowledge, and creating new services. EFQM takes into account both immediate and plans, and it also draws attention to potential weak spots [31]. Nonstandard procedure. Enabling connections, means, procedures, products, and services. Customers, communities, and results all come together. Contributors to productive outcomes. 500 total for facilitators and outcomes [32]. True. Eight fundamental sections. The EFQM standards include five enablers and four outcomes. The EFQM diagram for RADAR.

B. Why is the EFQM model a useful self-evaluation tool

Recently, connections grew. In this context, a business must improve and innovate to compete. EFQM helps managers focus on stakeholders and improve performance. Regular, detailed selfassessment identifies an organization's potential, restrictions, issue areas, and resource reallocations [33]. Self-evaluation improves performance [34]. Selfassessment drives company greatness.

Self-many evaluation's truth moments make measuring and assessing it challenging. EFQM helps managers identify problems and improvement opportunities [35]. EFQM has four levels. Five hundred points each for

enablers and results. Each sub-attribute and sub-criterion is scored [36]. This research builds an EFQM model for IOTC. Each criterion is scored against EFQM. Data help conclude. The evaluation feeds EFQM's performance standards.

C. The criteria

The first and second sections of EFQM are depicted in this diagram. Leadership, strategy, people, partnerships, resources, procedures, products, and services contribute to a company's bottom line. The satisfaction of the clientele, employees, and the general public are essential outcomes. The application of enabling criteria can be seen in the criteria for results. Facilitators and outcomes analysis provides insight into the organization [37]. Surveys, matrices, workshops, pro formas, and prize simulations are all examples of EFQM assessment methodologies. Half of the EFQM points [38] are allocated to Enablers and the other half to Results. Consumers, employees, and the community benefit from policies, strategies, resources, and processes [39]. There are a variety of methods available for maintaining high standards of performance. When leaders make their policies and strategies a reality through their teams, networks, assets, and processes, they generate outstanding outcomes for their organizations' customers, workers, and society as a whole.

Efficient and Effective Quality Management Diagram (Figure 3). Dynamic model arrows are displayed. Changes in mindset and capability lead to better outcomes. Each organization is evaluated on how well it ticks each of the 9 boxes. None of the 9 criteria is hazy at all. Sub-criteria relevant to the current setting accompany each of the overarching criteria. Evaluations are sought in the criterion sections. Advice for each section of the criteria. These suggestions and enumerations aren't mandatory, but they illustrate the point of the criteria [40].

Fig.1. EFQM Model

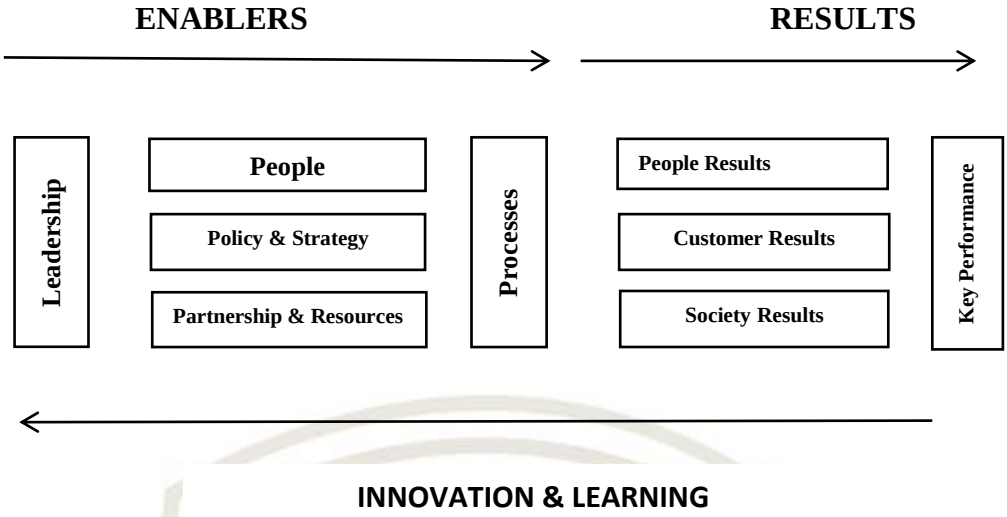

D. Fuzzy Logic System

Lotfi Zadeh developed the FL decision-making method in 1965 [41]. The communication between humans and computers is boosted through fuzzy logic. Zadeh refined Aristotle's zero-one logic and established the concept of membership functions [42]. Membership in fuzzy sets can be between 0 and 1 [43]. Fuzzy systems cover many topics, from fuzzy sets to logic to algorithms to control. It is used in all "fuzzy domains," or areas where accuracy is uncertain. It offers a smooth, continuous, and steady change from 0 to 1, rather than a sudden jump [44].

Discrete values can be dealt with in classical set theory and logic. Members of regular sets (crisp sets) can be classified in just two ways. Standard logical assertions can either be true (represented by 1) or untrue (represented by 0). (expressed by 0). Fuzzy systems introduce a new dimension to research by allowing for a greater degree of nuanced accuracy. Particularly in isolated areas, fog constantly persists [45].

FL can be used to collect data from embedded microcontrollers to massive multichannel networked PCs or workstations [46]. One of its strongest points is the deft way it deals with incomplete, erroneous or unclear input. Rules such as IF X AND Y THEN Z are used instead of mathematical modelling [47]. This mapping takes in multiple input data sets and returns a single value. Components of an FL system include a fuzzifier, a rule base, an inference engine, and a defuzzifier [48].

II: Proposed approach

This study utilized fuzzy logic to EFQM's RADAR rating system. RADAR separates inputs and outputs. RADAR's input criteria (Sound, Integrated, Applied, Systematic, Measure, Learn, Create, Improve, and Innovate) Using input models, each entrance criterion is compared. The proportion of results is determined by (trends, goals, comparison, reasons, and scope). Standardization is necessary. In the EFQM Excellence Model, a score of 5 (0 to 100) is critical. A points system. Fuzzy logic is ML's AI. MATLAB used fuzzy logic to implement EFQM. Matlab's Fuzzy Logic Toolbox implements fuzzy logic (FLT). FLT structures the fuzzy inference system. We programmed the radar's components using fuzzy logic; you can do the same in Matlab or by coding directly into the system.

Fuzzy system development requires Fuzzy Logic Toolbox. Matlab basics "Evaluating Enabling Factors" and "Assessing Outcomes" RADAR tables are used to score the EFQM model. The model score is 1000. Input and results each get 50% of the points. The organization's performance affects its results. The company's performance hopes to keep rising. EFQM uses weighted criteria to evaluate organizations. Standard weights exist. Table1 (a& b) shows the current standard weights. Nine major standards are weighed.

To compute sub-criteria weights, divide 100 main-criteria points by the number of sub-criteria. Example: 100 pips, 10% weight on the above, and 25% weight on each sub-criteria. Only two criteria have as much weight.

Table 1. (a) Criterion Weights

	Criterion Weight	Criteria	Lower Criterion	Sub Criterion weight
enablers Criteria 50%	10%	(1) Leadership	1. a	20
			1. b	20
			1. c	20
			1.d	20
			1. e	20
	10%	(2) People	2. a	20
			2. b	20
			2. c	20
			2. d	20
			2. e	20
	10%	(3) Policy & Strategy	3. a	25
			3. b	25
			3. c	25
			3.d	25
	10%	(4) Partnership and resources	4. a	20
			4. b	20
			4. c	20
			4. d	20
			4. e	20
	10%	(5) Processes	5. a	20
			5. b	20
			5. c	20
			5. d	20
			5. e	20

Table 1. (b) Criterion Weights

	Criterion Weight	Criteria	Lower Criterion	Sub Criterion weight
Results Criterion 50%	15%	(6) People's results	6. a	112.5
			6. b	37.5
	10%	(7) Customer results	7. a	75
			7. b	25
	10%	(8) Society results	8. a	50
			8. b	50
	15%	(9) Key performance results	9. a	75
			9. b	75

Seven sets of input members, including "sound," "integration," "implementation," "systematic," "measurement," "learning," "innovation," "improvement," and "Directing," were used to create the fuzzy system of enabling criteria.

There are five categories of inputs that contribute to the output criteria.

Examples of input and output membership pools include tendencies, objectives, comparisons, justifications, and scope. Using conventional EFQM and expert scales, you will need to evaluate the model's outputs. Thirty-two different criteria are utilized to strike a balance between competing considerations.

The membership functions' input and output parameters must be defined. The EFQM model's point values are used to input these parameters into the system. The membership function editor depicted in Figure 2

Fig.1. Membership function EFQM

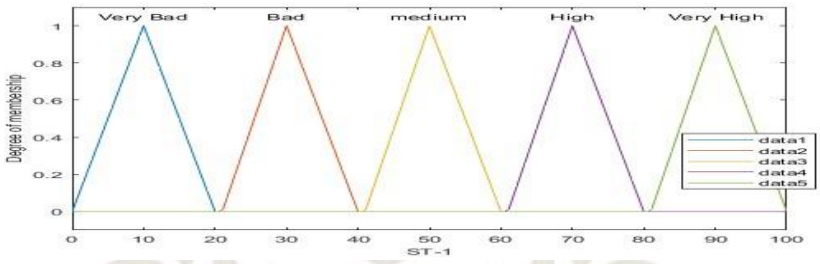

After creating the membership functions, proceed to Table 2 to see the fuzzy system's membership functions and the individual parameter values for each class. To gauge quality, pick an option from "poor," "not enough," "enough," "excellent," or "very good." Possibilities and outcomes that allow this to happen follow their guidelines. A five-person EFQM evaluation team uncovered them. It Helps set the stage for success. There are certain fundamental guidelines contained in the criteria.

Table 2. Fuzzy sets and membership functions

Ne.	Fuzzy Set	Membership Function [α, β, γ]
1	(“Bad”) a small segment of regions/ No evidence	(0,10,20)
2	(“Insufficient”) limited evidence/≈ ¼ of regions	(21,30,40)
3	(“Sufficient”) remarkable evidence/ ≈ ½ of regions	(41,50,60)
4	(“Good”) strong evidence/≈ 3/4 of regions	(61,75,80)
5	(“Very Good”) complete evidence/≈ entire region	(81,90,100)

Internal assessments of the company's performance were made. The overall score and the scores for the individual subcriteria are displayed in a scoring table.

Using a simulation-based evaluation method, the Iraqi Oil Tanker Company was ranked for the EFQM Award. SelfassessmentSelfassessment reports, or the status document, were the initial step. Table3 (a& b) display the criteria used to assign the institution's overall and component grades. Afterwards, the values were recorded by radar logic and the fuzzy logic of the Iraqi Oil Tankers Company.

Table 3. (a) evaluation for (IOTC) by considering the RADAR approach

Enablers										
Criterion No.	1	%	2	%	3	%	4	%	5	%
Sub Criterion	1a	65	2a	70	3a	70	4a	70	5a	70
Sub Criterion	1b	60	2b	65	3b	75	4b	65	5b	75
Sub Criterion	1c	70	2c	70	3c	65	4c	65	5c	70
Sub Criterion	1d	70	2d	70	3d	70	4d	65	5d	70
Sub Criterion	1e	65			3e	70	4e	70	5e	70
sum		330		275		350		335		355
		÷5		÷4		÷5		÷5		÷5
Total Criterion		66		68.8		70		67		71

Result															
No.	6	%			7	%			8	%			9	%		
Sub	6a	75	*0.75	56.25	7a	70	*0.75	52.5	8a	65	*0.5	32.5	9a	70	*0.5	35
Sub	6b	70	*0.25	17.5	7b	70	*0.25	17.5	8b	70	*0.5	32	9b	70	*0.5	35
Total				73.75				70				67.5				70

Table 3.(b) evaluation for (IOTC) by using a fuzzy approach

Enablers										
Criterion No.	1	%	2	%	3	%	4	%	5	%
Sub Criterion	1a	68	2a	70	3a	64	4a	76	5a	75
Sub Criterion	1b	61	2b	76	3b	73	4b	79	5b	80
Sub Criterion	1c	72	2c	75	3c	66	4c	75	5c	76
Sub Criterion	1d	69	2d	74	3d	65	4d	77	5d	78
Sub Criterion	1e	66			3e	60	4e	78	5e	74
sum		336		295		328		385		383
		÷5		÷4		÷5		÷5		÷5
Total Criterion		67.2		73.8		65.6		77		76.6

Result																
No.	6	%			7	%			8	%			9	%		
Sub	6a	72	*0.75	54	7a	73	*0.75	54.75	8a	70	*0.5	35	9a	80	*0.5	40
Sub	6b	73	*0.25	18.25	7b	74	*0.25	18.5	8b	68	*0.5	34	9b	85	*0.5	42.5
Total				72.25				73.25				69				82.5

EFQM and other quality management standards place a premium on what is known as "enabling factors" and "outcomes." The individual criteria are considered as well as the aggregate score. Analyze the full results of both systems and compare them. There seems to be little variation. Scoring on each criterion yields two values, but the relative difference between them is so small that it's nearly difficult to tell which approach was used.

CONCLUSION

An integrated approach to enhance the overall performance of the Iraqi Oil Tanker Company is enhanced through decision-making based on fuzzy logic. The EFQM publication now includes RADAR and Fuzzy Logic for assessing subcriteria. The organization's strengths and weaknesses are identified, and then corrective actions are taken. To follow up on the existing and implemented improvement initiatives, action plans have been formulated for each area (intensification of educational activities and courses, in addition to encouraging employees to achieve and innovate by honouring them, giving them material and moral incentives, praising good leadership. And others). The Iraqi Oil Tanker Company has assessed based on the EFQM and Fuzzy Logic model. A status document has determined that it applies to other Iraqi oil companies.

You can, for example, focus on problem points and make appropriate adjustments from there. Among the many potential applications of the proposed technology is the integration of several Fuzzy Logic standards,

such as (AHP), OR, DEMATEL, and ELECTRO. To achieve the goal of integration, the proposed method is strengthened by sorting out problem areas and necessary operations according to the established criteria.

6. References

[1] O. T. Aydemir, L. Alpkan, H. Kitapçı, and O. Çömlek, "Özdeğerleme modellerinin denge skor kartıyla entegre edilmesi: bir özdeğerleme modeli önerisi," Dumlupınar Üniversitesi Sos. Bilim. Derg., vol. 25, pp. 205–220, 2009.

[2] M. D. Saryazdi, K. Noghondarian, M. S. Owlia, and J. H. Azabadi, "System dynamics modeling for EFQM excellence model: Case study of a regional electricity company in Iran," in 2011 IEEE International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management, 2011, pp. 1330–1334.

[3] D. Xu and J. Yang, "Intelligent decision system for selfassessmentselfassessment," J. Multi-Criteria Decis. Anal., vol. 12, no. 1, pp. 43–60, 2003.

[4] B. Rusjan, "Usefulness of the EFQM excellence model: Theoretical explanation of some conceptual and methodological issues," Total Qual. Manag. Bus. Excell., vol. 16, no. 3, pp. 363–380, 2005.

[5] P. Sampaio, P. Saraiva, and A. Monteiro, "A comparison and usage overview of business excellence models," TQM J., 2012.

[6] L. Boulter, T. Bendell, and J. Dahlgaard, "Total quality beyond North America: A comparative analysis of the performance of European Excellence Award winners," Int. J. Oper. Prod. Manag., 2013.

[7] V. Belvedere, A. Grando, and H. Legenvre, "Testing the EFQM model as a framework to measure a company's procurement performance," Total Qual. Manag. Bus. Excell., vol. 29, no. 5–6, pp. 633–651, 2018.

[8] S.-G. Toma and P. Marinescu, "Business excellence models: a comparison," in Proceedings of the international conference on business excellence, 2018, vol. 12, no. 1, pp. 966–974.

[9] S. D. Anastasiadou and P. A. Zirinoglou, "EFQM dimensions in greek primary education system," Procedia Econ. Financ., vol. 33, pp. 411–431, 2015.

[10] A. Calvo-Mora, A. Leal, and J. L. Roldán, "Using enablers of the EFQM model to manage institutions of higher education," Qual. Assur. Educ., 2006.

[11] M. L. Santos-Vijande and L. I. Alvarez-Gonzalez, "TQM and firms performance: An EFQM excellence model research based survey," Int. J. Bus. Sci. Appl. Manag., vol. 2, no. 2, pp. 21–41, 2007.

[12] A. Kiraz and N. Açikgöz, "A fuzzy-logic-based approach to the EFQM model for performance enhancement," Sādhanā, vol. 46, no. 1, pp. 1–15, 2021.

[13] E. Suárez, A. Calvo-Mora, J. L. Roldán, and R. Periánez-Cristóbal, "Quantitative research on the EFQM excellence model: A systematic literature review (1991–2015)," Eur. Res. Manag. Bus. Econ., vol. 23, no. 3, pp. 147–156, 2017.

[14] J. Dobrovič, Ľ. Kmeco, P. Gallo, and P. Gallo jr, "Implications of the Model EFQM as a Strategic Management Tool in Practice: A Case of Slovak Tourism Sector: Dobrovič, J., Kmeco, L., Gallo, P., Gallo jr., P.(2019). Implications of the Model EFQM as a Strategic Management Tool in Practice: A Case of Slova," J. Tour. Serv., vol. 10, no. 18, pp. 47–62, 2019.

[15] B. Al-Majali and M. Almhirat, "The role of European Foundation for Quality Management (EFQM) in improving public sector efficiency and it's impacts on customer satisfaction employees results and corporate image," Int. J. Qual. Res., vol. 12, no. 3, p. 593, 2018.

[16] V. C. Nguyen and N. T. Chau, "Research framework for the impact of total quality management on competitive advantage," Rev. Int. Bus. Strateg., vol. 27, no. 3, pp. 335–351, Jan. 2017, doi: 10.1108/RIBS-02-2017-0016.

[17] F. Bagheri, R. Noorossana, and M. Najmi, "The extent of EFQM effectiveness in routine and non-routine organizations based on multivariate techniques: an empirical study," Oper. Res., vol. 19, no. 1, pp. 237–267, 2019.

[18] J. Dodangeh, R. M. Yusuff, and J. Jassbi, "Assessment system based on fuzzy scoring in European Foundation for Quality Management (EFQM) business excellence model," African J. Bus. Manag., vol. 5, no. 15, pp. 6209–6220, 2011.

[19] M. J. Paghaleh, "Performance measurement by EFQM excellence model with fuzzy approach," Aust. J. Basic Appl. Sci., vol. 5, no. 10, pp. 1020–1024, 2011.

[20] M. D. Saryazdi, H. Eslami, H. Shakerian, F. Keshavarzpour, and A. Khajehrezaei, "Utilizing fuzzy expert system in organizations' performance assessment," IIOAB J., vol. 7, 2016.

[21] A. Abreu, R. Santos, J. M. F. Calado, and J. Requeijo, "A Fuzzy Logic Model to Enhance Quality Management on R&D Units," KnE Eng., pp. 285–298, 2020.

[22] A. Khosravi, M. Fallah, and S. E. Najafi, "An EFQM-fuzzy network data envelopment analysis model for efficiency assessment in organizations," J. Math., vol. 2021, 2021.

[23] O. Uygun, S. Yalcin, A. Kiraz, and E. F. Erkan, "A novel assessment approach to EFQM driven institutionalization using integrated fuzzy multicriteria decision-making methods," 2020.

[24] F. Mimi, "SelfassessmentSelfassessment procedure using fuzzy sets," in Intelligent Systems in Design and Manufacturing III, 2000, vol. 4192, pp. 432–439.

[25] J. H. Ezzabadi, M. D. Saryazdi, and A. Mostafaeipour, "Implementing Fuzzy Logic and AHP into the EFQM model for performance improvement: A case study," Appl. Soft Comput., vol. 36, pp. 165–176, 2015.

[26] S. Yousefie, M. Mohammadi, and J. H. Monfared, "Selection effective management tools on setting European Foundation for Quality Management (EFQM) model by a quality function deployment (QFD) approach," Expert Syst. Appl., vol. 38, no. 8, pp. 9633–9647, 2011.

[27] L. Para-González, D. Jiménez-Jiménez, and A. R. Martínez-Lorente, "The link between people and performance under the EFQM excellence model umbrella," Total Qual. Manag. Bus. Excell., vol. 32, no. 3–4, pp. 410–430, 2021.

[28] L. J. Porter and S. J. Tanner, "E. European Centre for Business, Assessing business excellence: a guide to business excellence and selfassessmentselfassessment." Amsterdam [Netherlands], 2004.

[29] M. Olaru, G. Stoleriu, and I. M. D. Şandru, "Social responsibility concerns of SMEs in Romania, from the perspective of the requirements of the EFQM European Excellence Model," Amfiteatru Econ. J., vol. 13, no. 29, pp. 56–71, 2011.

[30] D. Sternad, M. Krenn, and S. Schmid, "Business excellence for SMEs: motives, obstacles, and size-related adaptations," Total Qual. Manag. Bus. Excell., vol. 30, no. 1–2, pp. 151–168, 2019.

[31] S. Black and J. I. M. Groombridge, "Use of a business excellence model to improve conservation programs," Conserv. Biol., vol. 24, no. 6, pp. 1448–1458, 2010.

[32] A. Van der Wiele et al., "SelfassessmentSelfassessment: a study of progress in Europe's leading organizations in quality management practices," Int. J. Qual. Reliab. Manag., 1996.

[33] E. P. Paraschi, A. Georgopoulos, and P. Kaldis, "Airport Business Excellence Model: A holistic performance management system," Tour. Manag., vol. 72, pp. 352–372, 2019.

[34] P. Samuelsson and L. Nilsson, "SelfassessmentSelfassessment practices in large organizations: Experiences from using the EFQM excellence model," Int. J. Qual. Reliab. Manag., 2002.

[35] D. Y. Kim, V. Kumar, and S. A. Murphy, “European foundation for quality management business excellence model: an integrative review and research agenda,” Int. J. Qual. Reliab. Manag., 2010.

[36] J. G. Gómez, M. M. Costa, and Á. R. M. Lorente, “A critical evaluation of the EFQM model,” Int. J. Qual. Reliab. Manag., 2011.

[37] J. Zhang et al., “Development of a market-oriented EFQM excellence model for analyzing the implementation of quality management in developing countries,” Int. J. Constr. Manag., vol. 21, no. 9, pp. 884–909, 2021.

[38] S. Vernero, U. Nabitz, G. Bragonzi, A. Rebelli, and R. Molinari, "A two-level EFQM selfassessmentselfassessment in an Italian hospital," Int. J. Health Care Qual. Assur., 2007.

[39] G. Civcisa, “A COMPARISON OF TERMS LEADERSHIP AND MANAGEMENT WITHIN QUALITY SYSTEMS.,” Econ. Manag., 2007.

[40] İ. Mehmet, A. Bedük, and E. Aydoğan, “Örgütlerde takim çalişmasina yönelik etkin liderlik nitelikleri,” Selçuk Üniversitesi Sos. Bilim. Enstitüsü Derg., no. 11, pp. 423–446, 2004.

[41] L. A. Zadeh, “Fuzzy sets,” in Fuzzy sets, fuzzy logic, and fuzzy systems: selected papers by Lotfi A Zadeh, World Scientific, 1996, pp. 394–432.

[42] Z. Şen, “Fuzzy algorithm for estimation of solar irradiation from sunshine duration,” Sol. Energy, vol. 63, no. 1, pp. 39–49, 1998.

[43] T. Munakata, Fundamentals of the new artificial intelligence, vol. 2. Springer, 1998.

[44] J. Fulcher, “Computational intelligence: an introduction,” in Computational intelligence: a compendium, Springer, 2008, pp. 3–78.

[45] G. Chen and T. T. Pham, Introduction to fuzzy sets, fuzzy logic, and fuzzy control systems. CRC press, 2000.

[46] Z. T. Allawi and T. Y. Abdalla, “An optimal defuzzification method for interval type-2 fuzzy logic control scheme,” in 2015 Science and Information Conference (SAI), 2015, pp. 619–627.

[47] T. Y. Abdalla, H. A. Hairik, and A. M. Dakhil, “Direct torque control system for a three phase induction motor with fuzzy logic based speed controller,” in 2010 1st International Conference on Energy, Power and Control (EPC-IQ), 2010, pp. 131–138.

[48] S. A. Abbas, A. A. Hassan, and W. S. Al-Rekabi, “Estimation of MeanReference Evapotranspiration in Basrah City, South of Iraq Using Fuzzy Logic,” J. Univ. Babylon, vol. 25, no. 1, 2017.

INDEX

Article number	Title	Page
0049	**Improving the model of the European Foundation for Quality Management by applying the radar and fuzzy logic approaches** Miami Hamid Khalif, Karim Rady Hassan	12
0050	**The future of national unity in Sudan: anthropological analysis of Ethno-cultural relations** Dr. Ashraf Muhammad Adam Adham, _Dr. Jaafar Ali Fadl, Dr. Fisal Mohamed AbdElbari Toto	39
0051	**The impact of political instability on economic development/ Acase study of Palestine compared to international rankings during the years (2010-2021)** Prof. Sameer S Aljamal, Ms. Rania yousef Al-Sharawi	66
0052	**The extent of judicial oversight on the authority of the criminal judge in assessing the penalty** Hadeel Hatem Falahat	86
0053	**Legal framework for the nature of the ship and its civil status in light of Jordanian legislation** [1]Mohammad Nael Abuqalben, Prof.Dr. Abdulwahab A Al-maamari	102
0054	**Economic conditions and their impact in social life in Darfur** Dr. Abdal Mageed Ahmad Abdal Rahman	121
0055	**Design Aesthetics in Ecological Environmental Art** Dr. SAMIRA FADHIL MOHAMMED ALI	143

Author's Guide

Submission:

- The research sent on the approved template for research on the journal's website.

- Attach the researcher's CV.

- Submit electronically on the magazine's website or e-mail:

http://sdevelopment4.com/ar/jsd.html

Programs@sdevelopment4.com

Sfdevelopment4@gmail.com

Peer review process:

Peer Review:

The submitted manuscripts are carefully peer-reviewed by a panel of scholars in the subspecialties of a field to ensure that the manuscripts are original, valid, and significant. Before sending the manuscripts to the reviewers, the editor makes sure that these manuscripts contribute significantly to the content area of the journal, follow JSD's guidelines and they are well-written (clear & concise).

JSD adopts a double blind/ masked review. The identities of both authors and reviewers are not revealed to one another.

Manuscript acceptance, rejection or acceptance with revision:

The editor decides whether the manuscript is accepted, rejected or needs to be revised based on the reviewers' reports.

Manuscript acceptance: Accepted manuscripts will undergo copy-editing and production phases of publication process. The authors will not be allowed to make further changes to the manuscript except for those recommended by the copyeditors. The authors remain responsible for the completion of any amendments required by the journal.

Manuscript Rejection: A manuscript is rejected if it falls outside the domain of the journal, has serious defects in design, methodology, analysis or interpretations, lack of contribution to the field, or has a low-quality.

Manuscript acceptance with revision:

A manuscript may be conditionally accepted. This takes place when the manuscript has a high potential for final acceptance and publication in the journal, and the author adheres to all the essential modifications required by the journal (e.g. gathering essential data, conducting new experiments, reanalyzing the data, etc.). The author has to attend to the editor's recommendations for revision. The revised manuscript should be resubmitted with an enclosed cover letter that contains a table explaining in detail

how and where (in the manuscript) amendments have been done based on the reviewers' comments.

Publication frequency:

The journal is published quarterly.

Open Access Policy:

This journal provides immediate open access to its content on the principle that making research freely available to the public supports a greater global exchange of knowledge.

Archiving:

This journal utilizes the LOCKSS system to create a distributed archiving system among participating libraries and permits those libraries to create permanent archives of the journal for purposes of preservation and restoration.

Publication Ethics:

The JSD complies with the recommendations of the Committee on Publication Ethics (COPE) to promote the integrity of its published articles. The JSD considers the following topics during the publishing process.

Originality & Source Acknowledgement: The JSD scans all submitted manuscripts before the peer reviewing process using Turnitin®. The JSD is zero-tolerant to plagiarism, self-plagiarism, copyright infringement, dual publication, text recycling and salami slicing. When any of these is identified after publishing, an announcement of retraction of the published material is highlighted in the journal's website. The authors are asked for providing appropriate references for published/unpublished cited texts. The corresponding author should confirm that the submission has not been previously published and is not being considered for publication elsewhere.

Research Misconduct: The JSD editorial team struggles to counter any possibility for data fabrication, manipulation and falsification. In case of suspected misconduct, the JSD editors act in accordance to the COPE guidelines with this respect.

Conflicts of interest: Authors should disclose potential conflicts of interest and indicate financial agreements or affiliations with any product or services used in the manuscript (as well as any potential bias against another product or service).

Authors: Authors should disclose (in an author note) activities and relationships that if known to others might be viewed as a conflict of interest, even if the authors do not believe that any conflict or bias exists (e.g. an author has his own stock in a company that manufactures a drug used in his study).

Reviewers: Reviewers should also reveal their potential conflicts of interest (if any) to the action editor. They have an ethical obligation to be open and fair in assessing a manuscript without bias. They should not review a manuscript from a colleague or collaborator, a close

personal friend, or a recent student. Reviewers have an obligation to maintain the confidentiality of a manuscript. They should not discuss the manuscript with other individuals.

Using materials under copyrights: The author should obtain letters of permission from copyright holders to reproduce (or adapt) copyrighted material and enclose copies of these letters with the accepted manuscript. Examples of material that require permission include reprinted figures and tables, tests and scale items, questionnaires, vignettes, etc.

Correction notices: If an error is detected in the published manuscript, the author can submit a proposed correction notice to the journal's editor. The notice should indicate the full title of the journal, the year of publication, the volume no., issue no., and the page nos. of the article, the precise location of the error(s) (e.g. page, line, column, exact quotation of the error, or paraphrasing of lengthy errors).

Publication Fees:

The journal charges only the follow submission fees:

fifty US dollars ($ 50) .

Note: Fees are nonrefundable either the research for publication paper is accepted or not.

Sponsorship:

The journal is sponsored by: Scientific Development Academy, Sama Doruob Group for Studies ،Consultancy and Scientific Development.

About the Journal

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
Scientific and Academy Journal

It is an open access, peer-reviewed journal. The journal welcomes articles that contribute to extensive coverage of academic research papers in the fields of human, social sciences, and technology. Originality, high quality and relevance of the content are essentially considered. It publishes research and studies in Arabic or English.

Indexed In

Chief in Editor

Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Maamari

Editorial Board

Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.
Dr. Abdulbaset Mohammed Abdulwhab Alhattami، Sana'a University – Yemen.
Dr. Taha Naji Mohmmed Alawbali، Ibb University - Yemen.
Dr. Adnan Tulfah Mohammed Al-Doori، University of Samarra -Iraq.
Dr. Abdul-Kader Mohammed Ali – Lebanon
Dr. Abdulrahman Abdullah Ahmed Al- Maamari – Malaysia.
Dr. Ahmad Saifo al Saifo – Lebanon.
Dr. Majida Khalaf Khaleel Al-Sbou-Jordan.

Advisers

Prof.Dr. Dawood AL-Hidabi، Professor of Education، International Islamic University – Malaysia

Prof. Dr. Mohammed Harb، Sabahattin Zaim University - Turkey.

Prof. Dr. Akram trad Alfayez، Isra University – Jordan.

Prof. Dr. Abdulhakim Mohsen Atroosh، Zarqa University – Jordan

Prof. Dr. Yasmin Mohammed Meligy Shahin، Tanta University- Egypt.

Prof. Dr. Montaser Salah omar soliman، Sohag University- Egypt.

Prof. Dr. Sabah Ali Suleman Muhammad Al-Jubouri, Tikrit University, Iraq.

Dr. Rami Mahmoud Ismail Ababneh، University of Hail - Saudi Arabia.

Dr. Sattar Ayyed Badi, Ministry of Education, Iraq.

Dr. Hany Gawda Mosbah Abu Khurais، Fayoum University - Egypt.

Dr. Ikhlass Mohammed Abdulrhman Hajmusa، Aljazeera University – Sudan.

Dr. Fahd Saleh Qasem Maghrabah، Imran University-Yemen.

Dr. Manal Mohamed Ahmed Ayed، Sohag University- Egypt.

Dr. Fisal Mohammed AbdEl BariToto، Alneelain University – Sudan.

Dr. Tadj Bettir، University of Mascara – Algeria.

Dr. khaled naser musleh، Ummah University – Gaza.

Dr. Nesreen Mohamed Elsaid، Food Technology Research Institute – Egypt.

Dr. Mohamed Al Saho، Al-Furat University، Syria.

Dr. Alawi Ali Alsharefi، Law – Yemen.

Dr. Zouaouid Lazhari، University of Ghardaia، Algeria.

Dr. Abdulkhaleq Saleh Abdullah Moozab، Sana'a University – Yemen.

Dr. Tariq Khalaf Fahad AL-Hadadd, Imam A'Adham University College, Iraq.

Dr. Randa Moustafa El-Deeb، Tanta University- Egypt.

Dr. Boutera Ali, Abbas Lagour University - Khenchela, Algeria.

Dr. Eman Younis Ebraheem Al Obady، Al-Mustansiriya University – Iraq.

Dr. Nadia Fadil Abbas Fadhle..Alshamary, University of Baghdad, Iraq.

Dr. Adnan Mohammed Aqeel، Taibah University - Saudi Arabia.
Dr. Derbal Siham, University Center - Maghnia, Algeria.
Dr. Yasser Mahmoud Wahib Al-Makdami, University of Diyala, Iraq.
Dr. Abbas Mubark Mohamed Kalafalla Alkanzy، Alzaim Al-Azhari University – Sudan.
Dr. zainab hussien kassem al mohana, Imam Al-Kadhum University College, Iraq.
Dr.Ahmed Hamdy Abudief Zaid, Ministry of Education and Technical Education, Egypt.
Dr. Baddar Maher, University of Souk Ahras, Algeria.
Dr. Aisha Abiza, Amar Telidji University of Laghouat, Algeria.
Dr. Tareq Zeyad Mohammed, Ministry of Education / Hill College, Iraq.
Dr.sadeq omair..jalood, University of Sumer, Iraq.
Dr. Nervana Hussein Mohamed Elsabry, Higher Institute of Languages - Ministry of Higher Education Egypt.
Dr. Hanan Abdul Ghaffar Attia Ebrahim، Ph.D. in Kindergarten Education – Egypt.
Dr. Nassredine Cheikh Bouhenni, University of Hail, KSA.
Dr. Rahma Hamdi Bushra Tahameed, El Imam El Mahdi University, Sudan.

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)

المجلد الثالث، العدد التاسع، Volume 3, Issue 9, 2022

مجلة علمية محكمة دولية تعني بنشر الدراسات والبحوث والأوراق البحثية والمقالات العلمية باللغتين العربية والانجليزية، في العلوم الإنسانية والإجتماعية والإدارية والتكنولوجيا، فصلية تصدر كل ثلاثة اشهر، مبإشراف هيئة علمية وإستشارية دولية.

تصدر عن أكاديمية التطوير العلمي

بمجموعة سما دروب للدراسات والإستشارات والتطوير العلمي.

A scientific journal that publishes studies and research in Arabic and English in the Humanities, Social sciences, Administrative and Technology, Quarterly issued every three months, Supervision of an international scientific and advisory body.

By Scientific Development Academy

Sama Doruob Group for Studies، Consultancy and Scientific Development

الرقم التسلسلي المعياري الدولي International Standard Serial Number

ISSN: 2709-1635

https://orcid.org/0000-0003-3964-8085

الهاتف : 962779116272+

E-mail:

jsd@sdevelopment4.com

sfdevelopment4@gmail.com

Website:

www.jsd.sdevelopment4.com

The paper version of the Journal by

للنشر والتوزيع الوراق

www.alwaraq-pub.com

تطلب أبحاث المجلة من

مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

العنوان :الاردن ، عمان ، شارع الجامعة الأردنية – عمارة العساف – مقابل كلية الزراعة -

هاتف : تلفاكس (0096265337798)–ص.ب (1527) تلاع العلي – عمان (11953) الأردن

الايميل : info@alwaraq-pub.com ، halwaraq@hotmail.com ،

ادارة المجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة في أعدادها، ومسؤوليتها فقط في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية.

مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث

Journal of Scientific Development For studies and Research
(JSD)

ISSN: 2709-1635

المجلد الثالث، العدد التاسع، 2022
Volume 3, Issue 9, 2022